شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٨٣) ٢٠٠٩/٩/١٥

# الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته    سِفرُ الوجودِ و معهدُ الآثارِ

## عنف الوهابية يصل الى الأمراء وقد ينهي دولتهم!








## أمير العنف يحصد بعضه



أزمة الإنتماء في السعودية
عقم الهوية بلا ذاكرة جمعية



الحرمان من الكرامة
هل تؤثر التقارير في الحكم السعودي؟

### وجوه حجازية



### لنحتف ببدر وآثارها

### عبدالله عسيري.. لماذا لم يكن نجدياً؟



### فلسطين.. القضية الضائعة سعودياً

### في تراث الإغتيال السياسي السعودي الوهابي



### التاريخ اليمني يهدد جغرافيا السعودية

### هل الدولة السعودية سلفية؟

# هذا العدد

# دولة المرضى

ليس بالمعنى الكلينيكي المحض فحسب، رغم ابتلاء الكبار والصغار في العائلة المالكة بأمراض بعضها عائد الى إساءة استعمال الثروة، وأخرى بفعل تفجّر نزوات الغطرسة والزهو والخيلاء المنبعثة من أنبوب السلطة، ولكن أيضاً بالمعنى الاجتماع ـ سياسي. فالأمراء يتصرفون وكأنهم كائنات مهجّنة، أو لربما ألبست أرواحهم ومنابع التفكير لديهم نفحات لاتنتمي إلى التراث الروحي والفكري الآدمي.

ليس في الأمر غرابة أن يكونوا أكبر صانع للنفاق السياسي والاجتماعي، الذي بات يدير النشاط اليومي أفقياً على مستوى العلاقات الاجتماعية وعمودياً أي في علاقة المجتمع بالدولة. لم يعد يشعر أحد من علية القوم بأي نوبة لوم من تفشي المرض، أي النفاق، في جسد الدولة من كبرى مؤسساتها إلى صغراها..فالكل يمارس النفاق على طريقته، حتى أصبح هو القانون الفعلي..

ترتدي القيم الفاسدة حللاً زاهية، حتى تصبح هي المقدّمة على ما سواها..أضحك بحنق حين أستمع بعض الزعماء أو الوزراء أو حتى السفراء، وهم من العرب بطبيعة الحال، يرددون المقولة الخائبة بأنهم نالوا وسام العمودية، فأصبح أحدهم يفاخر بأنه عميد الرؤساء والملوك العرب.. وكان سفير خليجي يقول في التسعينيات بأنه أصبح عميد السفراء العرب في لندن. واليوم لدينا وزير خارجية، الأمير سعود الفيصل، تولى وزارة الخارجية منذ سنة ١٩٧٥ حتى اليوم. ورغم أن أمراضه لا تعدّ ولا تحصى، وتداهمه من كل الاتجاهات ومن بينها رقبته التي تحوّلت الى ما يشبه بندول الساعة. الرجل أجرى عدداً من العمليات الجراحية في العمود الفقري، وتكشف حالته الصحية عن ضعف شديد في القيام بمهام وزارة ناشطة كوزارة الخارجية، ولكنه مع ذلك بقي وزيراً يزاول مهامه، وإن طالت (فترة النقاهة)..

عقلية مرضى تلك التي تجعل الأمراء في مناصبهم إلى أن يزورهم عزرائيل عليه السلام للمرة الأولى والأخيرة..فكم من أمير زاول مهامه من ثلاجة الموتى، لأن الإجماع كان منعقداً داخل العائلة المالكة على تأجيل إعلان الوفاة الى حين يتم ترتيب أمور (التوريث والتنصيب والمحاصصة)..

مشهد، لاريب، يثير المقت ذلك الذي حكم البلاد ما يقرب من عقد كامل (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥)..ملك مقعد مثل فهد، فاقد للحواس، لا يعقل من أمره شيئاً، يتصرف كالأطفال ويعيش أوضاعهم، ومع ذلك فإنه يدير شؤون البلاد والعباد دونما إحساس بوجود ثمة خطأ..فماذا يجري لو أن مجنوناً حكم الناس؟! ماهو مستهجن ذوقاً، وعقلاً، وقيماً، يراد له قهرياً أن يكون مألوفاً بل وطبيعياً، طالما أن شؤون البلاد موكولة الى أهل الحكم.

المرض ليس عائقاً للسلطة، فقد كان عبد العزيز يدير الدولة من على كرسيه المتحرّك، وسنّ بذلك عرفاً في العائلة المالكة بأن المرض مهما بلغ مبلغه في جسد الملك والأمراء الكبار، فليس لأحد سوى عزرائيل أن يحسم الموقف..ومن الطريف أن الملك فهد كان يتبادل من ثلاجة الموتى رسائل مع الأحياء، وقد هدّد شقيقه الأكبر سلطان ولي العهد الحالي ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام حفظه الله في أيامه الأخيرة، بنات أخيه فهد بعد أن فارق الحياة بأن لا تهرب دمعة من عيونهن فيراها الناس في الخارج فينتشر خبر وفاته، فبقي سر الوفاة مكتوماً لمدة أسبوع، وجلالة الميت يواصل الرد على رسائل الزعماء والرؤساء في العالم لتهنئتهم بمناسبة اليوم الوطني لبلادهم، والتأكيد على العلاقة الأخوية والانسانية مع الدول الصديقة والشقيقة..

الامير سلطان، أبو الكلام والأسوار والمال الحرام.. والسلام، ذهب للفحوصات الطبية الروتينية، كما هي عادة مرضى العائلة المالكة من الكبار، وتبيّن بعد شهر واحد أن الفحص الطبي مكافىء للسرطان، فالرجل عانى مراراً وطويلاً من هذا المرض. ولكن رحلته الأخيرة التي بدأت قبل أكثر من عام، كانت مختلفة، بعد تسرّب أنباء عن تبدّد أمل شفائه التام من المرض، وعجزت مستشفيات جنيف وأخيراً مايو كلينيك الأميركية الذي وعد أطباؤها بعملية جراحية تأتي بمعجزة الشفاء، ثم لما وصل الأمير سلطان الى العيادة تغيّر قرار الطبيب المشرف على العلاج، وقرّر أن يعطيه جرعات ملطّفة من العلاج الكيماوي ومن ثم الاشعاعي الى حين يتأهل لعملية جراحية.. شكوك كثيرة تحوم حول نبأ العملية الجراحية، لأن تقارير سابقة ذكرت بأن الرجل غير قادر على تحمّل الجراحة، وليس هناك من خيار أمامه سوى المسكّنات. وعاد الأمير مصحوباً بالحشم والخدم الى أغادير المغربية في إبريل الماضي، من أجل (الراحة والاستجمام)، وحال العباد أي حال! منذ عام تقريباً، والحديث يدور داخل العائلة المالكة بأن سلطان لم يعد قادراً على مزاولة السلطة، وسيبقى في منصبه حتى الموت، ومن حسن حظ الأمراء أن السرطان يبعث كثيراً من المصابين به الى القبر على جناح السرعة، وإلا لكان حاله مثل شقيقه فهد.

كان تعيين الأمير نايف نائباً ثانياً للملك قد فهم بأنه إخبار عن قرب رحيل سلطان عن دار الدنيا، ولكن هل من يخبرنا عن صحة الأمير نايف؟ من ينظر إلى ساقيه ورجليه يصاب بالذعر لتورّمهما، يضاف اليها أمراض السن، والأمراض الوراثية مثل الركبة، والقلب، الذي قيل بأنه يعمل بجهاز منّظم.

المشكلة لا تقتصر على المرض الجسدي، بل في الرؤى المريضة التي تتعاطى حتى مع الأمراض بعقلية مختلفة. فلو كانت عائلة متصالحة مع ذاتها لما تطلّب الأمر مثلاً ان يحكم فهد عقداً كاملاً وهو فاقد لأهلية الحكم، ولو كانت عائلة منسجمة مع نفسها لما أبقت الأمراء المرضى في مناصبهم بدءً من ولي العهد الحالي ووزير الخارجية، دع عنك من أزكم فساده أنوف الفاسدين من أمراء وأتباع..عقلية مريضة تحكم العائلة المالكة، التي تحوّلت الى كيان مرضي، فأقامت دولة المرضى.

# في أدبيات الإغتيال السياسي لدى آل سعود والوهابيين

محمد فلالي

تاريخياً، لم تتنكّف الوهابية ـ حين بدأت ـ عن ممارسة عمليّة الإغتيال السياسي، وكان أشهرها اغتيال عثمان بن معمر حاكم بلدة العيينة، الذي اغتيل بأمر من محمد بن عبدالوهاب وهو في المسجد أثناء صلاة الجمعة. هذا الكلام ليس للدعاية، وإنما هو موجود في كتب التاريخ التأسيسية للوهابية، ككتاب مؤرخ الوهابية الأكبر عثمان ابن بشر (عنوان المجد في تاريخ نجد).

وعمليّة الإغتيال مؤصّلة دينياً، من قبل الوهابية. فما دام الخصوم كفرة ويستحقون القتل، فإن (طريقة) القتل ليست ذات بال إذن، ولا يهم المكان الذي يقتل فيه الكافر حتى ولو تعلّق بأستار الكعبة! ولعلّ ما جرى في الباكستان وأفغانستان والعراق من قبل أفراخ الوهابية وقتلهم الناس بالتفجير والمفخخات وغيرها دليل على ما نذهب إليه.

والحكام السعوديون من جانبهم لم يكونوا بعيدين عن الإغتيالات، وطرق إخفاء الخصوم. ولعلنا نشير فقط الى بعض الحوادث دون تفصيل: من بينها قتل وإخفاء زعيم شيعة الشرق عبدالحسين بن جمعة؛ وقتل قادة الإخوان (فيصل الدويش المطيري، وابن لامي، وابن حثلين، وابن بجاد العتيبي) ومعهم عدد من رؤساء أفرع القبائل، كلهم سيقوا ـ حسب تقارير الخارجية البريطانية ـ من سجنهم بالرياض الى الأحساء حيث ابن جلوي، فقتلوا وأخفيت جثثهم. كما أن زعيم الرولة (ابن الشعلان) الذي فرّ من عبدالعزيز، أرسل له من يدسّ له السمّ خارج الحدود ويقتله.

والملك سعود اشتهر بمحاولة قتله لجمال عبدالناصر وإفشال الوحدة المصرية السورية، في قضية عبدالحميد السراج المشهورة، والشيك الذي دفع له مقابل ذلك. كما أن سعود اغتال رئيس الحرس الملكي سمّاً حين اعتقد بأنه يتآمر عليه.

والملك فهد بالتحديد وبمساعدة من سلطان ـ ولي العهد الحالي ـ كان وراء عملية اغتيال رئيسي اليمن: ابراهيم الحمدي، والغشمي في منتصف السبعينيات الميلادية. وقد قتل الغشمي حين أرسل له السعوديون مبعوثاً معه شنطة، تتضمن رسالة، بحيث لا يفتح الشنطة إلا عند الغشمي، وحين فتحها المسكين انفجرت به وبالرئيس!. كما أن هناك تراثاً كبيراً في هذا الشأن حيث تعرّض مستشارون ووزراء لمحاولات قتل، وبعضهم ماتوا بالسمّ أيضاً وتمّ التخلّص منهم بطريقة أو بأخرى. دع عنك من يقتل داخل السجن، فمثل هؤلاء لا يعدّون ولا يحصون.

إذن.. ليس غريباً لا على صانع القرار السياسي من آل سعود، ولا على الحليف الوهابي الديني أن يقعّدا ويشرّعا عمليات الإغتيال والقتل لأفراد أو حتى لجماعات إن تطلّبت المصلحة ذلك. والمصلحة هنا تتسع لتصبح واجباً دينياً عند الوهابي، وواجباً سياسياً عند الحاكم السعودي نفسه.

الآن وبعد أن جرت محاولة اغتيال للأمير محمد بن نايف، مساعد وزير الداخلية، تريد الوهابية وآل سعود إسباغ كل نعوت السوء على الإغتيالات، وكأنها ليست من تراثهم، ولا تدخل ضمن ممارساتهم، وكأنهم يعلنون تقزّزهم من الإغتيال كأسلوب، وأنه مجافي للعروبة حيناً وللدين والخلق الكريم تارة أخرى!

لكن أحد قياديي القاعدة في السعودية، وهو أبو جندل الأزدي (فارس آل شويل) جمع لنا في كراسة كتبها تحت عنوان: (تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنّة الإغتيال).. جمع ما في التراث من نصوص تؤيد الإغتيالات، وأصّلها دينياً من السيرة، وذلك لكي يقتفي أثرها (أهل التوحيد) الوهابيون، وليقوموا بعمليات القتل والإغتيال.

الكراس حوت تفاصيل كثيرة وعملية، تبين وتعلّم أفراد القاعدة الوهابيين كيف يقوم المرء بعملية الإغتيال، ابتداءً بتعريف الاغتيالات ومشروعيتها وأسبابها وطرقها وفوائدها والمطلوب لكوادرها وبعض القصص والعمليات التي تم تنفيذها في العقدين الأخيرين، فضلاً عن كيفية تحديد الهدف، ومراقبته، والأفراد الذين سيقومون بالمهمة وعددهم، والتمويل، وغير ذلك من التفاصيل الدقيقة.

لكن ما يهمنا هنا هو النيّة المبيّتة لاستخدام اسلوب الإغتيال والتأصيل الديني له من التراث عامة، والتراث السلفي خاصة.

ابتداءً يعتمد الوهابيون على حديث ضعيف منسوب للنبي صلى الله عليه وسلم يقول لكفار قريش: (استمعوا يا معشر قريش أما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بالذبح). هذا الحديث، حسب أبو جندل (رسم الطريق القويم الذي لا جدال فيه ولا مداهنة مع أئمة الكفر وقادة الضلال). فالغرض هو (اغتيال العناصر المؤثرة والمؤذية في دول الردة من أئمة الكفر وغيرهم).

والذين يظنّون أن الكذبة التي أبدعها عبدالله العسيري الذي أراد اغتيال محمد بن نايف، هي ضد الدين، فإن الوهابيين لا يعتقدون بذلك، ويعتمدون على أقوال عديدة لابن تيمية وشروحات علماء يجلّهم التراث الوهابي، مثل قول ابن حجر بـ (جواز قتل المشرك بغير دعوة إذا كانت الدعوة العامة قد بلغته، وفيه جواز الكلام/ الكذب الذي يحتاج اليه في الحرب). ليخلص الأزدي من هذا بأن كل شخص يعادي الإسلام (من منظور الوهابية) يجوز قتله غيلة، والتحايل عليه والكذب إن تطلّب الأمر ذلك.

وينقل الأزدي عن الشيخ الوهابي عبدالرحمن الدوسري قوله: (فالعابد لله المصمم على الجهاد في ذاته يكون منفذاً للغيلة في أئمة الكفر من دعاة الإلحاد والإباحية، وكل طاعن في وحي الله، أو مسخر قلمه أو دعايته ضد الدين الحنيف، لأن هذا مؤذ لله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا يجوز للمسلمين في بقاع الأرض من خصوص وعموم أن يَدَعوه على قيد الحياة لأنه أضر من ابن الحقيق وغيره ممن ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اغتيالهم؛ فترك اغتيال ورثتهم في هذا الزمان تعطيل لوصية المصطفى صلى الله عليه وسلم وإخلال فظيع بعبودية الله وسماح صارخ شنيع للمعاول الهدامة في دين الله).

أي أن الوهابية تجد نفسها ملزمة بتحديد المستحقين للقتل غيلة أو غير غيلة، وهم كثر، بل هم أكثر المسلمين، وبالتالي من يحدّد فساد شخص أو إلحاده أو طعنه في الدين، هم مشايخ الوهابية، ومن سيقوم بقتله لن يكون سواهم.

والأزدي الذي أكثر من الاستشهاد بابن تيمية وعبدالله عزام، يرد أن الإغتيال يجب ان يتوجه الى الزنادقة ممن يسبون الله ورسولة؛ والى من أسماهم أئمة الردة من حكام ووزراء وجنرالات وضباط وحتى جنود، وحسب ابن تيمية، فإن من حلل الحرام أو حرم الحلال أو بدل الشرع كان كافراً مرتداً. أي يجوز بالتالي قتله واغتياله. وأيضاً فإن المستهدفين من الإغتيالات المحاربين الكفار والمعاهدين الذين يطعنون في الإسلام أو يسبون الله. وقال الأزدي بأن الحكام العرب كفار يجب اغتيالهم، وأما كفرهم فلأنهم يشرعون ما لم يأذن به الله؛ ولأنهم يتبعون ويطيعون الكفار الغربيين؛ ولأنهم يتولون الكفار والنصارى والمرتدين ويحمونهم بالمال والجيوش؛ ولأنهم اخوان الكفار الشرقيين والغربيين يوادونهم ويحبونهم؛ ولأنهم يحاربون أولياء الله ويظاهرون المشركين وينصرونهم عليهم؛ ولأنهم لا يحكمون بما أنزل الله ويعطلون الفرائض؛ ولأنهم يستهزئون بدين الله ويفسحون المجال للمستهزئين ويحمونهم. وهذه الصفات كما هو واضح يتم تركيبها بصورة كبيرة من خلال الأمثلة على آل سعود بالتحديد، الذين يحكمون البلاد جبرياً.

الآن وقد وصل الأمر عند القاعديين الذين درسوا السلفية الوهابية على أصولها الى إحياء سنّة الإغتيالات، فلا بد من تحديد مواصفات من يقوم بذلك. لا بد - حسب الأزدي - أن يكون لدى عنصر الإغتيال وضوح في العقيدة (أي مسلم على الطريقة الوهابية) وأن يكون لائق جسدياً وقتالياً، ويتمتع بالذكاء والحس الأمني، وأن يتقن التعامل مع الخطف والإغتيال وأن يتمتع بـ (نفسية إرهابية) كما يقول. ولا بد من اعداد فريق الإغتيالات لتصفية الحكام خاصة آل سعود، اذ يتحدث الأزدي عن كيفية ذلك بالتفصيل وفي اي أماكن وأن يتعلموا كيفية الرمي واستخدام السكين والسموم، (لا بد لفريق الإغتيال أن يتدرب على أساليب القتل عملياً سواء كان القتل بالمسدس أو البندقية أو السكين أو الفأس أو الخنق أو بالسم).

وفي فصل: أفضل حالات الإغتيال، عدد الأزدي ١٣ حالة فضلى لتنفيد الإغتيال، جاء في مقدمتها: (اذا كان الهدف وحيداً وليس معه حماية بعيداً عن مرافقيه الخ.). ومما جاء في فصل خصائص ومرحلة عملية الإغتيال عدد (المفاجأة والردع والسرعة والسرية) كضرورة أولى، وقسم الأمر على اعداد خطة الإغتيال وفيها تفصيل؛ وعلى التنفيذ وكيفيته. الكيفية كثيرة وطالب الشباب بأن يكونوا مبدعين (الزرقاوي أضاف السيف للذبح) ومن بين طرق الإغتيال التي فصل فيها ودعا الشباب السعودي بالذات اليها: التفجير بالريموت كنترول وفصل في كيفيته؛ وكذا الرسائل الملغومة وأنواعها؛ والرسائل البيولوجية، والكيماوية، وتفخيخ السيارات التي قال انها سهلة واعتبرها بمثابة (نعش طائر) للعدو، وتفجير السيارة عن بعد؛ والقنص؛ وكتم الأنفاس (الخنق)؛ والضرب بالفأس؛ وتفخيخ الغرف؛ واقتحام المنزل؛ والسم؛ واسقاط الطائرات؛ وضرب المواكب.

وفي الاهداف الواجب اغتيالها والتي على المسلم الموحد ان يقوم بها يأتي في المقدمة اغتيال كافة الدبلوماسيين والسفراء والعسكريين اليهود والنصارى والمشركين في جزيرة العرب (كل جزيرة العرب)؛ وبعدها أئمة الردة أي حكام الخليج ووزراء داخليتهم ودفاعهم وخارجيتهم، وحدد الملك فهد واخوته الأربعة نايف وسلطان وعبدالله وسلمان (ابو رغال واخوانه الأربعة، كما قال). ودعا الى قتل عرفات ومبارك وكرزاي. ومن المستهدفين الصحافيين والإعلاميين الذين يسبون الله ورسوله، والضباط، ورجال المباحث، فضلاً عن اصحاب المناصب الحساسة في دول الكفر الأصلي: أمريكا وأوروبا وكندا واستراليا والهند وروسيا!

وعدد الأزدي فوائد الإغتيالات التي زادت على العشرة، جاء في مقدمتها: (احياء فريضة غائبة وسنّة ميّتة) و (إرهاب أعداء الله) وغير ذلك. ثم عدد قصصاً من الإغتيالات الناجحة (السادات/ أحمد شاه مسعود وغيرهما) والفاشلة (مبارك في اديس ابابا، وكرزاي وغيرهما). وأخيراً افرد الأزدي حديثاً للشباب كله نكير على الحركات الإسلامية، وعلى مشايخ السلاطين خاصة في السعودية، وعلى مشايخ الصحوة الذين خدعوا الناس، وفي هذا يقول:

(ورؤوس الصحوة كما يسمونهم قد مارسوا دورا في خداع الشباب حين كانوا يجمعونهم حولهم أو يسعون في تنظيمهم في جماعاتهم من خلال إلهاب مشاعرهم بخطبهم الرنانة حول الجهاد وكتاباتهم الطنانة المملوءة بالحماس الأجوف! فلما كثر الأتباع وقال لهم الشباب هيا إلى العزة التي جمعتمونا من أجلها ، حي على الجهاد الذي حببتمونا به ؛ تورط أولئك المشايخ واضطرت طائفة منهم تحت ضغط الشباب وحماسه إما إلى توجيههم للجهاد بعيدا عن الأوطان؛ لا حرج في الشيشان أو في أفغانستان أو في البوسنة أو في أي مكان؛ المهم أن ينأى الشباب بجهاده عن الوطن حيث استقرار أولئك المشايخ ومصالحهم ومصالح دعواتهم المزعومة .. فلما ذهب الشباب إلى تلكم الجبهات القتالية وذاقوا طعم العزة في الجهاد وزالت عن أعينهم الغشاوات التي ساهم في تكثيفها دعاة الفتنة وعلماء الضلالة في بلادنا، رجعوا إلى بلادهم بغير الوجه الذي ذهبوا به ، وأمسوا يواجهون شيوخهم بتساؤلات ضاق بها الشيوخ ذرعا).

وأضاف: (لماذا جهاد الروس مشروع وجهاد الأمريكان غدر ونقض للعهود؟ لماذا الجهاد في الشيشان وأفغانستان مستحب والجهاد في عربستان مبغوض ومنبوذ يحذر منه ومن أهله؟ أليس منكم يا مشايخ الصحوة من درّسنا ردة الحكام الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله .. وأصّلتم لنا ذلك تأصيلا شرعيا؟ فلما طالبناكم بالعلاج الشرعي الناجع لذلك والذي أمر به المصطفى إذا ما رأينا من الولاة الكفر البواح، وقفتم في وجوهنا وسلقتمونا بألسنة حداد وتهم شداد ..بل لجأتم إلى شن الغارة علينا بعد أن كنتم ترعوننا من قبل، واتهمتمونا بالفوضوية والتهور والتعجل والعمل على تدمير مكتسبات الصحوة وإرجاع العمل الإسلامي مئات بل ملايين الأميال إلى الوراء... فسحقاً سحقاً)!

ما نخلص إليه.. أن فكرة الإغتيالات ليست جديدة، وقد ظهرت قوائم عديدة بالمراد اغتيالهم في السعودية، لكن لسبب ما جرى طمطمتها الى أن ظهرت واضحة بمحاولة اغتيال ابن وزير الداخلية؛ مع أن قاعدة السعودية قامت باغتيال بعض رجال المباحث وحاولت الوصول مراراً الى أشخاص في جهاز الأمن من غير الأمراء. إن وسائل الإغتيال وأهدافه واضحة في أذهان القاعدة، وفي الفكر السلفي/ الوهابي عامّة، وما جرى حتى الآن قد لا يعدو مجرد بداية، فقد تم نقب السدّ، وقد يتوسّع فينهار.



### منفذ عملية اغتيال نايف: عبدالله العسيري

# لماذا لم يكن وهابياً نجديّاً؟!

**خالد شبكشي**

**تثير محاولة اغتيال رجل الأمن الأول (الأمير محمد بن نايف) مساعد وزير الداخلية، والذي يدير من الناحية الفعلية الوزارة بالنيابة عن أبيه.. تثير مسألة هويّة القاتل المناطقية.**

**السؤال القديم لازال يتكرّر.. فحين ظهر ابن لادن، قيل بتعجب: لماذا لم يظهر ابن لادن نجدي، لماذا ظهر شخص من جدّة، ومن أصل يمني/ حضرمي، ليحيي أمجاد الوهابية، وليحاكم الوهابيين وفق دعوتهم؟**

ثم لما جاءت انفجارات سبتمبر ٢٠٠١، بمشاركة ١٥ سعودياً من بين ١٩ مهاجماً انتحارياً، سأل المراقبون والباحثون: لماذا جاء معظم هؤلاء من جنوب الجزيرة العربية، وليس من القلب الوهابي؟! لماذا لم يتمثّل النجديون ـ رعاة المذهب الوهابي وقادته وحماته ـ في تلك العمليّات بنحو واضح؟ هل كانوا غير راضين عن التفجيرات، أم كانوا راضين، ومقتنعين بالتأسيس الفكري والسياسي لها، وأن عدم مشاركتهم لا تعني الإعتراض؟

الآن، وبعد أن قام عبدالله عسيري بمحاولة اغتيال محمد بن نايف، يعود التساؤل مجدداً لماذا هم وهابيو الجنوب السبّاقون والطلائعيون في ممارسة العنف؟ لماذا لم يكن الإنتحاري نجدياً، ممن يمثل المركز في الخلفية الإجتماعية والسياسية والمذهبية؟!

خلال السنوات الماضية، كانت هناك مفارقة واضحة، وهي أن وهابيّي الجنوب، أي القادمين من جنوب السعودية، يمثلون حطب الحروب القاعدية وحتى الطائفية خارج الحدود، في حين أن الفكر منتج في نجد، والقيادة الفكرية والفقهية في أغلب الأوقات إن لم يكن كلها قابعة في نجد، ولا يراد لأحد أن يتبوّأ مكانة في المذهب من خارج حدوده المناطقية. وحتى قيادات القاعدة (قاعدة جزيرة العرب) بدأت بنجد، وانتهت بيد أناس في الجنوب أو من خارج البلاد، ولازالت قاعدة السعودية ـ

حسبما يظهر ـ بقيادة جنوبية وبأفراد انتحاريين من الجنوب، وهم الذين عقدوا صفقة اندماج واتحاد مع قاعدة اليمن في الأشهر الماضية.

كأن قادة الفكر الوهابي النجدي، حين وجدوا منخفضاً ثقافياً في الجنوب، شغروه بفكرهم، واستثمروا في تلك المنطقة البائسة ثقافياً منتجهم المذهبي، فخرّجت إليهم أفراد استخدموا كأدوات في ترويج المذهب داخلياً، أو على الأقل في مناطقهم الجنوبية، واستخدموا أيضاً كعناصر بشرية في الجهاز الديني، وفي سلك القضاء وما أشبه. كان الجنوبيون ـ المتوّهب منهم ـ مجرد أدوات تنفيذية بيد المؤسسة الدينية، وحين تطرّف وعمد بعض فروعها الى العنف، كان من الطبيعي أن يكون هؤلاء أدوات أيضاً في تلك المعارك العنفية والإنتحارية.

بل يمكن تمديد مثل هذه الحالة، وبأجلى صورة، في طريقة تعاطي الدولة مع بعض مناطق الجنوب، وكيف أنها أصبحت كخزان بشري يرفد الدولة بأدوات التمكين دون أن يرتقي أفرادها الى الأعلى إلا نادراً. لهذا رأينا الجنوبيين يغرقون جهاز المباحث، ولكن القيادة في المجمل تبقى نجديّة مسيطرة؛ وكذلك الحال بالنسبة للجيش، فحين أبعد الحجازيون لصالح النجديين، عمد هؤلاء الأخيرون الى جذب أهل الجنوب لتولي المناصب الصغيرة والوسيطة.

**وهّابيو الجنوب كانوا أكثر من وهابيي نجد ميلاً للقاعدة، مع أن الفكر الوهابي منتج نجدي، وقيادته نجدية، والتحريض على قتل الآخر منهم، أما المنفذون فهم جنوبيون!**

قد لا يقدم التحليل السابق الجواب الوافي حول سرّ هذا الجنوب وخصائصه، وما انعكس على أفراده. لاحظ باحثون غربيون (بينهم جيل كابيل) أن منطقة الجنوب تنقسم الى قسمين: حضري/ جبلي، وبدوي/ صحراوي، يتقاسمهما نمطين اقتصاديين، وطريقتين مختلفتين في التفكير، وفي الشخصية. وحين جاءت الوهابية التصق بها الجنوبيون (الحضر) بنحو بالغ الشدّة، والتزمت، وكانت حساباتهم ـ حسب التثقيف الديني النجدي ـ مجرد دين، واعتقاد بصحة المذهب الجديد.

بيد أنه بالنسبة للنجدي السلفي الوهابي، فإن إقباله على الوهابية ليس من زاوية الدين فحسب، بل وضمن نطاق الهوية والمصلحة أيضاً، والنجدي يحسب حساباً لخطواته مقابل الدولة وآل سعود، إن كانت ستضرّه أو تضرّ بمصلحته المذهبية أو الماديّة، ولذا فهو شديد التردد للقيام بذلك، وهو قد وصل الى قناعة بأن آل سعود رغم فسادهم، لا يجب أن يواجهوا حسب متطلبات المذهب الدينية: إعلان الحرب باعتبارهم مخالفين للإسلام أو منافقين أو حتى كفاراً. ولقد كانت الوهابية تشتم كل الناس وتكفرهم لأتفه الأسباب، ولكنها ما أن تصل الى آل سعود، فإنها تقف ولا تطبّق أحكامها وتوصيفاتها عليهم بدافع المصلحة الخاصة أو المصلحة المذهبية، ومن هنا جاء الإنفصال بين معتقدات المذهب ومتطلباته، وبين مسلك مشايخ الوهابية ومداهنتهم لآل سعود.

هذا يمكن ملاحظته في ثورة جهيمان، وفي كتاباته. ويمكن ملاحظته أيضاً من جهة الخلاف بين القاعدة ومشايخ الوهابية. إذ لا شك ـ كما يقول كثير من الباحثين السعوديين ـ بأن القاعدة ورموزها أقرب الى الفكر الوهابي وأصوله وأكثر التزاماً بتعاليمه من أولئك المشايخ المنخرطين في سلك الدولة أو في سلك المؤسسة الدينية من كبار هيئة العلماء وغيرهم.

هؤلاء القاعديون الذين هم في أكثرهم جاؤوا من مناطق أخرى غير نجد (المنطقة التي ولدت فيها الوهابية) لا يجدون حواجز في إعلان مواقفهم وتقرير رؤيتهم وتطبيقها على أي شخص كان. وهذا الموقف لا يلتزم به إلا النادر من الوهابيين النجديين، وإذا ما فعلوا ـ كما جهيمان ـ فإنهم يصبحون ـ بنظر السلطة ومشايخها ـ شاذين وخوارج ومتطرفين وغلاة وما أشبه. أما الأكثرية فهي مداهنة خلاف ما يأمرها به المذهب ومعتقداته، وبالتالي فإن مشايخ السلطة وأصحاب المصالح النجديين المتوهبين، قد وصموا من قبل القاعديين والجهيمانيين بالنفاق وحبّ الدنيا، والتدليس في الدين.

لهذا كله، وهنا نأتي الى بيت القصيد، لم يجد عبدالله العسيري حرجاً في محاولة اغتيال محمد بن نايف. هو لم يحسبها إن كان الأمر في مصلحة نجد أم لا؟ أو أن ذلك في مصلحة المذهب أم لا؟ هو حسبها بأن ذلك عمل صحيح وواجب عليه القيام به، إن كان قد تمكن من ذلك. أما متطرّفو نجد ووهابيوها فشغلهم التحريض والترويج وإصدار الفتاوى التكفيرية، ولكنهم لا ينفذون ما يرونه إن تعلق الأمر بآل سعود، فهؤلاء لهم مصالحهم، وحساباتهم السياسية والخاصة. يهمهم حماية المذهب ورعايته من قبل آل سعود؛ ويهمهم سيطرة نجد وعدم إضعافها، من خلال الإعتراض على آل




الملك يزور محمد بن نايف في المستشفى

سعود. ويكفي للتبرير ـ كما كان ابن باز يقول ـ بأن (فيهم ـ أي في آل سعود ـ خير كثير)!!

وعموماً، هناك فرق في المدى الذي يصل إليه كل من الوهابي النجدي، والوهابي الجنوبي، من جهة الإستعداد للمواجهة والتضحية. هذا الفرق ـ وأياً تكن أسبابه ـ هو الذي يجيب عن السؤال: لماذا كان الإنتحاري من الجنوب؟!

وهو الذي يجيب أيضاً على سؤال: لماذا كان

**الوهابي النجدي يخرق مبادئه الدينية إن تعلّق الأمر بمواجهة العائلة المالكة، وهي مواجهة يراها تضرّ بنجد والمذهب الوهابي نفسه، لذا فهناك مدى محدد في المعارضة**

أول من نظّر الى حرب الإغتيالات ضمن فريق القاعدة في السعودية وأخرجها في كتاب مفصل من الجنوب: (تحريض المجاهدين الأبطال على إحياء سنّة الإغتيال) لفارس بن شويل الزهراني (ابو جندل الأزدي).

يكفي أخيراً أن نقول بأن ما زرعته الوهابية في جنوب المملكة، وإن استخدمته فترة لصالحها، فإنه سيعود عليها بالوبال، فعلى أساس المذهب نفسه، تحاكم الوهابية، كما يحاكم آل سعود. وكل من يدعو للمحاكمة يدرك بأن مشايخ الوهابية وآل سعود قد ابتعدوا كثيراً عن أصول المذهب الوهابي الغارق في التكفير والعنف، والمنضبط بضوابط مصلحة آل سعود ونجد ومشايخها ونخبها.

### الخطير والمزعج في عملية اغتيال محمد بن نايف

# حين تصل السكّين الى عنق الأمراء

**فريد أيهم**

**انهالت الشتائم على الإنتحاري القاعدي الذي فجّر نفسه بغية قتل الأمير محمد بن نايف، وكان لافتاً أن الإعلام السعودي ركّز على صفة (الغدر) التي يأباها المسلم والعربي! وكأنّ القارئ المحلّي/ السعودي الذي طفقت وسائل الإعلام الرسمية تشحنه ضد أتباع الفئة الباغية أو الضالة أو الخارجة، قد تعلّم صفة جديدة عن أفرادها!**

الإعــلام الأبـلـه الـذي وصـم القاعديين بالخارجين عن الإسـلام، وأصحاب ضمائر ميتة، ومصاصي دماء، وذبّاحين، كيف يمكن له لفت نظر المواطنين بمجرد أن تضاف صفة (الغدر) على أناس سلبوا حياة مدنيين وقتلوهم؟! وما عساها أن تكون صفة الغدر تلك إزاء الدماء والأرواح التي أزهقت؟!

لكن صفة الغدر هذه، التي وصم بها صاحب محاولة الإغتيال الفاشلة، حين جاء مهادناً رمز النظام الأمني من أجل اغتياله، هي ذات الصفة التي يطلقها رموز تنظيم القاعدة وتحفل بها ادبياتهم التي تصم رموز آل سعود بالغدر والخيانة، ابتداءً من مؤسس دولتهم عبدالعزيز وانتهاءً بنايف وابنه بالتحديد. وفيما يخص محمد بن نايف، فإنه وأباه متهمان بأنهما غدرا بالعديد من أفراد القاعدة وفتكا بهم وبعوائلهم بعد أن استدرجاهم وآمناهم. وعموماً فإن صفة الغدر شاعت في آل سعود، وما أكثر من قتل على أيديهم. وإذا كان المسلم لا يغدر، والعربي الكريم، وإن لم يكن مسلماً لا يغدر، فإن هذه الصفة لا تنطبق لا على أفراخ القاعدة الوهابية ولا على آل سعود.

فيما عدا التركيز على صفة الغدر، فإن ردود الفعل على محاولة الإغتيال والتي أبداها الإعلاميون الرسميون كانت شديدة التوتّر منذ اللحظات الأولى للإعلان عن محاولة الإغتيال، وكما ظهر الأمـر حينئذ من تعليقات طـارق الحميد على قناة العربية التي أوردت خبر محاولة الإغتيال. حين يقرأ الباحث التعليقات والـكـتـابـات الضخمة والـكـثـيـرة عـن محاولة الإغتيال فإنه يدرك على الفور:

**أولاً -** خطورة الـحـدث، الـذي كشف عنه مسارعة الملك الى لقاء محمد بن نايف في المستشفى، وأنـه زعـزع النفوس سواء داخل الأسرة الحاكمة أو الدائرة المحيطة بها. وقد انعكس هذا الخوف على الكتاب والصحافيين الموالين، بطريقة أفقدتهم الرشد. مع أن الأمير محمد بن نايف لم يصبه أذى يذكر، لكن محاولة الإغتيال ضربت فيما يبدو على الوتر الحسّاس، وأشعلت ناراً متقدة من الغضب والخوف معاً.

**ثانياً -** يدرك مما كتب عن محاولة اغتيال محمد بن نايف، أن قلقاً كبيراً على الذات قد انتاب كل المحسوبين على النظام، بل وتعدّى ذلك الى من حسبوا أنفسهم على الخط الليبرالي، ولسان الحال يقول: إذا كان هؤلاء العنفيون قد وصلوا الى أحد رؤوس النظام، بل الى الرأس الأمني الأول، المطوّق بالحراسات والإستعدادات الأمـنـيـة، فكيف سيكون الـحـال بالنسبة الى ذواتهم كأفراد بلا حماية ولا احتياطات أمنية، خاصة وأن عدداً غير قليل من هؤلاء قد دخلوا في مواجهة مباشرة مع الخط الوهابي بشقيه التقليدي المؤيد للنظام أو المعادي له كالقاعدة، كما أن عدداً من هؤلاء قد تم تهديدهم بالقتل، وصـدرت فـتـاوى تكفير بحقّهم مـن مشايخ تقليديين منضوين تحت لواء السلطة.

**ثالثاً -** وهناك مسألة أخـرى لها علاقة بأولئك الذين يـريـدون الإصـلاحـات، والذين انـتـاب عـدد منهم الـقـلـق. القليل منهم رأى في محـاولـة الإغـتـيـال وسيلة ضغط باتجاه الإصلاحات، في حين رأت الأكثرية - ومن خلال ما عبّر عنه في الصحافة - أن ما جرى سيزيد الأمر سوءً: أولاً، لأن النظام سيبعد النظام أكثر عن مسار الإصلاحات، وسيزيد من قمعه بحجة الأمن، حيث سيقوم - كما هي العادة - بالمزيد من الإعتقالات في الوسط الإصلاحي، ويتهم أفراده كما فعل مراراً بأنهم داعمون للإرهاب، ولازال عدد غير قليل منهم في السجون حتى الـيـوم. وثانياً، لأن المناخ العنفي لا يشجّع على الإصلاحات من وجوه مختلفة، ويضعف الحماسة الرسمية باتجاهها إن كانت هناك حماسة في الأساس. وثالثاً، فإنه من وجهة نظر جمهرة من المطالبين بالإصلاحات، فـإنّ أي انتصار يمكن أن يحققه تيار العنف الوهابي، لا يخدم الإصلاحات، وان محاولة الإغتيال وإن كانت فاشلة إلا أنها حققت نجاحاً في مضامير أخرى، وأرسلت رسالة بأن يد العنف قادرة على الوصول - بعد محاولات - الى رؤوس النظام الذي أصابه الهلع فانعكس حتى على الأفراد العاديين. وبالتالي فإن تيار العنف هو أسوء بديل يمكن أن يكون لهذا النظام السعودي القائم، ومن هنا كان منبع القلق.

**رابعاً -** إن أمراء العائلة المالكة قدّروا بأن ذواتهم مصونة، وأنه ليس هناك إجماع داخل التيار العنفي فضلاً عن التيار الوهابي التقليدي على ممارسة حرب الإغتيالات ضد أمـراء آل سعود - وهي حرب مارستها القاعدة بتوسع في العراق وغيره - ولهذا كان الأمراء يتجولون بارتياح ليس في داخل السعودية فحسب، بل وأيضاً في كل أصقاع العالم وبينها دول للقاعدة نفوذ فيها، دونما خشية من اغتيال أو تعرض بأذى. ذلك أن الأمـراء الكبار حسبوها على أن الإغتيالات سقف أعلى لم يصل بعد إليه أحد، حتى مع وجود اشتباك قاعدي دموي مع أدوات السلطة (مخابرات ورجال أمن) وحتى مع وجود اعتقالات مكثفة بالآلاف للمواطنين تحت غطاء مكافحة الإرهـاب. هذا التقدير بـأن يد العنف ستكون بعيدة عن رؤوس العائلة المالكة، كسرته محاولة الإغتيال الأخيرة، لهذا جنّ جنون رؤوس النظام وحاشيتهم، وكـأنّ محاولة الإغتيال ستفتح الأبـواب مشرعة لما يليها من أعمال، بعد أن شرعنت وموورست العملية، وبعد أن كسر الإتفاق الضمني الذي يحمي الأمراء الكبار من التعرض للقتل. ومن هنا كانت محاولة الإغتيال خطيرة ومزعجة.

### الوهابية سوط النظام وغطاؤه الشرعي

# هل الدولة السعودية (سلفية) وهل ينبغي أن تكون كذلك؟!

## لماذا دافع نايف عن الوهابية بعد اغتيال محاولة ابنه محمد وقال: دولتنا سلفية؟!

سعد الشريف

**كأن الأمير نايف أراد مكافأة الوهابية وسلك مشايخ الوهابيين الرسميين حين صرح بعيد محاولة اغتيال ابنه بأن (دولتنا سلفية) مكرراً الأمر مرات ومرات، في وقت كان يضغط فيه عدد من الأفراد من حواشي النظام وطبّاليه بالإتجاه الى خيار العنف أكثر مع الوهابية بشقيها التقليدي والعنفي، وتقليم أظافر المشايخ، وتحجيم نفوذهم في السلطة والمجتمع.**

هل كان نايف يعتقد فعلاً بسلفيّة الدولة التي زاد تأكيده عليها بعد أحداث سبتمبر، بل لربما لم تظهر مقولة (سلفية الدولة) إلا بعد تلك الأحداث، وتتابعت من شخص نايف بالذات، الرجل الذي يقوم بعملية مزدوجة: تقليم أظافر الوهابية العنفية، ودعم الوهابية التقليدية، وتأكيد التحالف معها!

لماذا الإصرار على سلفية الدولة من قبل نايف كلما تعرّضت البلاد لهزة سياسية أو أمنيّة؟

هل كان يوصل رسالة الى الداخل أم الى الخارج أم الى كليهما؟

ابتداءً فإن من الواضح أن نايف ـ وزير الداخلية ـ يعتقد بأن:

ـ التحالف مع الوهابية ومشايخها ضمان لاستمرار العائلة في الحكم، وأن التشاجر مع الوهابية او الإنفكاك عنها، سيعرّض حكم آل سعود الى الخطر. هذه القناعة موجودة لدى كثير من الأمراء القابضين على السلطة وبالذات في التيار السديري، أي اشقاء نايف: سلطان وسلمان، وهذا الأخير بالذات قال أكثر من مرة علناً بأن الدولة سلفية، فيما تمّ تناسي توصيف آخر كان سائداً لمدة طويلة وهو: (الدولة السعودية دولة إسلامية). وهذا التمييز بين الإسلامية والسلفية فيما يبدو مقصود بعد أن تكاثرت الدول التي تدعو الى تطبيق الشريعة الإسلامية، أو التي تبنّت نظام حكم اسلامي حسب اجتهاد قادتها.

ـ ويعتقد نايف أن بالإمكان السيطرة على الوهابية وعنفها المتغوّل. كما ويعتقد بأنه مهما كان خطر الوهابية، فهم أهل بيت (نجد)، وأنه مهما كانت دعوات مطالب الإصلاح صادقة، فإنها تمثل خطراً على النظام من أساسه، وأن اولئك الدعاة هم في أكثرهم من (الخارج المناطقي). وطالما أن بيد النظام العصا، فإن نايف يعتقد بأن الوهابية ورموزها ضرورة لدى النظام، مهما ظهرت نشوزات العنف منها، فإنها تبقى الأقل خطراً، والأكثر منفعة.

ـ ويعتقد نايف بإمكانية ـ بل بضرورة ـ الإستفادة من الوهابية ليس على صعيد شرعنة النظام داخلياً، واستخدام الوهابية ضد دعاة الإصلاح فحسب، بل ويعتقد أيضاً بأن الوهابية بشقيها التقليدي والعنفي يمكن الإستفادة منهما في مشاريع الدولة السعودية الخارجية، وهو ما حدث في العراق حيث ارسلت فلول القاعدة من السعودية لمحاربة العراقيين وتفجيرهم وأمدتهم بالأموال، واستخدمت الوهابية في لبنان في معارك نهر البارد، كما استخدمت الوهابيين ضد حماس مؤخراً حين قام وهابيون في رفح بإعلان إمارة إسلامية مدعومة بأموال من السعودية وبالتخطيط مع مصر! كما يمكن الإستفادة من نفوذ الوهابيين التقليديين كجهاز منظم في كسب ولاء أطياف من الحركات الإسلامية والرموز الدينية وحتى السياسية في العالم الإسلامي، ما يوسّع فضاء وهامش حركة صانع القرار في سياساته الخارجية.

### رسائل نايف

ما قاله نايف في مؤتمره الصحافي بعيد محاولة اغتيال ابنه، يفيد بتراجع عن حالة الزهو، من أنه نجح في قمع القاعدة، وأنه جفف منابعها. وقد أضحت الطريقة المبتدعة في مواجهة الإرهاب التي فاخر بها نايف وقال أن على العالم يتعلم منها وهي (المناصحة).. بلا قيمة. وقد قال نايف في مؤتمره ذاك بضرورة المراجعة، وزعم أنه لم يقل بأن القاعدة ستنتهي، بل يمكن أن يتصاعد عملها كما قال، كما أنه أبدى أسفه من أن القاعدة في السعودية نجحت في تجنيد متعلمين وأصحاب شهادات، وتساءل: أين هي الوطنية؟! وكأن هذه الوطنية لا يتذكرها الأمراء، إلا حين تشتد بهم الأزمة، وكأن كل السياسات اللاوطنية والممزقة للنسيج الإجتماعي يمكن أن تنمي الروح الوطنية عند السعوديين، وكأن الوطنية لا معنى لها عند نايف والأمراء إلا الدفاع عن نظام آل سعود الفاسد!

بيد أن نايف بتكراره أن الدولة السعودية سلفية، أراد إرسال رسائل عديدة:

**الأولى** ـ الى عامة المواطنين والمراقبين في الداخل والخارج، وتفيد بالتالي: إنه رغم كل ما حصل من محاولة اغتيال وغيره، وما قد سيحصل في المستقبل من خطوات قد تقدم عليها وزارة نايف من زيادة القمع، أو ما قد تقدم عليه القاعدة من محاولات اغتيال، فإن التحالف بين آل سعود والوهابية باق باق!، أي أن أولئك المستبشرين بقرب إضعاف الوهابية، عليهم الإنتظار كثيراً حتى يتحقق الأمر!

**والثانية** ـ الى مشايخ الوهابية والتيار التقليدي المنضوي في مؤسسات دينية وأجهزة تابعة للدولة، فقد أراد نايف ان يقول لهم: أولاً، أن الحكومة قد تقدم على ممارسة المزيد من العنف ضد (الخوارج والبغاة، حسب التوصيف

الرسمي للقاعدة) ما يعني توسيع المواجهة التي قد تمسّ شيئاً من مكانة ومعاقل التيار الوهابي التقليدي، ولكن نايف يريد ان يقول لهم بأن هذا - إذا ما حدث - فإنه لا يقصد منه ضرب نفوذ رجال الدين او المؤسسة الدينية أو التعدّي على المذهب الوهابي، وأن الوهابية ستبقى سيّدة، وأن نفوذها مضمون، وأن ما سيجري مجرد عمليّة جراحية عليهم ان يتحملوها من اجل تعقّب فلول القاعدة المندسّين ضمن الإطار التقليدي الوهابي الواسع!

بمعنى آخر، فإن القول بسلفية الدولة السعودية، حمل (تطميناً) من جهة، و(تحذيراً) من جهة أخرى، وقد صاغ نايف عبارته كما لو كانت رشوة مقدّمة للمشايخ وتطميناً لهم، وطلباً اليهم بعدم الإعتراض على ما ستتخذه الحكومة من اجراءات قمع، لا تستهدف تغيير هوية الدولة المذهبية. هذا ما أراد نايف ان يقوله للمشايخ، ولكن هؤلاء الأخيرين، وعلى لسان المفتي خشي من تداعيات حادثة الإغتيال فأكد على شراكة العلماء والأمراء في إدارة الدولة.

## هل حقاً أن الدولة سلفية؟

مالمقصود بسلفية الدولة؟ هل يقصد من ذلك إجراء أحكام الإسلام وفق رؤية الوهابية؟ أم يعني أن الدولة سلفية لأن مذهب الدولة سلفي؟ أم لأن مكانة الوهابية ورجال الدين الوهابيين فيها كبيرة؟

ربما يقصد الأمير نايف بأن الدولة سلفية من هذه الجهات كلّها، لكنه غاب عن باله، بأن أتباع المذهب الوهابي في السعودية يمثلون أقليّة، حتى ولو كان المذهب الوهابي هو المذهب الرسمي للدولة. فأكثرية الشعب لا تدين بالوهابية، وإن دان بها الحاكم إسماً.

ولا يمكن أن يغيب عن بال نايف بأن السعودية أبعد ما تكون عن تنفيذ أحكام الإسلام وفق المنهج السلفي/ الوهابي، أو حتى وفق أي منهج أو مذهب إسلامي. وهناك الكثير مما يعترض عليه مشايخ الوهابية من أنه مخالف لشرع الله، وهي ليست قضية واحدة، بل آلاف القضايا التي احتج عليها كل مفتي تم تعيينه من محمد بن ابراهيم آل الشيخ وحتى هذا المفتي الحالي؛ كما اعترض عليها كبار العلماء الوهابيون، ويمكن ان تراجع كتاباتهم لتبين أوجه الإعتراض سواء في القضاء او في المال أو في الدعوة أو في الإعلام أو حتى الرياضة! نعم لم يقم المشايخ الوهابيون بأكثر من اعلان موقف، والنظام من جانبه (سمع ولم يطع) بل لم يأبه أو يكترث بما قالوا. فهو يطبق ما يريد أن يطبقه من فتاواهم التي تتناغم مع مصالحه فقط.

ولذا فإن النظام السعودي ليس نظاماً إسلامياً لا وفق المنهج السلفي/ الوهابي، ولا وفق أي مذهب اسلامي آخر.

هو نظام يتلفع برداء الإسلام للتغطية على جرائمه وتجاوزاته؛ كما أن ممارسات الأمراء أبعد ما تكون عن منهج السلفية، أو منهج الاسلام.

السعودية من حيث الممارسة أو المنهج ليست سلفية في واقع الأمر، والسلفية مجرد أداة لخدمة أغراض حكامها، وقد ينقلب الأمراء عليها في يوم من الأيام، في حال أخشن مشايخ الوهابية على آل سعود ووقفوا موقفاً صارماً من تجاوزاتهم.

نعم الدولة سلفية من جهة تبنّي النظام للوهابية كمذهب رسمي؛ رغم أنه مذهب أقلّوي، وفرض رؤيته في القضايا الدينية على الآخرين، وتسويد المذهب الوهابية رسمياً لا يعني أن أتباعه يشكلون أكثرية؛ ولا استطاع الوهابيون رغم ما أوتوا من دعم الدولة المالي ومذهب (الحاكم) ومذهب (العنف والدم والقمع وعدم التسامح). إنه مذهب لا يغري الآخر للإقتناع به، مهما جمّل نفسه. وإذا كان النجديون قد ضجّوا من الوهابية التي أوصلتهم الى الحكم، فكيف سيكون حال سكان المناطق الأخرى التي احتلت عنوة بالقتل والدم بتشريع من الوهابية نفسها؟

السؤال: هل ينبغي فرض مذهب أقلّوي على الأكثرية في السعودية، حتى وإن زعم أتباع المذهب الأقلوي بأن مذهبهم أنقى المذاهب الإسلامية، وأنه يمثل الفرقة الناجية الوحيدة؟!

كيف يمكن تبنّي وتسويد مذهب يكفر من لا يتبعه أو على الأقل يبدّعه ويفسقه ويعتبره مشركاً؟! وما هي نتيجة هذا التبنّي على أصل الدولة وعلى مكانة العائلة المالكة وعلى استمرارها بالحكم؟

العائلة المالكة فرضت الوهابية لمصالح سياسية رأتها، وحين لا ترى أن ذلك يناسبها - وهي لم تره بعد، وقد لا تراه في المدى المنظور - فإنها ستحاربها أو تخفض مكانتها على الأقل.

أما في الوقت الحاضر، فالوهابية مجرد



نايف يستقبل مسؤولي أمن خليجيين بعد محاولة اغتيال ابنه

وضغط السلطان أنهم نجحوا في تغيير قناعات شعب الجزيرة العربية ومذاهبهم، اللهم إلا الإختراق المحدود في مناطق الجنوب.

الوهابية ليست مذهباً وطنياً، بل هو لصيق بأرض نجد، أي أنه مذهب مناطقي. وحتى النجديين الذين يدافعون عن الوهابية، فإنما يدافعون عنها باعتبارها تشكل جزءً من هويتهم الثقافية، دون أن يعني ذلك أنهم ملتزمون بتعاليمها. بل أنه حدث ويحدث في نجد أن خرج الناس من دين الله أفواجاً وكفروا بالدين بسبب الوهابية نفسها، دون أن يعني ذلك تخليهم عنها من جهة الهوية. أما في المناطق الأخرى، فالوهابية منتج غريب، يسهل التحلل منه إن التزم به أحد. هو مذهب (المحتل) سوط بيد آل سعود يستخدمونه أينما شاؤوا في الداخل أو الخارج. فهو السوط القامع للإصلاح السياسي، وهي السوط المحامي عن العائلة المالكة؛ وهي السوط الذي يجلد المجتمع (هل سمعتم أن الوهابية أبلغت عن أحد أفراخ القاعدة، ونقصد هنا هيئة الأمر بالمعروف التي تتجسس على المواطنين وتفتك بهم بمناسبة أو بدون، وقد يصل بها الى قتل بعضهم؟). كما أن الوهابية توفر المظلة الدينية لإقصاء الآخرين وتهميشهم عن الحياة السياسية؛ وهي التي تبرر احتكار السلطة، والفساد المالي وغيره. فلماذا يتخلّى النظام عنها الآن، حتى وإن بدر منها ما بدر؟!

سؤال وجيه حقاً!

# هل يكون هلاك آل سعود على يد وهابيتهم؟!

فؤاد المشاط

قد يكون من سخرية القدر أن يأتي هلاك الدولة السعودية على يد الوهابية، أو أن تصبح أداة من أدوات إنهائها، أو الممهّد لنهايتها.

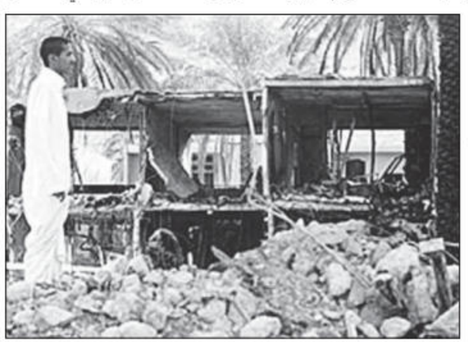
وتكمن السخرية في حقيقة أن الوهابية ورموزها كانوا عنصراً أساسياً في بناء الدولة السعودية الحالية، وفي تشكيل هويتها، وفي إدارتها، وفي شرعنة الحكم القائم فيها؛ وفي الدفاع والحماية عن النظام السعودي ومصالح أهل نجد الذين ينتسب اليهم الوهابيون في السعودية.

عبثاً حاول حماة النظام الأميركيون، بعيد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، الفات نظر العائلة المالكة، بل والضغط عليها بقدر ما، أن تفك عرى ارتباطها بالوهابية. وعبثاً يحاول كثير من الكتاب السعوديين إفهام العائلة المالكة بأن الوهابية لم تعد معوّقاً لنمو الدولة الطبيعي فحسب، بل أداة فعّالة في تقويض نظام الحكم؛ وأنها ليست فقط حاضنة للعنف ضد النظام، ومنها ظهرت القاعدة وعلى أفكارها تربت قياداتها، بل أن طغيان الوهابية ومشايخها جلب لنظام الحكم الكره والمعارضة من قبل المواطنين الآخرين والذين يمثلون الأكثرية في السعودية، باعتباره حامياً وراعياً لها.

لأن نظام العائلة المالكة لا يبحث عن شرعية موسّعة، فإنه اكتفى بشرعنة دينية/ وهابية ناقصة ومحصورة بالوهابيين في محيط نجد، وهي شرعية دينية منتقصة من الأطراف الأخرى التي تمثل أكثرية البلاد، والتي لا ترى في آل سعود، حكاماً شرعيين وفق الموازين الدينية/ الإسلامية، ولا ترى في سياساتهم ما له علاقة بنهج الإسلام وحكمه وعدالته، كما لا ترى في مسلكهم الشخصي مسلك المسلم العادي، بل هم الى مسلك الفراعنة والمفسدين والمجاهرين بالفسق والفجور والخيلاء والإثرة والبطر أقرب.

ولأن نظام العائلة المالكة لا يبحث عن إصلاح سياسي يمنع احتكار السلطة، ولا إلى إصلاح ديني يخفف من غلواء الوهابية في الداخل والخارج، فلا بد والحال هذه أن ترفض العائلة المالكة إعلان حالة الفكاك عن الوهابية.

بعد أن تزايد العنف ذي المنشأ الوهابي، وآخرها محاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف، ليس هناك ما يشير الى تغيير في تفكير العائلة المالكة. فالأخيرة لاتزال بحاجة الى مشايخ الوهابية لتغطية سوءتها وأفعالها وشرعنة نظام حكمها؛ وهي بحاجة اليها كأداة وميليشيا قامعة على الصعيد الإجتماعي؛ كما أنها بحاجة الى الوهابية في معاركها الخارجية، وهناك آمال من الأمراء لاتزال معلّقة عليها لتنجز شيئاً، في وقت تخسر فيه العائلة المالكة كل يوم أرضاً ونفوذاً لصالح دول إقليمية.



بين الحاجة للوهابية والخوف منها، تكمن مشكلة العائلة المالكة.

كيف يمكن لنظام لازال يعتقد ويعمل على الإفادة من عنف الوهابية في الخارج أن يتخلّى عنها في الداخل؟! بل كيف يضمن أن لا يتحول عنفها الى الداخل وهو يرى شررها قد استطال؟

وكيف يمكن لنظام يستخدم الوهابية في مواجهة دعوات الإصلاح وخصوم العائلة المالكة المحليين، أن يزهد فيها؟

إن الزهد في الوهابية، من منظار آل سعود، يعني أموراً كثيرة:

- إنه يعني إعادة هيكلة السلطة، وهيكلة مشروعية نظام حكم العائلة المالكة. فإذا ما ابتعدت الوهابية عن النظام، فإنه بحاجة الى شيء آخر غير السيف ليبرر بقاء العائلة على رأس السلطة. وهذا يعني أن لا بديل عن القيام بإصلاحات سياسية ليست واردة في الوقت الحالي في أذهان أمراء آل سعود. ويعني الزهد في الوهابية الحدّ من حالات الفساد المستشرية في كل جوانب الحياة السياسية والإجتماعية، وهذا أمرٌ لا يستطيع الأمراء أو لا يريدون القيام به. ثم، في حال غابت الوهابية، أو أضعفت، هل سيمنح الشعب للعائلة المالكة شرعية الحكم، وعلى أيّ أساس؟

- إنه يعني انفراجاً اجتماعياً، وتنفساً للهواء الطلق بعد اختناق، ويعني انطلاق الحياة على طبيعتها، بدون سلطة دينية تدعم الإستبداد السياسي لآل سعود. إذ لا مبرر للإستبداد حينها والتحجج بالوهابية وشيوخها. وحينها ستخرج الأحزاب، ومنظمات المجتمع المدني الى حيث النور والحريّة. وستتوسع حرية التعبير، وحالات الإنتقاد، والمطالب والدعوات الى العدالة الإجتماعية. فهل العائلة المالكة مهيّئة لمثل هذا؟!

- وإنه يعني بان العائلة المالكة وبعد أن تفقد عصفورها الوهابي الذي هو في اليد، أن عليها أن تبحث عن عصافير أخرى تنتظر على الشجرة، ليحلّوا محلّها. وهذه العصافير

لن تمنح النظام ولاءً بلا مقابل ولا تنازلات منه على الصعد السياسية والإقتصادية والإجتماعية، خاصة من تلك الفئات التي حرمت لعقود من حقوقها الأولية.

- وإنه يعني بأن العائلة المالكة بحاجة الى إعـادة إنتـاج لسياستها الخـارجيـة، بلا مؤامرات أو هدر للأموال على دول او جماعات او مقابل أسلحة وما أشبه. الوهابية لن تكون حينها أداة داعمة للسياسة الخارجية السعودية. ونفوذ الوهابية اذا ما تقلّص في الداخل، أو انتهى أو أضعف فإنه مثيله سيحصل للدولة على الصعيد الخارجي، وهذا يعني أن تغييراً في الأدوات والإستراتيجيات لا بدّ أن يتم حتى يمكن تفادي الأضرار والبناء بشكل صحيح لسياسة خارجية مستقلّة.

بكلمة أخرى، فإن غياب الوهابية، أو انفكاك النظام عنها، ولو قليلاً، يعني تغييراً استراتيجياً في بنية الدولـة وسياساتها المحليّة والخارجية.

هـذا التـغـيير الـراديـكـالي محفوف بالمخاطر، وغير مقبول حتى ولو كان غير خطير، كونه يبعثر سلطة العائلة المالكة، ويحدّ من استبدادها وفسادها واحتكارها. والأمـراء ما تعودوا إلا أن يكونوا كالآلهة، يجري التسبيح بحمدهم ليل نهار. لا يقبل الأمراء اليوم أن يكونوا كأي حكام آخرين - حتى بالمقارنة مع حكام الخليج - فهم إن لم يكونوا آلهة فأنصاف آلهة تريد من الشعب أن يعبدها من دون الله.

وبنـاءً على حقيقة أن العائلة المالكة لن تفكر في الإنفكاك عن الوهابية، ولا في إضعافها الى حد إضعاف (الذات الأميرية او الملكية).. إذن كيف ستتعامل مخرجات العنف الوهابي مع النظام، وكيف سيكون وضع العائلة المالكة؟

حسب التجربة التاريخية للعائلة المالكة، فإن العنف والخروج على النظام من قبل مخرجات الوهابية، آخذ بالإزدياد والحدّة معاً.

الفاصلة الزمنية بين ثورة الإخوان على مؤسس الدولة (١٩٢٨-١٩٣٠م) وبين ما تلاها من مخرج عنفي، كان أكثر من ثلاثة عقود. ففي منتصف الستينيات، ظهر منتج الوهابية العنفية من جديد، على شكل اشتباك بين قوى النظام الأمنية والمتشددين بشأن افتتاح اول محطة تلفزيون أسفرت عن جرحى واعتقالات وقتل لأحد الأمراء، وهو خالد بن مساعد بن عبدالعزيز آل سعود، ما ولّد بعد عشر سنوات، اغتيالاً للملك فيصل نفسه.

وبين حادثة الستينات وحادثة جهيمان، تقلّص الفرق في السنوات، الى أقل من عقدين من الزمن. حيث اضطرت العائلة المالكة الى تقليم أظافر المنتج الوهابي العنفي من جديد ونزع مخالبها، وجعلها سلسة الطاعة والإنقياد.

لكن ما لبث أن تقلّص الفارق الزمني مرّة أخرى في الحوادث التالية التي بدأت بعد احتلال الكويت عام ١٩٩١، على يد من سمّوا بالصحويين، أو شيوخ الصحوة، والتي بلغت الـذروة فيها ما سمي بثورة بريدة، والإعتقالات التي سبقت وتلت تلك الحادثة.

ولم تمض سوى بضع سنوات حتى جاءت انفجارات العليا في الرياض المشهورة عام ١٩٩٥م.

وبعدها بعام جاء انفجار الخبر عام ١٩٩٦م، الذي حاولت العائلة المالكة ان تنسبه الى مواطنيها الشيعة ولازالت تعتقل عدداً منهم، في حين ان من وقف وراء ذلك هم منتجات الوهابية بعد حرب أفغانستان.

واستمر التدهور الأمني والخروج على النظام حتى قفز قفزة كبيرة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، وتزايدت حدّة العنف داخل السعودية على شكل تفجيرات واغتيالات، تقول الحكومة أنها حصدت نحو ٦٠٠ شخص، ولازال مسلسل العنف قائماً لم ينته بعد.

حاول النظام أن لا يقطع شعرة معاوية مع منتجات العنف الوهابي، وراح يفرّق - كما كانت طريقته القديمة - بين الوهابية التقليدية التي تنظر للتكفير والعنف ولكنها لا تستخدمه ضد النظام، وبين تلك التي تمارسه ضد الأمراء عبر القاعدة وغيرها.

ابتدع الأمـراء هذه الطريقة معتقداً بصحّتها حتى الآن. ولكن نايف، وزير الداخلية، وفي الوقت الذي رأى الضرب بيد من حديد على منتجات العنف الوهابية، فإنه زاد من تحالفه مع المصنع الفكري الذي خرّج جموع القتلة والإنتحاريين والمفتين بالعنف. حتى بات واضحاً وبصورة مضحكة، كيف أن وزير الداخلية، وهو وزير القمع، الذي قتل وقبض على آلاف من البشر بدون محاكمات، هو نفسه الشخص الذي يحبّه الوهابيون التقليديون، ويرون فيه النموذج للحاكم الصالح، حتى أنهم أطلقوا عليه لقب (محيي السنّة)!

ولأن نايف لا يريد أن يضرب قاعدته الإجتماعية النجدية، صاغ برنامج المناصحة للمعتقلين العنفيين، وأطلق سراح الكثير منهم بعد أن أعلنوا توبتهم! وإذا ببعضهم على الأقل يعود الى العنف مرة أخرى، وبعضهم هاجر الى اليمن ليعلن عن تشكيل اتحاد تحت اسم قاعدة جزيرة العرب. وما عبدالله العسيري الذي حاول اغتيال نايف إلا منتجاً من منتجات برنامج المناصحة.

لقد ثبت أن العنف والوهابية لا ينفصمان. الفكر الوهابي يولّد العنف ويحضّ عليه. المشكلة أنه كان - ولصالح النظام - يطبّق على اعداء آل سعود، أما الآن - وبعد ظهور القاعدة - صار يطبّق أيضاً على آل سعود أنفسهم.

إن تزايد حوادث العنف وتنوعها، واستمرارها لسنوات طويلة، يعني أن الوهابية تنطوي على عناصر عنف وخروج على النظام، وهذا الخروج أضعف بلا شك آل سعود، وهزّ أركانهم، بل أنه أفاد في توهينهم وتسقيطهم في أعين الناس.

وإذا لم تستطع مخرجات الوهابية من إسقاط النظام، فهي على الأقل قادرة على إضعافه، عبر الإغتيالات، والمصادمات، والتفجيرات.

بهذا المعنى يمكن القول بأن الوهابية - وخلافاً لما يعتقده آل سعود - لا يمكن السيطرة عليها وعلى مخاطرها. ولم يبق إلا مراجعة ما إذا كانت مصلحة آل سعود تكمن في بقائها واستمرارها قوية، بأكثر من الخطر المحتمل منها، أم لا.

نحن نعتقد بأن الوهابية لا تخدم اليوم شرعية النظام، بل هي تشرعن العنف ضدّه. ونعتقد بأن الوهابية تحولت منذ زمن الى حاضنة للعنف والمواجهة للنظام وبالتالي إضعافه، إن لم يكن اسقاطه لو تمكنت من ذلك.

ومن يدري، فقد تكون نهاية نظام آل سعود على يد الوهابيين أنفسهم، الذين سمّنهم آل سعود، وأغرقوهم بالفساد كما بالمال والإمتيازات.

### من وحي يوم القدس العالمي

# السعودية وفلسطين.. خسارة النفوذ والمكانة

**ناصر عنقاوي**

**حين تفجرت الصراعات بين الفلسطينيين والقوات البريطانية المحتلّة للأراضي المقدّسة، كان الملك عبدالعزيز مؤسس الدولة السعودية في أطيب حال، وعلى علاقة وثيقة مع الإنجليز، وممثلهم في جدّة. وكان دائماً ما يشير الى حبّه لبريطانيا، والى ممثليها الذين يتقنون اللغة العربية وليسوا (يرطنون) كما كان المبعوثون الاميركيون يفعلون!**

الملك عبدالعزيز لم تكن تعنيه قضية فلسطين كثيراً، لا من الزاوية الدينية، ولا من جهة أنها أرض مقدّسة محتلّة. نعم هو اهتم بها لأنه كان في صراع مع الهاشميين وخاصة أمير شرق الأردن عبدالله بن الحسين، وكان يرفض أن تتحرر فلسطين من المحتلين البريطانيين إن كان تحررها سيزيد من رصيد الأردن وأميرها (ملكها فيما بعد)، بل أن الوثائق البريطانية تشير الى أن عبدالعزيز حذّر البريطانيين من إنهاء احتلالهم لفلسطين!

بعض الباحثين رأى بأن سياسة السعودية تجاه فلسطين ومنذ العشرينيات الميلادية الماضية وحتى قيام الدولة الصهيونية، كان مدفوعاً بصراعه مع الهاشميين. لم يكن الملك يأبه بإسلامية القضيّة، وهو لم يقم بشيء في هذا السبيل، بل أنه منع الفلسطينيين حتى من توزيع منشورات فلسطينية وكتب على الحجاج، وأمر مستشاره يوسف ياسين بأن يـ (سنّعها) أي يحرقها. الإنجليز كانوا يقولون ـ حسب وثائقهم في الثلاثينيات ـ أن تلك كانت (منشورات شيوعية)! أي أنها تحوي قدراً من التحريض على حليف عبدالعزيز (انجلترا).. وتحوي الوثائق البريطانية السنوية قدراً كبيراً من التفاصيل في هذا الشأن لمن أراد الرجوع اليها، وكيف أنهم كانوا يراقبون الحجاج الفلسطينيين لمنعهم من تحصيل النصرة من إخوانهم المسلمين.

لم يستخدم عبدالعزيز مكانته لدى الإنجليز للتخفيف من آلام الفلسطينيين تحت الإحتلال، حتى بعد تزايد المصادمات مع العصابات الصهيونية وتكاثر أعداد المهاجرين الى فلسطين، بناء على السياسة البريطانية في خلق وطن قومي لليهود. وإزاء هذا، كان طبيعياً أن يعرض حاييم وايزمن، على الملك عبدالعزيز ـ ومن خلال مستشاره جون فيلبي ـ أربعين مليون جنيه استرلينياً مقابل المساعدة في تحقيق الحلم الصهيوني. وكاد عبدالعزيز أن يقبل بالأمر فعلاً، خاصة وأنه كان في ضائقة مالية، لولا أن احد مستشاريه (فؤاد حمزة) نبّهه الى المخاطر الكامنة وراء موافقته والتي قد تستثير حتى رعيته.

القادة الفلسطينيون كانوا يرسلون الرسل الى عبدالعزيز طالبين الدعم والنصرة، وكانوا يشرحون له خطورة الوضع، وكيف أن أعداد اليهود في تزايد، وأن حكومة الإنتداب البريطانية تمهد الطريق في كل سياساتها لذلك. لكن ابن سعود (عبدالعزيز) كان يقابلهم بأذن صمّاء، وكان ينصحهم بعدم الصراع والإصطدام مع بريطانيا التي كان يصفها بالمحبّة للعرب. وذات مرّة أرسل ابنه سعود (الملك فيما بعد) وذلك قبل اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ـ١٩٣٩) ليطوف على الفلسطينيين للإطلاع والنصح، وكذلك للإلتقاء بالإنجليز هناك والذين رحّبوا به، وطلبوا اليه أن ينصح المتشددين الفلسطينيين ـ حسب رأيهم ـ بالهدوء. يومها أقيم احتفال في (عنبتا) حضره الشاعر الفلسطيني الشهيد عبدالرحيم محمود، الذي وقف فقال:

يا ذا الأمير أمام عينك شاعرٌ
ضُمّت على الشكوى المريرة أضلُعُه
المسجد الأقصى أجئتَ تزوره
أم جئتَ من قبل الضياع تودّعُه؟
حرم تباع لكل أوكع آبق
ولكلّ أفّاق شريد أربُعه
وغداً وما أدناه لا يبقى لنا
دمعٌ لنا يهمي وسنٌّ نقرعه

من الواضح أن فلسطين كانت تشكل عبئاً سياسياً على آل سعود منذ اليوم الأول وحتى الآن. هم لم يروا منها ـ حسب رأيهم ـ إلا مصدراً للمشاكل. فهي من جهة تجرّدهم من شرعيتهم إن لم ينصروها؛ وهي تستثير حتى رعيتهم الذين انطلقوا للمشاركة في حرب ١٩٤٨م كمتطوعين خلاف رغبة الحكومة وقد كان عددهم يفوق عدد الجنود الذين أرسلهم ابن سعود! ليحاربوا بأسلحة من القرن الثامن عشر (إقرأ كتاب الهزيمة الكبرى لأحمد الشقيري، أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية).

وقضية فلسطين بالنسبة لآل سعود أصبحت مشكلة داخلية رغماً عنهم، حين انطلقت المظاهرات في مدن عديدة خاصة الشرقية تندد بالإنجليز والإحتلال والأمريكان وغيرهم، بل زاد الأمر ووصل الى حدّ الإضراب عن العمل في حقول النفط في الأربعينيات والخمسينيات الميلادية الماضية. وأيضاً، فإن آل سعود نظروا الى الفلسطينيين في تلك الفترة، والذين جاؤوا للعمل أو للتدريس، كمصدر خطر (لازالوا ينظرون اليهم كذلك) ولهذا تلقى هؤلاء الاعتقال والطرد، واتهموا بالتحريض على اصدقاء المملكة من امريكان وإنجليز!، وهو ما كشفت عنه الوثائق البريطانية أيضاً وبصورة واضحة (أرشيف وزارة الخارجية).

كلّما اشتدّت المشكلة الفلسطينية، انزعج آل سعود، وكأنهم هم من يعاني من المقاومة الفلسطينية للمحتل البريطاني أو الصهيوني. وحين اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى في الثلاثينيات الميلادية الماضية، لم يساهم ابن سعود إلا في قتلها، حين ضغط على الثوار بأن يتوقفوا عن الإضراب الكبير، في وقت علّق فيه المناضلون على أعواد المشانق أو قتلوا بالرصاص. مجرد أربعة أسطر، كانت كافية لقتل الثورة تلك. والغريب أن أرشيف تلك الثورة موجود في قسم الوثائق البريطانية المتعلق بالسعودية، ما يكشف

عن الدور الذي لعبه الملك عبد العزيز في إخمادها (يمكن مراجعة كتاب بيان نويهض الحوت لقراءة تلك المرحلة بوثائقها البريطانية).

لا نستطيع الإلمـام بتفاصيل المواقف السعودية المخزية تجاه فلسطين في مقالة، ولكن يمكن القول بأن السعوديين لم يكونوا صادقين في الدفاع عن القضية، ومشايخ الوهابية لم يكونوا إلاّ تبعاً لاسيادهم، ولازلنا نتذكر فتوى الشيخ ابن باز حول الصلح مع اسرائيل، وتحريم العمليات الفدائية.. ومثل هذه المواقف انعكست على منتج الوهابية: (القاعدة) التي عيّرها الكثيرون بأنها مستعدّة للذهاب الى أفغانستان والشيشان والبوسنة والصومال وكينيا وأندونيسيا، ولكنها لم تستثمر أي جهد في مواجهة الصهاينة في فلسطين، على الأقل من الأراضي السعودية، حيث لا يوجد سوى بضعة أميال بحرية فاصلة عن الأراضي المحتلّة (ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة). الصحوة من الغفلة جاءت متأخرة بسبب النقد؛ فوجهت القاعدة سهام نقدها لحزب الله ولحماس، وكل الإستثمار السعودي الوهابي كان معداً في نهر البارد وبضعة صواريخ تطلق من الجنوب اللبناني لتقول (نحن نقاتل اسرائيل) ومثلها الإمارة الإسلامية الوهابية التي صنّعها السعوديون في رفح وانفجرت على شكل مواجهة قبل نحو شهرين!

من الجهاد المقدس الذي أعلنه فهد، تمخّض عنه مبادرة الملك فهد في فاس، ثم المبادرة العربية التي أطلقت من بيروت عام ٢٠٠٣.

السعوديون لم يخلقوا لقتال، ولا يريدون لقضية فلسطين أن تؤثر على علاقاتهم مع أميركا، أو تؤثر في سياساتهم. قيل لهم دونكم النفط: قالوا بأن العرب أقوى بالنفط من استخدامه كسلاح سياسي. قيل لهم كيف يمكن للفلسطينيين ان يعيشوا على معونات الغرب بأكثر من معوناتكم، قالوا نحن ندفع ولا نمنّ. لماذا السلاح إذن الذي تشترونه، ولأي عدو توجهونه؟ يقولون إنه سلاح للدفاع عن النفس، وليس للتحرير. قيل لهم اضغطوا على أميركا، أوروبا، أو حتى على أصدقائكم حكام المغرب الذين يقابلون المسؤولين الإسرائيليين في وضح النهار. إن لم تكونوا فاعلين هذا، فكفّوا أذاكم عن المجاهدين. أخرسوا إعلامكم المتصهين. أوقفوا اتصالاتكم باسرائيل ومسؤوليها.

لا حياة لمن تنادي. والآن وإزاء هذه السياسة يموت أهل غزة جوعاً، وتحاصرهم مصر بأمر من أميركا والسعودية، ويشن الإعلام السعودي حملاته على حماس، ويتم الترويج للسلام المأزوم بالمزيد من التنازلات.

بعد هذا يأتي الملك عبدالله ومسؤولي السعودية، ليقولوا بأن قضية فلسطين تخص العرب! وكان آل سعود فيما مضى يشتمون عبدالناصر حين أكد على عروبة القضية، وقالوا - من باب المناكفة - بأنها قضية إسلامية. أما اليوم، فحين أحرجتهم إيران بمواقفها، وكسبت لها نفوذاً في نفوس العرب وغير العرب، لدفاعها عن قضية فلسطين، جاؤوا ليقولوا: وما دخل إيران في ذلك!

ولأنهم لا يستطيعون مجاراتها في مواقفها، فإنهم يريدون التخلّص من القضية الفلسطينية برمّتها.

قال الملك عبدالله لخالد مشعل ذات مرّة، في فترة محاولة المصالحة بين حماس وفتح في الرياض: عدوكم هو إيران!

لا بدّ من تضخيم خطر العدو الإيراني لينجو آل سعود من سؤال العرب أجمعين: ماذا تفعلون أنتم لتحرير الأراضي المقدسة؟ ما فائدة أموالكم وأسلحتكم وعلاقاتكم مع القوى الكبرى إن لم ترفع الضيم عن الشعب الفلسطيني؟ لماذا تضعون أنفسكم على رأس قيادة المسلمين وحماية الأراضي المقدسة وتتناسون القدس التي تبتلع أمام ناظريكم؟

الخطر الإيراني يجري تضخيمه في الإعلام السعودي، فهو الخطر الأول وليس إسرائيل. هذا ما يؤكد عليه الإعلام المسعود، ومشايخ الوهابية الجهلة. أما الخطر الإسرائيلي فالعرب والفلسطينيون بشكل خاص كما السعوديين بمنأى عنه!



جنود سعوديون في حرب ١٩٤٨م

لكن هذا لا يحلّ القضية.. إن انكشاف موقف السعودية بسبب السياسة الإيرانية تجاه فلسطين، هو الذي يحرّضها على التخلّص منها والى الأبد. فلسطين كانت عبئاً سياسياً ولاتزال، وآل سعود يريدون التخلّص من القضية بأية صورة، وحتى في ظل متطرف كنتنياهو ووزير خارجيته ليبرمان. كل العاقلين يرون استحالة في تحقيق السلام مع العدو، لكن آل سعود يرون بأنه ممكن مع مزيد من التنازلات من الجانب الفلسطيني. فالهدف النهائي، هو إيجاد اتفاقية كيفما اتفق مع اسرائيل للتفرغ لحرب إيران، وبالتعاون مع إسرائيل كما هو واضح اليوم من تنسيق المواقف والضغط على البيت الأبيض باتجاه الذهاب بعيداً الى حد الحرب ضد ايران.

لقد باع آل سعود فلسطين بثمن بخس وكانوا فيها من الزاهدين.

أما الدعم القليل الذي يأتي الفلسطينيين من السعودية، فهدفه القول بأن ال سعود لم يتخلّوا عن القضية، وأنهم ينافحون عنها. اي ان الدعم القليل هذا يعود بالنفع على آل سعود في تأكيد شرعية حكمهم داخلياً، وفي أحقيتهم بإدارة الأماكن المقدسة، وتثبيت جدارتهم بأنهم الرأس المدافع عن المسلمين!

وهناك سبب آخر إزاء هذا الدعم الذي لا يكفي حتى أن يبقي الناس أحياء في أرض الرباط.. وهو أن السعودية تخشى من انتقام الفصائل الفلسطينية، وبعضها سبق له وأن هدد السعودية بأعمال عنف، كما أن لسان الفلسطينيين سيطول على آل سعود ويحرجهم إن هم فتحوه منتقدين. فالمال - من أحد أوجهه - يدفع بحساب هنا لكفّ الأذى، وليس للتحرير، ولا هو يقيم الأود حتى.

من يخسر فلسطين يخسر الشرعية الدينية والوطنية.. وال سعود لا يريدون أن يظهروا كذلك، ولكن مواقفهم في السنوات الأخيرة كشفت حقيقتهم، وأماطت اللثام عن مخبرهم. وصارت فلسطين والموقف منها عامل تهديد للنفوذ والمكانة السعودية على الصعيد الإسلامي، وحتى على الصعيد المحلّي.

السعوديون حين تخلّوا عن فلسطين، فإنها تخلّت عنهم وجرّدتهم من سمعتهم ومكانتهم ومن رجولتهم ونخوتهم، وحتى من ديانتهم المزعومة.

لهذا ففلسطين اليوم سكينة في خاصرة آل سعود، وسوف تبقى كذلك الى أن تحلّ. ولن يكون حلّها على يد آل سعود ووفق مبادراتهم التي تعطي اسرائيل ما تشتهيه، بل وفق ما يريده أهلها وناسها، الذين قرروا حين انتخبوا حماس الوجهة التي يرون فيها مصيرهم ومصير وطنهم، ولكن الحماقة السعودية واجهت هؤلاء فكشف حكامها بذلك عن سوءتهم وتسببوا في إلحاق الخزي والعار بذواتهم.

# لماذا لم يقبض جهاز الهيئة على أي إرهابي في السعودية؟

**بندر السليمان**

جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هو الجهاز البوليسي الأكثر حيوية واتساعاً في السعودية، ومع ذلك لم يُظهر هذا الجهاز أي فعالية أو مساعدة تُذكر في الحرب الشرسة، التي تخوضها الحكومة السعودية ضد الإرهاب.

ففي الوقت الذي تظهر فيها الهيئة كإخطبوط يملك عشرات الأعين، التي جعلته الجهاز الأكثر قدرة على التغلغل في الشبكة الاجتماعية، إلا أنه لم يعلن عن القبض على أي أحد من الإرهابيين أو المتعاطفين معهم بشكل مثير للقلق.

وسيبدو مثل هذا السؤال لا معنى له، فبالفعل إن البحث عن الإرهابيين ليس من اختصاص الهيئة، ولكن رجال الهيئة لم يعترفوا يوماً بتخصصهم، فقد تدخلوا مثلاً في عمل الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لدرجة أنست الناس هذا الجهاز بالكامل.

كما يقوم رجال الهيئة بالمداهمات، على الرغم من أن هذا يخرج عن نطاق نشاطهم، ومن المعروف أن رجال الهيئة لا يلتزمون بأي من القوانين التي تصدرها وزارة الداخلية وتهدف إلى تحديد أعمالهم.

ولكن رغم هذا النشاط، والتدخل في شؤون الغير، إلا أن هيئة الأمر بالمعروف أبدت التزاماً وأدباً غير معهود منها، وهي تمتنع عن مشاركة قوات الأمن في البحث عن الإرهابيين أو المتعاطفين معهم.

يقول أحد المعلقين: "رغم العدد الكبير من الإرهابيين الذين تم القبض عليهم، إلا أن الهيئة لم تظفر بأي واحد منهم. هل يُعقل هذا؟! عيون الهيئة المنتشرة في كل مكان بحثاً عن شاب مخمور، أو فتاة مع صديقها، أو جلسة سمر في استراحة، من الغريب أنها الآن أصيبت بالعمى عن رؤية الإرهابيين".

الحيلة التي يقوم بها الإرهابيون، هي التغلغل عميقاً في الشبكة الاجتماعية، وهذا ما تبرُع فيه أيضاً الهيئة عبر توظيف عدد كبير من المخبرين والمتعاطفين، وحتى العمال الأجانب الذين يحصلون على مكآفات مالية، ولكن هذه القدرة الكبيرة على التمدد الاجتماعي لم تنجح في القبض على إرهابي واحد.

وتتزايد الغرابة أكثر مع الإمكانات الكبيرة، التي توفرها لها الدولة السعودية من سيارات حديثة ودعم مالي سخي وافتتاح مراكز جديدة، جعلها تتفوق على عدد مراكز الشرطة، ومع ذلك لم تُظهر الهيئة أي حضور في المعركة الشاسعة ضد الإرهاب التي شارك بها الجميع.

يسخر أحد الصحافيين من أن مراكز الهيئة هي المراكز الحكومية الوحيدة التي لم يتم تسويرها بالقطع الخرسانية الضخمة، ولا الإجراءات الأمنية، كما حصل مع العديد من المرافق المهمة، مشيراً إلى أن هناك أشبه بشعور من الجميع أن الهيئة آخر من يتعرض لعمليات إرهابية، ويضيف: "من المستبعد أن يكون للهيئة علاقة بالإرهاب، ولكن من المؤكد أن رجال الهيئة، وبسبب مرجعيتهم الفكرية هم الأكثر قرباً من البيئات التي تحتضن الإرهابيين أو تتعاطف معهم. ومع ذلك لم تساهم على الأقل بمساعدة رجال الأمن، كما تفعل بحربها على المخدرات، بالقبض على أي من المشتبه بهم. هل يُعقل أن أحداً من أعضاء الهيئة لا يعرف أي أحد من الإرهابيين، الذي ربما كان في يوم ما صديقه المقرب"؟!



قد يبدو هذا السبب هو الذي يجعل الهيئة تتخاذل عن أداء دورها في الدفاع عن الوطن من الأعداء، فبسبب أيديولوجيا الهيئة المتشددة، باتت على الأقل تكف يدها عن الإرهابيين الذين تراهم قد ضلوا الطريق، وبسبب ارتباطها الوثيق مع شيوخ التطرف في السعودية الذين يحاولون استغلال العمل الإرهابي من أجل تمرير أجندتهم، ولا يسرها فوق ذلك أن يقبض رجالها الملتحون على رجال ملتحين آخرين، يشتركون معهم في الكثير من العقائد الفكرية.

يقول صحافي متخصص بالكتابة عن الهيئة: "لا أعتقد أن الهيئة تعتبر الإرهاب هو منكر لتكافحه. المنكر المؤكد الذي تكافحه هذه الأيام بقوة هو قصات الكدش"!

ومن الواضح أيضاً أن الهيئة غير مشغولة بالدفاع عن التراب السعودي، أكثر من دفاعها عن أيديولوجيتها الخاصة، التي راح ضحيتها الكثير من الدماء السعودية البريئة. أما بالنسبة للإرهابيين فهي كما يبدو سعيدة بفشلها الكبير والمقلق هذا.

عن: السياسي

الحديقة الخلفية خارج السيطرة

# التاريخ اليمني يهدد جغرافيا السعودية

عمر المالكي

**هل حقاً يحرص آل سعود على استقرار ووحدة اليمن وهم يقدّمون دعماً لا محدود في المعارك الدائرة بين الجماعة الحوثية والجيش اليمني؟ ولماذا هذا الاستبسال السعودي في الدخول على خط المواجهات دونما حسابات للسريّة وكسر القاعدة المثيرة للسخرية (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول)؟ هل تعيش العائلة المالكة في السعودية وضعاً حالكاً يدفع بها الى الانغماس في الشأن اليمني بطريقة سافرة، وكأن هناك مخاوف من زوال واقع بنته ودعمته لعقود طويلة؟.**

كل تلك الاسئلة باتت اليوم مشروعة، فآل سعود يشعرون بأن اليمن الذي كان يوصي عبد العزيز أبنائه بأن يحظى باهتمام خاص، لأن خيرهم وشرهم منه، على موعد مع وقائع ميدانية تبعث على القلق..وليست الشرور الصادرة من اليمن بفعل يمني محض، بل هي نتيجة سياسات وممارسات سعودية مع أطراف يمنية في السلطة أنتجت ظواهر راديكالية داخلية وحتى عابرة للحدود..

يدرك اليمنيون تماماً بأن السياسات التي انتهجتها السعودية في اليمن هي المسؤولة المباشرة عن إجهاض مسيرته، وتهديد وحدته، وتصديع بنى استقراره. لم تضع معاهدة الطائف بعد حرب بين البلدين العام ١٩٣٤ نهاية لتدخل سعودي في الشؤون الداخلية لليمن، فقد كان تفاوت الثراء بين البلدين محرّضاً لآل سعود على اعتبار اليمن حديقة خلفية يبدّلون ويعدّلون فيها ما يشاؤون. شاركت قواتهم في قمع انتفاضتي ١٩٤٨ و١٩٥٥، وبفعل دورها الفتنوي بعد حوادث سبتمبر ١٩٦٢ سقط آلاف الضحايا في ما عرف بـ (حرب السبعين يوماً). وكانت العائلة المالكة تقرر من يبقى في السلطة ومن يخرج منها، بحسب القرب والبعد منها.

وحده اليمن الذي لديه حاكم ظل من العائلة المالكة في السعودية، ممثلاً في الأمير سلطان، العليل، والذي يدير من وراء كرسي الرئيس علي عبد الله صالح السياسات في الدولة اليمنية. ولأن السعودية تعرف درجة شهية حلفائها، فقد قبلت تحقيق رغبات الشهيّة طالما أن ذلك يجعلهم مجرد منفّذين لأوامر آل سعود.

ما يجري اليوم من تدخّل شبه سافر للسعودية في النزاع الداخلي في اليمن يأتي مدفوعاً برغبة الابقاء على مستوى النفوذ السعودي على حاله، كيما يسمح له بفرض شروطه في المعادلة السياسية اليمنية. كانت السعودية تؤمر فتطاع داخل الحكومة اليمنية، ولا تجد العائلة المالكة غضاضة في أن تطلب بعزل هذا المسؤول وتنصيب ذاك، وقد مارست ضغوطاً على الرئيس الحمدي لطرد الخبراء السوفيات واستبدالهم بأميركيين، وحين رفضت نظّمت سلسلة محاولات انقلابية بالتواطؤ مع شيوخ محليين..الأخطر في الأمر كله أنها تقرر متى تتوحّد اليمن ومتى تنقسم، ولطالما بذلت جهوداً لمنع الوحدة بين شطري اليمن، ولم تدعمها إلا لأن الوحدة ستأتي في صالحها، لأن الجنوب كان سيخرج من المعسكر الشرقي وسيقع في المعسكر الأميركي.

كانت تستفرد باليمن، لاعتقادها بأنه شبه مستعمرة سعودية، وتتم إدارته عبر المندوب السامي السعودي (الأمير سلطان)، ولذلك فإن ملف تدخلاتها العسكرية والسلمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ولضخامته الفارطة، أصبح يمنياً بامتياز، بمعنى التطابق بين الداخل والخارج في معادلة الحكم اليمني، فكل ما تقوم به السعودية من تدخلات صغرى وكبرى، تبدأ بدعم مرشحين للبرلمان اليمني، وتنتهي الى تغيير الرئيس الحاكم بانقلاب عسكري، ومروراً بالمصادمات الحدودية والنزاعات الاهلية والاغتيالات..

> **أدرك اليمنيون بأن السياسات التي انتهجتها السعودية في اليمن هي المسؤولة المباشرة عن إجهاض مسيرته، وتهديد وحدته، وتصديع بنى استقراره**

لا ترى في السيادة اليمنية حاجزاً أمام تدخلاتها، بل ترى في المجال الجوي والحدود البرية والبحرية مجرد مسارح مفتوحة أمامها للقيام بكل نشاطات تخدم مصالحها. لا نستغرب على الإطلاق ما قيل عن مشاركة طائرات حربية سعودية في معارك الجيش اليمني ضد الجماعات الحوثية، لأسباب عديدة من بينها أنها ليست أول مرة تشارك السعودية بطائراتها الحربية في الشؤون الداخلية اليمنية، فقد قامت بذلك في الثمانينات والتسعينيات. ونقلت مصادر أوروبية أن الملك فهد أعطى أوامره الى طائرات حربية سعودية في الحرب بين شطري اليمن في التسعينيات، وبلغ الخبر للأميركيين فاتصلوا على الفور بالحكومة السعودية وطالبوها بإرجاع الطائرات أو سيتم اسقاطها بصواريخ أو طائرات أميركية.

في دواخل اليمنيين كره شديد للسعودية، وعلى مستوى النظام بوجه خاص، ففي المجالس الخاصة يتحدّث المقرّبون من الرئيس علي صالح عن السعودية بطريقة ساخرة، وإن كانوا يتلفّتون حولهم، خشية أن يكون جهازاً للتنصّت قد وضع في مكان ما أو أن جهاز استشعار عن بعد قد التقط كلماتهم. في الشارع اليمني ليس هناك من يحمل مشاعر ود للعائلة المالكة، ويصف أحدهم السعودية بأنها (بطل لا يجيد الا قهر ذويه، فيما أمام العدو ذليلاً لا يستطيع أن يصنع شيئاً، بل يستسلم له) تأسيساً على المواقف السعودية من العدوان الاسرائيلي على غزة، وكذلك موقف قناة (العربية) التي يقول عنها (تحولت الى قناة للعدو الاسرائيلي تبرر جرائمه وأفعاله..).

بالنسبة لليمني المسؤول والمستفيد، فإن قيمة السعودية بقيمة المال الذي تدفعه، وليس هناك ما يجعلها متميّزة عن غيرها من الدول لا دينياً ولا ثقافياً ولا حضارياً، فقد أضفى النفط الأسود والحرمين الشريفين معنى خاصاً على السعودية، ولولاهما لكانت مجرد دولة نجدية تستجدي المساعدات من الدول المجاورة والمؤسسات الدولية، ولكانت أقل شأناً من كل دول الجوار..ولما استطاعت أن تمدّ ذراعها تارة يميناً وأخرى شمالاً.

في إشارة لافتة الى التدخل السعودي المباشر، وفي الوقت نفسه خضوع القيادة اليمنية للإملاءات السعودية، جرت في الثاني من سبتمبر الجاري جلسة مباحثات يمنية سعودية أردنية بمدينة

أغادير المغربية، حيث يمضّي ولي العهد السعودي الأمير سلطان رحلة الاستجمام المفتوحة. وبعيداً عن الكليشيهات المقرفة (الاطمئنان على الصحة والتنويه بالعلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقة)، فإن الجلسة كانت مخصّصة لمناقشة سبل الخروج من الأزمة الداخلية على خلفية المعارك الدائرة بين الحوثيين والقوات النظامية. الجلسة التي حضرها من الجانب اليمني رئيس مجلس النواب يحي الراعي ووزير الخارجية أبو بكر القربي ومن الجانب السعودي الأمير سلمان وعدد آخر من الأمراء، إضافة الى الملك الأردني الذي جاء للاطمئنان على صحة سلطان، بعد أنباء عن تدهوّرها بشكل دراماتيكي، تم تخصيصها لزيادة الدعم السعودي المالي على أن تشارك كتائب من الحرس الأردني بتمويل سعودي في المعارك إن تطلب الأمر.

كان الطلب السعودي للأميركيين بالتدخل في الملف اليمني، والذي جاء متأخراً دليلاً على أن الأمور باتت على وشك خروجها من السيطرة، في ظل إتهامات يمنية بتدخل أطراف إيرانية لصالح الحوثيين. كان التخبّط واضحاً في تصريحات الرئيس اليمني، الذي صار يوزّع الاتهامات يميناً وشمالاً، فمرة إتهم ايران الدولة، ثم تراجع وقال مرجعيات دينية هي التي تدعم الحوثيين، ثم لما اقترح زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر الوساطة، وجّه الرئيس صالح إليه الاتهام، وقال بأن اقتراحه للوساطة دليل على تورّطه (نتمنى أن لا تكون القيادة القطرية قد سمعت مثل هذا التصريح كيما لا تتهم هي الأخرى بالتدخل حين رعت الاتفاق بين الحكومة اليمنية والحوثيين).

فيما يبدو، أن جلسة أغادير بين الرئيس اليمني وولي العهد السعودي قد أسفرت عن حلول حاسمة، خصوصاً بعد أن كشفت الجماعات الحوثية عن تورّط سعودي مباشر في الأحداث عن طريق عمليات التسليح المستمرة..وتنقل مصادر يمنية بأن الجماعات السلفية المسلّحة التي حاولت التدخل لصالح الحكومة اليمنية تكبّدت خسائر فادحة على يد المقاتلين الحوثيين ما دفع بأفراد الجماعات تلك للانسحاب من المعركة على وجه السرعة، بذريعة أنها ليست معركتهم..ما تخشاه السعودية أن تؤدي المعارك الدائرة الى إضعاف قدرة القوات الأمنية اليمنية على ضبط الحدود، الأمر الذي يفتح الباب أمام تسلل مجموعات قتالية من القاعدة الى الداخل وإعادة موجة العنف التي جرت سنة ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ ولكن بوتيرة أكثر تنظيماً وذكاءً.

بعد يومين من اللقاء الثلاثي، قررت الحكومة اليمنية في ٤ سبتمبر تعليق العمليات في شمال اليمن ضد الجماعات الحوثية، لإيصال المساعدات والمؤن الغذائية للمتضررين، وحتى لا يفهم من القرار على أنه تنازل، أو إشارة انكسار، أعلن في نفس اليوم عن قتل ثلاثة من قادة الجماعة. في الجانب الآخر، عرض الحوثيون قذائف مورتر عليها شعارات السعودية حصلوا عليها بعد سيطرتهم على وحدة تابعة للجيش اليمني، إضافة الى جنود أسروا في منطقة ماران، وفي أخرى لقطات لجنود يستسلمون ودبابة تحترق.

وقال بيان صادر عن الجماعة في ٣ سبتمبر (إنهم يضعون أمام أعين الجميع حقيقة الدعم السعودي المباشر الذي تحدثوا عنه من قبل وان النظام اليمني تخلى عن سيادته وسلم البلاد الى مصالح أجنبية).

قد يكون القلق السعودي من تسرّب العنف من الحدود الجنوبية هو ما دفع مستشار أوباما جون بيرنن لمكافحة الإرهاب لزيارة السعودية واليمن في ٧ سبتمبر الجاري. في الزيارة الأولى التقى بيرنن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وسلّمه رسالة من نظيره الأميركي يؤكّد فيها (وقوف الولايات المتحدة الى جانب اليمن ووحدته وأمنه واستقراره). وأضافت الرسالة (أن أمن اليمن أمر حيوي لأمن الولايات المتحدة والمنطقة) الخليجية الغنية بالنفط. لاشك أن لمثل تلك تصريحات دلائل هامة، فهي تشير إلى موقف استراتيجي ثابت، إلى جانب الدعم المطلوب للنظام اليمني القائم. السعودية كانت المحطة الثانية في جولة بيرنن، حيث استقبله الملك عبد الله في قصره بجده وتناقشا في الخيارات المطروحة للتصدي لتداعيات ما يجري

**كانت السعودية تستفرد باليمن، لاعتقادها بأنه شبه مستعمرة سعودية، وأدارته عبر المندوب السامي السعودي (الأمير سلطان)، ووكلاء من القبائل ومشايخ الوهابية**

على الساحة اليمنية ومنع تسلل عناصر القاعدة الى الداخل. ونقلت مصادر يمنية بأن السعودية عرضت أدلة وصفت بأنها موجّهة لتصعيد الموقف الأميركي ضد ايران، وقالت المصادر بأن الأدلة تدور حول تقديم الأخيرة أسلحة وتجهيزات للجماعات الحوثية في حربها ضد الجيش اليمني.

الموقف الأميركي في المحطتين (صنعاء وجدّة) كان دون ريب محثوثاً بمخاوف سعودية، فانفراط الاوضاع الأمنية والسياسية في اليمن يعني انفتاح أبواب جهنم من الجنوب. كل المنافذ بالنسبة للدولة المرتابة تعتبر أبواب محتملة للجحيم، ولذلك تتعامل



الحرب اليمنية: ابحث عن السعودية

مع كل جيرانها خصوماً محتملين، ولا تكاد تخرج من دورة شك مع جار لها حتى تبدأ دورة أخرى، كذا كان الأمر مع عمان، والامارات وقطر والبحرين والكويت والعراق بل حتى اليمن التي تعتبرها محمية سعودية تحتفظ الشركات المسؤولة عن ترسيم الحدود بين البلدين بملفات حافلة بالاعتراضات والتحفّظات والاختراقات السعودية.

كانت السعودية تعتقد بأن ضربات عسكرية متواصلة، كالتي فعلتها القوات الاسرائيلية في لبنان وفلسطين، ستحسم المواجهات مع الجماعات الحوثية. ولكن فوجئت السعودية، كما فوجيء الاسرائيليون في جبهتي لبنان وفلسطين ـ غزة، بأن الحروب الخاطفة باتت في ذمة التاريخ العسكري في العالم، فقد أفاقت القيادتان اليمنية والسعودية على حقائق مريعة فقد تبيّن أن مقاتلي الجماعة الحوثية ليسوا أفراداً عاديين، بل هم عناصر في الجيش، والقوات الأمنية، ومتدرّبون في معسكرات نظامية، ويديرون معاركهم بكل اقتدار، وهو ما قلب موازين الجبهات بصورة دراماتيكية، فالقوات النظامية تقاتل من أجل الرئيس بينما تقاتل الجماعات الحوثية من أجل قضية تراها عادلة، وهي الحقوق العامة.

لا شك أن للسعودية مخاوف جديّة، ليس فحسب من جانب القاعدة، ولا انبعاث الحركة الشعبية في الشطر الجنوبي والمطالبة بإعادة الأمور الى ما كانت عليه قبل الوحدة بسبب استئثار القيادة الشمالية بكل امتيازات الحكم والدولة، ولكن أيضاً لأن المعارك بين الحوثيين والقوات اليمنية تدور على تخوم الحدود السعودية، أعني محافظة صعدة التي تشكل مسرباً استراتيجياً لمن أراد النفوذ الى داخل السعودية.

ولأن صعدة تعتبر المعقل الأكبر دينياً واجتماعياً واستراتيجياً للشيعة الزيدية في اليمن، فإن الاضطرابات الواقعة فيها، دع عنك تفوّق الجماعات الحوثية والسيطرة عليها يمدّد خطرها الى داخل الأراضي السعودية، وهناك سكان في جنوبها يتقاسمون مع الحوثيين الانتماء المذهبي والاجتماعي.

## الرياض ترفض فتح صفحة جديدة مع دمشق

# المناكفة السعودية الخاسرة

**يحي مفتي**

لم تشأ الرياض فتح صفحة جديدة مع دمشق بسهولة، وكأن عقد الماضي القريب لم تحل مالم تحصد السعودية منها ما كانت تستوجبه من الجانب السوري، في ملفات لم تعد تملك الرياض أوراق كافية للضغط بها.

رغم أن الملك عبد الله بدا كما لو أنه يرسل إشارات جديّة الى دمشق من أجل استئناف العلاقات، والتي بدأها باستبعاد الأمراء المتورّطين بصورة مباشرة في توتير العلاقات بين البلدين، وعلى رأسهم الأمير سعود الفيصل الذي تتهمه دمشق بأنه وراء محاولات تحشيد قوى دولية لإسقاط النظام السوري، وكذلك الأمير بندر بن سلطان، الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي، الذي تعرّف الملك مؤخراً، ومن وحي شهادة القيادة السورية، على تدخلاته في الحياة السياسية السورية، وتسبب من خلال تشجيع مجموعات سلفية متطرّفة على تفجير الأوضاع الأمنية في بعض المناطق السورية. كل الوجوه السابقة اختفت من مشهد العلاقة السورية السعودية، وتم تسليم اوراق اعتماد السفير السعودي الجديد في دمشق، إيذاناً بعودة العلاقات الطبيعية بين البلدين، ولكن مع ذلك لا يتحدّث أي منهما عن علاقات طبيعية، فأين يكمن الخلل إذن؟

كان الاعتقاد سابقاً أن لبنان يمثّل الحلقة الملتهبة التي تحول دون زوال التوتر بين الرياض ودمشق، رغم ما أبدته الأخيرة من إشارات بالغة الدلالة، حين نأت بنفسها عن التدخل في الانتخابات التشريعية في لبنان في يونيو الماضي، مع أنها كانت تشهد بالعين المجرّدة كثافة الإغداق المالي السعودي في المعادلة الانتخابية اللبنانية، والتي لم تكن سرّاً، بل عرف عنه القاصي الأجنبي والداني اللبناني. حقّقت الرياض ما كانت تطمح إليه بعد أن أفسدت الديمقراطية اللبنانية بمالها الانتخابي، ونجح حلفاؤها من فريق ١٤ آذار، وأرادت بذلك (الإنجاز السياسي) والانتخابي أن يكون مدخلاً للمقايضة مع دمشق، التي بدت مرتاحة لوضعها بعد انفكاك الطوق الذي فرضته القوى الدولية عليه على خلفية الاتهام السياسي بضلوعها في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥.

حمّلت الرياض الرئيس الفرنسي ساركوزي مسؤولية تحرير دمشق من الضغوطات الدولية، حين بادر بعد أن حسمت المعارضة النتائج الميدانية في ٧ مايو ٢٠٠٨ للإنفتاح على سورية، واكتشفت القيادة الفرنسية حينذاك بأن المعارضة اللبنانية ليست بالطرف الضعيف الذي يمكن الاستهانة به، وانسحب الحال على سورية باعتبارها الحليف العاضد للمعارضة، على الأقل من الناحية المعنوية والسياسية، ولابد من فتح الرهانات مجدداً. السعودية شعرت حينذاك بأنها غير قادرة لا على قلب النظام في سوريا ولا إضعاف المعارضة اللبنانية، وذلك شكل أزمة داخل النظام السعودي الذي أنفق مليارات الدولارات من أجل تغيير معادلات كبرى في المنطقة.

أوحت القيادة السعودية الى السوريين من خلال تبديل الوجوه المسؤولة عن التوتر في العلاقات بين دمشق والرياض بأنها جادّة بالفعل على مقاربة مختلفة لملفات المنطقة: لبنان، فلسطين، العراق، الوضع الاقليمي. وكان إيفاد الملك عبد الله نجله الأمير عبد العزيز بن عبد الله رسالة واضحة بأن ثمة إرادة صلبة بعودة العلاقات الثنائية الى سابق عهدها. وقابل السوريون تلك الارادة بقدر كبير من

> **تبديل الوجوه لم يغيّر في العقل السياسي السعودي بحيث يتعاطى مع سورية كدولة ذات سيادة ولها ثوابت ومصالح محدّدة، ما أدى الى الجمود مجدداً**

المسؤولية، وأطلقوا التصريحات المتفائلة عن قرب لقاء قمة بين الرئيس بشار الأسد والملك عبد الله، بل تجاوزوا تصريحات سلبية صدرت في وسائل الإعلام السعودية ومنها قناة (العربية)، وواصلوا التبشير بعهد جديد بين الدولتين.

ما تسبب في خيبة أمل السوريين، أن تبديل الوجوه لم يكن يفضي إلى استبدال السياسة أو بالأحرى العقل السياسي السعودي في التعاطي



الأسد يستقبل نجل الملك

مع سورية كدولة ذات سيادة ولها ثوابت ومصالح محدّدة. تقول مصادر سورية بأن القيادة السعودية أبدت استعداداً نظرياً لعودة العلاقات ولكن في التفاصيل كان ثمة شيطان سعودي كبير يكمن فيها، حيث أعادت طرح الشروط القديمة: قطع العلاقات مع إيران، ووقف كل أشكال الدعم عن حركات المقاومة في لبنان وفلسطين، والتعاون في ضرب قوى عراقية مصنّفة في خانة الخصوم للأمة العربية، ودعم مبادرة الملك عبد الله المعدّلة للسلام مع الدولة العبرية، والتعاون من أجل دعم التشكيلة الحكومية التي ينوي رئيس الوزراء المكلّف سعد الحريري تأليفها.

نظر السوريون الى تلك الشروط، أو بعضها على الأقل، باعتبارها مساساً مباشراً بثوابتهم، التي أنقذتهم في فترات سابقة من أخطار محدقة بالنظام، بل اعتبروها مصدر تميّزهم، وأن التفاوض عليها بمثابة تفاوض على بنية النظام السوري نفسه، وثوابته الاستراتيجية.

سمع السعوديون كلاماً واضحاً من الجانب السوري بخصوص تلك الشروط، واحتسبوا بعضها تدخّلات مباشرة في الشأن السوري. ولذلك تم التركيز على ملفين أساسيين: تشكيل الحكومة في لبنان وعملية السلام في الشرق الأوسط. ولذلك جرى اختبار العلاقات بين دمشق والرياض بناء على ما تسفر عليه المفاوضات الثنائية في هذين الملفين على وجه الخصوص.

صحيح أن تشابك المصالح بين سوريا والمملكة السعودية على المستويين الاقليمي والدولي لعبت دوراً كبيراً في تأخير ولادة الحكومة اللبنانية، بل وفي زيادة وتيرة مفاعيل الخلاف السوري السعودي على الملفين اللبناني والإقليمي بصورة عامة، إلا أن ما لا يستسيغه السوريون من الجانب السعودي هي عقلية الإملاء التي تحول دون تفاهمات صلبة بين

الطرفين.

بدا واضحاً أن قرار سعد الحريري بتقديم اعتذاره عن تأليف الحكومة اللبنانية الى رئيس الجمهورية مؤشر واضح على أن معادلة (سين سين) أخفقت في إنقاذ جهود رئيس تيار المستقبل لناحية قطف ثمار الفوز بالانتخابات التشريعية، مع نيّة إسقاط عرف لبناني قائم على أساس تشكيل الحكومات وفق ما تسفر عنه مروحة المشاورات مع كل الأطراف اللبنانية الرئيسية، من أجل اختيار الوزراء في الحكومة وتقسيم الوزارات. بدا الخلاف على حسم تأليف الحكومة لبنانياً، في ظل تحشيد موالاتي متصاعد لمنع زعيم التيار الوطني الحر ميشال عون من تحقيق مكتسبات تفوّقه الانتخابي في الجانب المسيحي في التشكيلة الحكومية. وهناك من يرى بأن ثمة ضغطاً كونياً يتعرض له الجنرال عون باعتباره العقبة الكبرى التي تحول دون حصول فريق الموالاة على استحقاقات حاسمة في المرحلة المقبلة. فإرادة إضعاف عون إقليمية (سعودية بدرجة أساسية ومصرية وأردنية بدرجة ثانوية)، ودولية (أميركية بدرجة أولى)، وهو ما يجعل تمسّك المعارضة بحق عون في الحصول على حصة وازنة في التشكيلة الحكومية مبنياً على قناعة راسخة، ما يجعله مرتاحاً لتمسّكه بهذا الحق.

ولرئيس اللقاء الديمقراطي الزعيم الدرزي وليد جنبلاط مقاربة مختلفة، كما هي عادته دائماً، فقد نبّه في وقت مبكر إلى أن حل عقدة تشكيل الحكومة في لبنان يتم عبر نجاح التفاهم السعودي السوري، بل يشفعه بتفاهم آخر سعودي إيراني. يعتقد مراقبون لبنانيون بأن طبخة التفاهم السعودي السوري لم تنضج بعد، وأن وقتاً كافياً بات مطلوباً من أجل الوصول الى تفاهمات حقيقية وصلبة، فتصدّع أسس الثقة منذ اغتيال الرئيس الحريري في فبراير ٢٠٠٥ وحتى يونيو ٢٠٠٩ تسبب في إحداث شرخ عميق في العلاقات بين الرياض ودمشق، وليس من السهولة بمكان أن تحسم ملفات خلافية في جلسة أو جلستين. وطالما أن حواراً سعودياً سورياً لم ينضج بعد، فإن ذلك يعني تأخيراً في توافق لبناني داخلي على تشكيل الحكومة، وهو ما أفصح عنه رئيس كتلة حزب الله في البرلمان اللبناني النائب محمد رعد بقوله بأن الحكومة لن تولد لا قبل العيد ولا بعده، في إشارة واضحة إلى أن العقد الرئيسية بين الموالاة والمعارضة ليست سهلة.

السعودية بطبيعتها الموارية والمرتابة ترى بأن للسوريين يداً في تخريب جهود سعد الحريري في تشكيل الحكومة، وأن ما يتمسّك به الجنرال عون من مواقف ليست نابعة من إرادة تياره وتعبيراً عن روح الناخبين الذين أوصلوا نوابه الى المجلس. ومع ذلك، فإن السوريين أعلنوها مراراً بأن ليس لديهم ما يضغطون به على الجنرال عون، وأن الاجندة السياسية لدى المعارضة اللبنانية متوافقة مع الجانب السوري، وأن الاستقطابات السياسية الاقليمية والدولية هي ما يوحي بانها، أي أجندة المعارضة، تتم بناء على ضغوطات أو إملاءات. وتدلل دمشق على موقفها هذا بما جرى في الانتخابات اللبنانية حين امتنعت عن التدخل فيها لدعم حلفائها، ولكن حين بدأت المشاورات بخصوص تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة كان للمعارضة موقف ثابت، وهي الحصول على الثلث الضامن، استمراراً للتوافق الذي تمّ في الدوحة في مايو ٢٠٠٨. وتبقى مسألة تأليف الحكومة أحد المحاور الاختبارية في العلاقات بين دمشق والرياض حتى إشعار آخر، ولا ترى سورية بأن من صالحها القبول بشروط سعودية تدرك بأنها تزيد الأمور تعقيداً في الساحة اللبنانية وستنعكس بصورة وأخرى على علاقاتها المستقبلية مع الحكومة اللبنانية.

في شأن متصل في ملف العلاقات السعودية السورية، تصرّ الرياض على دور أساسي لدمشق في عملية السلام في الشرق الأوسط، فلا تريد السعودية أن تقود قطار التطبيع دون سورية التي باتت تمثّل رمز الممانعة العربية لعملية السلام وفق الشروط الأميركية ـ الاسرائيلية. لا ننسى في الوقت نفسه أن مبادرة الملك عبد الله في قمة بيروت في مايو ٢٠٠٢ جرى تعديلها مراراً وكانت تصرّ السعودية على أن تكون سورية حاضرة في كل تعديل تجريه على المبادرة، بما في ذلك قمة الرياض في مارس ٢٠٠٧. وإذا من أعيد إستحضار مفهوم دول المواجهة والتصدي وهي الدول المتاخمة لفلسطين المحتلة، فإن السعودية تسعى إلى حشد كل هذه الدول، بما فيها لبنان وسورية، خلف مبادرة السلام مع الإسرائيليين.

**تلعب السعودية خارج الملعب الفلسطيني الحقيقي، وإن رسوخ حركة حماس يجعلها حقيقة حتمية رغم الحصار والعدوان على غزة**

أدرك السعوديون منذ سنوات بأن حركات المقاومة في لبنان وفلسطين هي العقبة الكبرى أمام مرور مبادرة السلام مع الدولة العبرية، الأمر الذي شجّعها على البحث عن خيارات حل أخرى، سواء عبر الحروب (عدوان تموز على لبنان سنة ٢٠٠٦، والعدوان على غزة في ديسمبر ٢٠٠٨)، بل نجد صورة متكررة في لبنان وفلسطين تقودها السعودية، فبعد عدوان تموز تم تشجيع عناصر القاعدة على الانتقال الى لبنان استعداداً لخوض معارك ضد حزب الله، ولكن افتضاح أمر الشبكات القاعدية التي تورّطت في حرب مع الجيش اللبناني في نهر البارد في الشمال اللبناني حال دون نجاح الخطة السعودية بقيادة بندر بن سلطان وفريق ديك تشيني. الشيء ذاته تكرر في غزة، حيث بدأت السعودية في تشكيل خلايا سلفية وهابية لمشاغلة حركة حماس بعد أن عجزت الآلة العسكرية الاسرائيلية على القضاء على قوة حركة حماس العسكرية.



الأسد يستقبل نجل الملك

محاولات تبدو بائسة بالنسبة للسعودية التي يبدو أنها لم تستفد من تجارب ماضية، وليست على استعداد لاستماع النصيحة الذهبية بأن حماس، كما حزب الله، تمثّل مجتمع مقاومة، وليس مجرد تنظيم عسكري، بل إنها بإقدامها مرة أخرى على تشكيل خلايا سلفية مسلّحة قد يتسبب في إحداث إضطرابات أمنية، ولكنه لن يغيّر في المعادلة الغزّاوية، بل قد تكون لها نتائج عكسية على أية عملية مستقبلية.

بالنسبة للسوريين، فإن السعوديين يلعبون خارج الملعب الفلسطيني الحقيقي، وإن رسوخ حركة حماس في غزة يجعل التعامل المباشر معها ضرورة حتمية، بعد أن أثبتت كفاءة عالية في مقاومة سنوات الحصار بمشاركة مصرية ـ سعودية ـ أردنية وإسرائيلية وأخيراً العدوان على غزة في ديسمبر ـ يناير الماضي. ورغم الغطاء السياسي والاعلامي الكثيف من جانب دول الاعتدال وعلى رأسها السعودية ومصر للعدوان الاسرائيلي على غزة، واستمرار الحصار عليه من أجل منع المساعدات عن أهله وإعادة إعمار ما هدمته آلة الدمار الإسرائيلية بصورة وحشية وغير مسبوقة، فإن حماس بقيت متماسكة ليس كقوة عسكرية مقاومة فحسب، بل كجهاز إداري، وفريق سياسي متمسك بثوابته في المقاومة والتسوية معاً، فهل تعي العائلة المالكة بأن المناكفة التي تخوضها مع سورية خاسرة في لبنان وفلسطين وفي كل مكان آخر طالما بقيت عالقة في لعبة المناكفة الهابطة.

# فلسطين.. القضية الضائعة سعودياً

محمد الأنصاري

**لماذا يصبح السؤال عن انخفاض شعبية القضية الفلسطينية بين السعوديين مشروعاً؟ ولماذا السؤال أصلاً؟ فهل ما يعنيه انخفاض شعبية قضية ما، أنها لم تعد أولوية، وأن تآكلاً في مشروعيتها قد بدأ، كما هي قيمتها؟ وماالأسباب التي دفعت الى ذلك المآل؟ هل ثمة من فعل هذا بالقضية الفلسطينية أم أنها مجرد ردود فعل على أوضاع داخلية فلسطينية كما يدّعى؟ أم أن للتطبيع متطلبات خاصة؟**

هل هي حماس أم فلسطين التي يراد لها أن تتوارى في الذاكرة الشعبية، حيث يكثّف بعض الكتاب السعوديين المقرّبين من السلطة من قصف حركة حماس عبر إدخالها في لعبة المحاور الإقليمية..ما يظهر في كتابات هؤلاء أن المسألة ليست مقتصرة على حركة حماس بل أن الأمر يصل الى القضية الفلسطينية التي يراد تخفيضها، حيث تنعقد المقارنات بينها وبين قضايا محلية أو حتى خارجية يراد رفع درجة أهميتها بما يجعلها مكافئة لـ (قضية العرب الأولى)، كما كانت الادبيات السياسية العربية تضعها..

لم يجرؤ حاكم عربي ومن ورائه المرجفين من كتّاب ورجال دين وإعلام وصحافة وحتى تجارة، أن يعقد مجلساً للمفاضلة السياسية والتاريخية والقيمية بين فلسطين وأية قضية أخرى في هذا الكون، باستثناء بطبيعة الحال الحرمين الشريفين. لم يجرؤ أحد سراً وجهراً على أن يضع فلسطين القضية في سوق المزايدات الكلامية والاعلامية، وأن يجترح سبيلاً مع قدر عالٍ من التبجّح في المقاربات الجريئة ليقول إن قريتي أهم عندي من القدس، في خلط متعمّد للعاطفة الفطرية مع الأرض ونظام المعنى الأسمى للأمة. فتلك المقابلة لا تتم في أجواء محايدة، ولا شك أن الانطواءات النفسية والسياسية أشد خطورة، فمتى أقحمت القضايا المقدّسة في دائرة الجدل فقدت حصانتها، فلا تكون بمأمن من التحقير، والتهميش، وحتى التشويه.

حين نشرت الصحافة السعودية في الخارج أول مقالة صادمة عن فلسطين قبل عام تقريباً، لم يكن من هم خارج الحدود يدركون بأن شيئاً ما يراد تغييره (أو بالأحرى تطبيعه)، تمهيداً لأرضية السلام التي عبّرت عنها مبادرة عبد الله في بيروت في مايو ٢٠٠٢. حينذاك بدأ الإعلام السعودي الرسمي يخوض سلسلة معارك مع قائمة التابوات، أو بالأحرى ثوابت الأمة، لناحية نزع القداسة عنها واستدراجها الى قاعة المحاكمات العلنية.

فقد كان ضرب الاجماعات يتم تارة عبر ابتذال الشعارات الكبرى ذات الصلة بتحرير فلسطين، فجاء من حقنته مبادرة الاستسلام في بيروت ليضع الشعارات بلغة ساخرة ليخلص الى نتيجة: أن تلك الشعارات لم تحرر شبراً، ولابد من دفنها، ويتم ضرب الاجماعات تارة أخرى عن طريق تبديل قائمة الأعداء، فتتوارى (إسرائيل) من القائمة تدريجياً، وتصبح في اللاوعي مرشحاً منطقياً لأن تصبح صديقاً وشريكاً في عملية السلام، بل وربما حليفاً استراتيجياً. تم الجهر بذلك بأشكال شتى، وأبرزها تصعيد الخطر الايراني والشيعي وتخفيض متعمّد للخطر الاسرائيلي، الذي لم يعد في الخطاب الاعلامي السعودي خطراً يستحق الذكر، بل يجب العمل على تغيير الانطباع بوجوده، والاشتغال على تكريس خيار السلام، والتشديد على الخطر الايراني والشيعي،

**الاعلام السعودي يستهدف الاجماعات التاريخية عبر ابتذال الشعارات الكبرى ذات الصلة بتحرير فلسطين، وعبر تبديل قائمة الاعداء لتصبح اسرائيل صديقاً**

ويلحق بهذا الخطر أيضاً كل حركات الممانعة في لبنان وفلسطين وإلى حد ما العراق.

فأولئك الذين يضمرون الكراهية للتيارات والقوى الدينية، يعبّرون عن مواقفهم بطريقة مقرفة، تفتقر الى أدنى مسؤولية وإحساس بقيمة الموقف، فهم يعلنونها بأن دعم حركة حماس أو الجهاد في فلسطين يعني فتح الأبواب أمام النفوذ الايراني، فيما يعمون باستغباء عن أشكال النفوذ والاحتلال الصهيوني والاميركي والاوربي.

في السعودية دون سواها، ومن علماء الوهابية حصرياً، يتم تخفيض الخطر الاسرائيلي، شعباً ودولة. وبإمكان أي باحث في الشبكة الالكترونية أن يقع من خلال عملية جوجلة سريعة على عشرات الأمثلة التي تبدأ بعبارة (أن الشيعة أخطر على السنة من اليهود). ومن سيئات طالع هذا الزمن الرديء أن تعميم مثل هذه المواقف لم يأت إلا في غضون وبعد العدوان الاسرائيلي على تموز ٢٠٠٦، والتي خرج فيها حزب الله منتصراً وفق المقاييس العسكرية والنفسية. منذاك، ومهمة التصعيد للخطر الايراني والشيعي والتخفيض للخطر الاسرائيلي متواصلة في الاعلام السعودي، وفي بيانات المشايخ السلفية، وفي الفتاوى التكفيرية. في قراءة الأبعاد النفسية والعقلية لمثل هذه المهمة، نواجه إرهاصات صادمة عن تبدّلات في المزاج العام، وفي اتجاهات الرأي العام في مناطق واقعة تحت تأثير الاعلام السعودي.

ما يبعث على الحزن أن خزي المواقف الاعلامية والثقافية والتي نشرت في الصحافة السعودية بفترة مجدولة بإتقان، ما لبث أن تسرّب الى المحيط المتفاعل غريزياً مع هذه الصحافة، فأصبح كثير من الأنصار الالكترونيين يعكسون آراء مماثلة في مواقع تابعة لذات الكتيبة المخصّصة لصنع اتجاهات الرأي المخزية في المجتمع خدمة لأغراض السلطان.

يدخل المتخيّل مكان الحقيقي والفعلي، فيصبح الخطر الايراني المتخيّل حاضراً بسطوة مكان الخطر الاسرائيلي المقرون بجرائم القتل والتدمير للمنازل والتجريف للمزارع، والمجازر الكبرى، وآخرها ما جرى في لبنان يوليو ـ أغسطس ٢٠٠٦، وغزة ديسمبر ٢٠٠٨ ـ يناير ٢٠٠٩ وهي حقائق لم تعد مجهولة، فكيف أهمل الاعلام السعودي ما يبيّض وجه الجزّارين في التاريخ بفعل ما اقترفه الاسرائيليون في حربيهم الاخيرتين من جرائم على الهواء مباشرة في لبنان وغزة، لناحية صنع صورة وهمية عن خطر لم يثبت دليل واحد على وجوده سوى في أذهان الطائفيين من أتباع المذهب الوهابي..فهل ثمة غير أولئك من يعبّر عن تلك الفوبيات الوهمية؟

تحت غمامة تصنيع وترسيخ الخطر الايراني، يراد من الرأي العام العربي والاسلامي أن ينسى ما ارتكبه الاسرائيليون من مجازر في الفترة ما بين ١٩٤٨ وحتى ٢٠٠٩، وما تخللها من تدمير لمئات المدن والقرى، وعشرات المجازر، لتصنيع صورة الاسرائيلي المهجوس بخيار السلام، فيما تفصح كل نشاطاته عكس ذلك، من بناء المستوطنات، إلى الاختراقات اليومية لسيادة لبنان، والغارات الجوية على قطاع غزة، وعمليات القرصنة المستمرة في البحار والمحيطات، واختراق القانون الدولي وتعطيل

القرارات الصادرة عن مجلس الامن..ومع ذلك، فهي، وفق الاعلام السعودي، دولة تحب السلام، وإن مواصلة بناء المستوطنات ليست سوى جنحة مغفورة (إن شاء الله)!

ما يندى له الجبين، أن السعودية التي تتأهب تدريجياً للعب الدور المركزي في عملية السلام مع الدولة العبرية، هي من تجعل اعلامها يضطلع بالعبث في اللاوعي الجمعي، من خلال تدجيج الدورة الاعلامية اليومية بصور سلبية عن إيران والشيعة بصورة عامة، فيما تبهت، تدريجياً أيضاً، الصورة السلبية عن الكيان الاسرائيلي، الذي ينعم بعد دورة إجرامية غير مسبوقة في غزة بحرية الهاربين من وجه العدالة المنتهكة. تشعر الدولة العبرية بأنها اليوم أقرب الى عقلية وسلوك الدولة السعودية، وهما يتقاسمان الهموم والمصالح والأقرب الى واشنطن روحاً وعملاً.

من مخازي التاريخ التي لا يجب ذكرها كثيراً، ولكن سنضطر إليها حفظاً لأمانة الكلمة والمسؤولية التاريخية: باتت السعودية في مسيس الحاجة لتوفير سبل الاستقرار للدولة العبرية، لأن الأخيرة أصبحت مصدر استقرارها أيضاً، وقد تصبح في لحظة قيمة وجودية بالنسبة لها، ولذلك فإن السعودية مضطرة لتقديم إثباتات على أنها كذلك لدى الإميركيين والأوروبيين وأيضاً الاسرائيليين.

كان الحديث دائماً يدور حول مكاسب ترتجى من شن الحروب وأخرى من التنازلات الضرورية في عمليات السلام، ولكن ما حققته الدولة العبرية الآن لاعلاقة له بحروب أو سلام، بل هي مكاسب مجانية يحصدها الاسرائيلي أحياناً من حفلة أوهام زائفة، أو لعبة التخويف من طرف واحد، أو هدايا مجانية اعتاد بعض الحكام العرب على تقديمها إلتماساً لخير مرجوّ، أو درءً لشر وهمي. ومن السخرية، أن الحكام العرب في معسكر الاعتدال وهم يهرولون نحو خيار التطبيع مع الكيان الاسرائيلي يعيشون الخوف والخطر منه، كما بدا واضحاً من صمت القيادة المصرية حيال الانتهاكات الاسرائيلية للمياه الاقليمية المصرية وكذلك ضرب قوافل المعونات لغزة القادمة من السودان بعد اختراق أجواء مصر، ولا ننسى نفي كل من مصر والسعودية ملكية جزيرتي تيران وصنافير في البحر الاحمر والمحتلتين منذ حرب ١٩٦٧ من قبل الكيان العبري.

وما هو طريف للغاية، أن السعودية تقدّمت بشكوى الى مجلس الأمن في إبريل ١٩٦٨ تشكو فيها من أن جزيرة صنافير هي الأخرى، أي بعد جزيرة تيران، قد تكون عرضة للإحتلال الاسرائيلي، فكانت المفاجئة أن سنافير قد مضى على احتلالها عشرة أشهر قبل تقديم الشكوى السعودية.

لم تكن علاقة السعودية بفلسطين حميمية في يوم ما، باستثناء ما يتناقله كتّاب وصحافيون مقرّبون من القصر السعودي عن الملك فيصل. ولكن مبادرتي فهد التي قدّمها في مؤتمر القمة العربية في فاس في نوفمبر ١٩٨١ (وهي قمة لم يسفر عنها ما يستحق الذكر سوى خلافات استحال التوفيق بينها حول مشروع الملك فهد للسلام مع الدولة العبرية)، ومبادرة الملك عبد الله (ولي العهد آنذاك) التي قدّمها في مؤتمر القمة العربية في بيروت في مايو ٢٠٠٢، والتي أرست أساساً للتطبيع مع الدولة العبرية..وكل ماجاء بعد ذلك من تعديلات على بنود المبادرة، وحوار أديان، ولقاءات سرية بين بندر ومائير داغان، وتحالفات خفيّة خلال العدوانين الاسرائيليين على لبنان وغزة لم تخرج من سياق المساعي الجادة للتطبيع العربي الشامل مع الكيان الاسرائيلي بقيادة سعودية، بحسب ما يطلبه الإسرائيليون والأميركيون والى حد ما الأوروبيين.

في مثل هذه السياقات، يعاد موضعة القضية الفلسطينية ليس في التفكير السياسي الرسمي العربي بل وفي قائمة أولوياتنا الثقافية وجدول القضايا العامة مورد الاهتمام المشترك بين الشعوب العربية. لأول مرة تثبت الليبرالية السعودية بأنها مجرد عربة رخيصة مثبّتة على حصان السلطة، فقد تكفّل فريق من (المترلبرلين) مهمة نزع رداء القداسة عن القضية الفلسطينية، وسحبها من التداول الاعلامي والثقافي، بل وإخراجها من نظام القيم الكبرى في عالمنا العربي والاسلامي. إن الاشتغال الكثيف على نقد حركات المقاومة في فلسطين مثل حماس والجهاد لم يكن يستهدف سوى القضية الفلسطينية من خلال ضرب رموزها..من الأممي إلى القومي، ثم القطري وصولاً الى الاقليمي الضيق، هي مراحل نحر القضية الفلسطينية، وإن أولئك الذين قرروا أن يجعلوها قضية شعب يكون في لحظة ما منقسم على ذاته، فيصبح قطاعاً وضفة يريدون أن يقنعوا الرأي العام المحلي بأن القسمة تلك فعلة فلسطينية خالصة..

نصدّق نيتشه هذه المرة بقوله (أحياناً لا نقيس قيمة قضية ما بما نحققه من خلالها، بل بالثمن الذي تكلفنا إياه)، ويسوق مثالاً المؤسسات الليبرالية التي لا تعود متحررة حين تصبح مكتسبة، إذ بعد ذلك تصبح خطراً قاتلاً للحرية. هكذا هي الليبرالية في ديارنا التي تخلت عن تاج الحرية، وبدأت تعمم ما أسماه نيتشه بـ (الانحطاط القطيعي)، لأن الليبرالية لم تعد قادرة على تحقيق ما خلقت من أجله: إرادة التحرر من سلطة الآخرين، ولا الحفاظ على مسافة فاصلة عنهم. لقد تحوّلت الليبرالية السعودية إلى مجرد مسحوق عتيق لوجه السلطة القبيح.

ولابد أن يسجّل هنا أن الليبرالية، قبل أي اتجاه ايديولوجي أو سياسي أو اجتماعي آخر، كانت المسؤولة عن هتك حرمة القضية الفلسطينية عبر كتابات لم يجروء أحد من المحيط الى الخليج على اعتناق معشارها في وقت لاحق. ومن المفارقات المثيرة للدهشة أن كل الذين كتبوا عن فلسطين من ليبراليي السعودية وبلغة تهكمية، ساخرة، وتخفيضية، اختزالية، كانوا من منطقة نجد، أي من مركز السلطة..

لقد بتنا أمام شكلين لليبرالية: ليبرالية سلطوية وليبرالية شعبوية، وهما وإن التقيا في العلن فإنهما يخوضان حرباً شرسة في السر، وفي كل الاحوال فإن أي ليبرالية سلطوية تخون هويتها ووظيفتها، ولسوء الحظ فإن ذلك ما يجري دائماً على يد متقمّصين للفكرة الليبرالية، وإن كانت الليبرالية لا تعني بالنسبة لهم سوى تحرراً سلوكياً ماجناً، ولكنهم جنود أشاوس في الدفاع عن الاستبداد السياسي الذي يجنون منه أرباحاً برائحة نتنة.



تيران وصنافير السعوديتين المحتلتين اسرائيلياً

لم يعمل الليبراليون النجديون بوحي من قناعات مستقلة، أو مراجعة شاملة لمسيرة النضال العربي في ميدان الدفاع عن القضية الفلسطينية، ولكن ثمة فاتورة جاهزة للدفع لهم من قبل السلطة التي تملك آليات متطورة في تنسيق الأعمال مدفوعة السبق. لو لم يكن لدينا كذابون فبالتأكيد لدى السلطة سبل الوصول اليهم في الداخل والخارج، لأنها مركز الكذب كله، وحين يوحي الأخير الى كتيبة الصحافيين والكتّاب والمرتزقة أجمعين بأن اسرائيل لم تعد عدوّاً وأنها قاب قوسين أو أدنى من خط الاخوة الانسانية والشرق أوسطية، فإن ذلك يعني عبثاً متسلسلاً بشبكة العواطف النبيلة التي حملها العرب وحتى حملة القيم الانسانية في العالم الذين ينكرون كل ما هو مناف للإخلاق، والحق الثابت، وتقرير المصير.

### أزمة الانتماء في السعودية

# عقم الهوية بلا ذاكرة جمعية

عبد الوهاب فقي

**كثير من الباحثين والعابثين في جداليات الهوية والانتماء يبدأون بالسؤال البعدي: لماذا أخفقت المؤسسات الصغرى والكبرى: الاسرة، المدرسة، الجامعة، الجامع، الجمعية، الشركة، الدولة في إنماء مشاعر الحب والولاء والإنتماء؟ ألم يحن، بالنسبة لهم، الوقت كيما يتخلوا عن سؤال استنكاري كهذا، برائحة مقرفة لشهادات إدانة الآخر. فالسؤال المدخلي هو كيف تتشكل مشاعر الانتماء، وكيف تتكوّن الهوية لدى جماعة ومجتمع وأمة؟ هنا المنطلق للمقاربات الحقيقية والعلمية والنزيهة لمسألة الانتماء، وليس ما بعدها.**

في العدد السابق من (الحجاز) عرضنا جانباً من مشكلة الهوية وهي الذاكرة التاريخية للدولة السعودية التي تجعل من بناء هوية وطنية مستحيلاً. وقد نكون بحاجة الى مزيد من الإيضاح، في ظل تساهل ساذج في مقاربة مسألة الهوية انطلاقاً من عوارضها وأعراضها وليس انغماساً في جذورها وجوهرها.

ومع الاذعان الى الحقيقة العلمية والتاريخية بأن بنية الهوية غير ثابتة بل متغيّرة، من طور إلى طور ضمن عمليات تفاعل تاريخي وثقافي واجتماعي مع الآخر، فإن ثمة ما يؤثر فيها بشكل مباشر وصميمي.

فيض غزير من البحوث تعرّض لعلاقة الذاكرة والهوية، من جهة دور الذكريات في تشكيل وشحن وزخم الهوية. والذاكرة هي إعادة بناء للماضي، بحسب جويل كاندو، وهي مصدر الغذاء الأساسي للهوية. والذاكرة هي المسؤول المباشر عن بناء الهويات الجمعية، فما تحتفظ به الشعوب من ذكريات، قليلة كانت أم كثيرة، لكل عصر يعاد إنتاجها باستمرار، كما يقرر موريس هالبوكس في كتابه (الأطر الاجتماعية للذاكرة)، وتسهم في تخليد الشعور بالهوية الجمعية، ولذلك قيل بأن الفرد، كما الجماعات، تصبح عدماً بلا ذكريات، وتالياً تكون بلا هوية، فالذاكرة، كما يقال، قوة الهوية. هل نقترب هنا من نقطة خطر حقيقية في الهوية المراد فرضها في السعودية على أنها وطنية؟ بلى بالتأكيد، فالهوية هنا يراد تشكيلها إما من ذكريات صادمة ومآسي وتاريخ تعسفي مصبوغ بالدم، أو ذكريات مجتزئة (إن كان ذلك ممكناً)، أو هوية ترتكز على وهم ذاكرة أو ذاكرة مستعارة. كل تلك الخيارات الهروبية تضمحل سريعاً وتفرض علينا مواجهة الحقيقة التالية: أن وظيفة الذاكرة بناء الهوية، وهذه الوظيفة لا تتحقق على أكمل وجه إلا من ذكريات أخذت مكانها في الميراث الإجتماعي والثقافة الشعبية الشفاهية والمكتوبة، فقد يحتل الوهم جزءً من الذاكرة الجمعية، ولكن لا يمكن له أن يبتلعها بصورة كاملة، وإلا بلغت مرحلة فقدان الذاكرة، أي مرحلة تكون فيها الهوية قد انفصلت عن مصدر غذائها.

**للحجازي والجنوبي والشرقاوي، ذاكرته الجمعية الخاصة به، بحسب الحوادث الدامية والتعسفية التي جرت في منطقته، وهي غير ذاكرة النجدي**

وإذا كانت الذاكرة هي القابلة التي تولّد الهوية، فإن الفرد الحامل لها يكون على استعداد تام لدمج بعض جوانب الماضي في نفسه. فهل هذا واقع الحال في السعودية؟ وإذا كان التعليم الحكومي هو المصدر الرئيسي لبناء الذاكرة الجمعية، فإن ما يتلقاه الطلاّب في المدارس الحكومية يترك آثاراً متضاربة، تبعاً للذاكرات الفرعية التي يحتفظ بها كل طالب. وللمرء تخيّل كيف سيكون رد فعل طالب في الحجاز أو الجنوب أو الشرقية يقرأ عن ماضي القتل في قريته، وهدم البيوت، وتشريد النساء على يد أسلاف من يريد منه اليوم أن يبني ذاكرته كيما تولد هوية الدولة التي بنيت بعد قتل آبائه وأجداده، ومصادرة ممتلكاتهم، وسفك دماء شبابهم. فالذاكرة التي تنتمي الى الهوية، بحسب مصطلح جانين بونتي، هي بالدقّة العقدة غير قابلة للحل بالنسبة للدولة السعودية، ولأن هناك أزمة ذاكرة فلا بد أن تكون هناك أزمة هوية، وإلا كيف ستقنّع سكّان هذا البلد المتباينين إجتماعياً وسياسياً ومذهبياً بأن لهم ذاكرة جمعية واحدة وهي المسؤولة عن توليد الهوية المشتركة بالنسبة لهم. هذا الكلام يتداول قبل أن يدخل العنصر الجديد: السعوهابي كقوة تقسيمية أعادت تلك المكوّنات: المنطقة، القبيلة، المذهب، إلى زمن تشكّلها الأولي.

لاعلاقة للذاكرة بالوعي، كما يطمح المتورّطون في الماضي، فالذاكرة وإن كانت تبنى من خلال مستوى النشاط الذهني للمجتمعات، إلا أن الوعي بها يبقى مسؤولية الاجيال اللاحقة التي (تتذكّر)، ومن يراهن على العبث، أو لنختار مفردات ذات معان محايدة، تعديل الذاكرة سواء عن طريق إعادة شرحها وتفسير محتوياتها، فهي تبقى محاولات جارية على كل ما له علاقة بما (حدث)، أي كل ما قرّ في الذاكرة والوجدان والعقل، بكلمة أخرى يصبح كل مجال النشاط الذهني الانساني قابلاً للتعديل. ولكن ما لا نقدر على تعديله، أن الهوية تلحّ في إخبارنا بأن الذكريات وحدها المائدة التي تتغذى عليها، والمضادات الحيوية التي تعيشها وتحميها.

أزمة الهوية في السعودية نابعة من أزمة الذاكرة الجمعية. تعريف الذاكرة الجمعية بأنها مجموعة من الذكريات المشتركة بين جماعة من الجماعات. وما هو مشترك بين من يقعون ضمن مجال تأثيرها نادر للغاية، ففي الذكرى الواحدة هناك ضحايا وهناك جلادون، وخاسرون وفائزون، ومنتصرون ومهزومون..فكيف يمكن لذاكرة جمعية أن تبنى على قاعدة الإحساس بالفخر والمجد وكل مافيه حروب وغزوات ودماء وانتهاكات لمناطق ومجتمعات. وإذا كان وعاء الذاكرة الجمعية لا يقبل الجمع بين مشاعر متضاربة، فإنه يوزّعها بحسب الموقف من محتوياتها. فبالنسبة للنجدي الوهابي المنتصر، فإن الذاكرة الجمعية بكل مافيها تشكّل مصدر فخر واعتزاز بالنسبة له، ما لم يكن ثمة من يشعر بالعار لأنه فخر مغموس في دماء الأبرياء في المناطق، وهذا

يستوجب أدلة دامغة ومتكررة. أما بالنسبة للحجازي والجنوبي والشرقاوي، فإن لكل منهم ذاكرته الجمعية الخاصة به، بحسب ما جرى من حوادث في منطقته من وقائع دموية، وتصرّفات تعسفية، وهي دون ريب تشكّل ذاكرة مقلقة، مفزعة، مخزية، مهينة، وتسهم في بناء هويات من نوع آخر، مضاد للهوية المشتركة المفروضة من قبل المنتصر والقاهر. وهنا لفتة دقيقة تتعلق بالموقف من الذاكرة، وتتصل بالطبع ببنائها أيضاً. فكل ذاكرة لا تنشيء متحدّ مشاعر تصبح عقيمة، وتؤول الى صنع أزمة هوية.

جانب آخر، أن بناء الذاكرة يكون سهلاً بين التجمّعات أو المجتمعات التي يعرف أفرادها بعضهم بعضاً، أي تنعقد بينهم رابطة ما، الدم، الثقافة، اللغة، العقيدة، الجغرافيا، المصالح الاقتصادية، المناشط التجارية. في مثل هذه التشكيلات تتولد بطبيعة الحال ذكريات وتبنى الذاكرة الجمعية التي تصوغ هوية كل منها. ولكن ما إذا كان ثمة تباعد بفعل عوامل طبيعية أي قهرية أو قصدية، فلا يمكن تشكّل ذاكرة مشتركة بينها، وإذا ما ارتبطت ببعض الذكريات فإنها تكون غير منظمة، وضعيفة. بينما بالنسبة للجماعات المغلقة كما في أفريقيا، وهي كما يصفها جويل كاندو، بأوساط الذاكرة، فإن الذاكرة الجميعة تكون منظمة وقوية.

في حالة السعودية، لا يمكن بأي حال الحديث عن مجتمع واحد، فنحن أمام حالة سكانية غير منظّمة حتى وإن جمعها إطار جيوبوليتيكي واحد. فهناك مجتمعات متعدّدة كانت موجودة قبل قيام الدولة، وجاءت سياسات التمييز بحسابات مختلفة مناطقية وقبلية ومذهبية، وعزّزت الواقع التعددي، حتى صار مصدر قوة في النظام، الذي يبقي على وحدته من خلال الإبقاء على إنقسام السكان. بإمكان المرء الوقوف على تعدد الذاكرة من خلال الوقوف على مصادر تغذيتها، ويظهر ذلك بوضوح من خلال جمع ثلاثة أفراد من مناطق متفرقة ولتكن الحجاز ونجد والمنطقة الشرقية. فكل واحد منهم يستدعي ذكريات ليست محفوظة في ذاكرة الآخر، ولا نتحدث فقط عن الذاكرة البعيدة، بل الذاكرة القريبة التي يفترض أن تشكّل نقطة بداية تشكّل الذاكرة الجمعية.

لنتصوّر أيضاً كيف يستدعي النجدي ذكرى بطولات أجداده، التي لا تخلو من عمليات نهب وغصب، ويعتبرها مجداً خالداً، فلا يرى هويته مفصولة عن الأمثال البطولية تلك، فيما يستدعي الحجازي أو الجنوبي أو الشرقاوي ذكريات من نوع آخر، لا تبعث سوى على الحزن، والغضب، وربما مشاعر الانتقام. والسؤال هنا هل يمكن الجمع بين هاتين الصورتين لناحية تشكيل متحد هوية؟ بالطبع كلا، بل ما يجري هو عكس ذلك تماماً، أي أن تقوم كل جماعة بابتكار تاريخها الخاص، وتشكيل ذاكرة تنتمي إليها وحدها وتختلف عن، بل بما تكون رد فعل على، ذاكرة الجماعة المجاورة أو المتخاصمة معها، وهو ما يؤكّده ف. زونابن في كتابه (الذاكرة الطويلة، الزمن والتاريخ في القرية، أنظر الفصل الأخير: الذاكرات والهوية).

ولأنـه لا يمكن لجماعة أن تعيش بلا هوية، وقبل ذلك بلا ذاكرة، فإن عملية بناء الذاكرة تبدو غاية في التعقيد بالنسبة لدولة بنيت بطريقة غير طبيعية وليس وفق إرادة جمعية، أو تعاقد إجتماعي. وهنا ننتقل الى المفصل الآخر في الذاكرة المولّدة للهوية، وهو جانب من محتوياتها. كل مظاهر المجد والإنشاد قد تتحول، أحياناً، إلى مجرد صور مخزية في النفاق، والدجل، وليست بالضرورة تعبيرات أمينة عن فخر بهوية ما، لا تزال غير واضحة في تعريفها كما في أطوار تشكّلها بالنسبة لمن يطالبون بها اليوم. بالنسبة لآل سعود، ليس مهما التعرّف على قوانين ولادة الاشياء وموتها، فما هو مهم هي العيش فيها والقبول بوجودها قصيراً كان أم طويلاً.

في مقالة بعنوان (مـن رَحِم الإقصاء هل يولد الانتماء؟!) لكاتب يدعى عبد الله الجميلي في صحيفة (المدينة) في ٣١ مايو الماضي، بدا لي أن العنوان قد وقع على نقطة جوهرية في موضوع الهوية. ولكن كانت خيبة الأمل واضحة من السطور الأولى، حيث كسي المقال برداء من الدعاية الساذجة، التي تقوم على تبرئة وتنزيه الذات وإدانة الآخر. فقد حمّل التربية الاسرية والمدرسية والمجتمعية مسؤولية ترهّل الانتماء للوطن، وإهمال هذه الأطر الاجتماعية لمهمة تغذية هذا الجانب وسط الناشئة. ما يلفت الكاتب أيضاً إلى أنه استعرض ما دار في

**عملية بناء الذاكرة تبدو غاية في التعقيد بالنسبة لدولة بنيت بطريقة غير طبيعية وليس وفق إرادة جمعية، أو تعاقد إجتماعي، بل على القهر والاحتلال**

ندوة عن الانتماء الوطني، ركّز فيه على كل ما له علاقة بالوطن، الافتراضي بطبيعة الحال، فيما أهمل كل ما له صلة بالمواطن، وحقوق المواطنة، فسلّط الضوء على (التأصيل الشرعي لمفهوم الوطنية، والتأكيد على الحقوق الشرعية للوطن، وتوضيح الآثار السلبية المترتبة على الإخلال بالانتماء له). لغة لا تختلف كثيراً عن السلطوي المتستّر بشعارات نبيلة. فالكاتب يطوف في جولة موغلة في الصرامة الثقافية والوجدانية، كيما يخبر كل المؤسسات والعاملين فيها عن لائحة إرشادية لكيفية تحقّق الانتماء الوطني، ويخبر المعلّمين بأن رسالة التعليم هو (تحقيق الانتماء الوطني)، كذلك الأمر بالنسبة للمناهج الدراسية، والنشاط الطلابي. ولم يغفل الكاتب دور المناسبات العامة في المملكة السعودية في تحقيق الإنتماء الوطني، وكان حري به أن يستبدل عامة بخاصة يراد تعميمها، فاليوم الوطني هو ليس سوى يوم خاص باحتلال قوات ابن سعود وجيشه العقائدي الممثل في الاخوان لباقي المناطق.

ما تسبب في خيبة الأمل حقاً هو المعنى المقصود من كلمة (الاقصاء). فالكاتب لم يرد أن يزيد ويستدرك على الفكرة الابداعية بأن مشاعر الانتماء لوطن لا يمكن أن تتشكّل في وجدان جماعة تعاني الاقصاء والتهميش. ما عناه بالتحديد أن فكرة الانتماء مازلت غير قارّة في ثقافة المجتمع حتى تنتقل الى الوطن، فهناك تيارات فكرية ترى في الآخر خصماً لها، فتقصيه لمجرد إختلافها معه.

في مقالة للكاتبة أميرة كشغري في صحيفة (الوطن) في ١٠ سبتمبر الجاري، بعنوان (سؤال الهوية والمواطنة)، محاولة أخرى لمقاربة المسألة الشائكة في هذا البلد، وحول تضارب الانتماءات وصدام الهويات. ما لفتت إليه كشغري في مسألة الهوية، أن ثمة مفاضلة تجري أحياناً بين الانتماء للوطن إزاء الانتماء للأمة. حقيقة الأمر، أن هذه المفاضلة تعود الى جداليات الفكر السياسي الاسلامي منذ بداية القرن الماضي (العشرين)، حول الجامعة الوطنية والجامعة الاسلامية. ولكن لا بأس بإثارة نقاط جادة في هذا الصدد، ولا بد من تقرير حقيقة أننا هنا نتعامل مع فرضيات أكثر من كونها وقائع، فليس هناك (وطن) بالمعنى الحقيقي، وليس هناك كذلك (أمة) بالمعنى التاريخي والتيولوجي، وبالتالي فالحديث عن إنتماء يحوم في فضاء طوبيات متخيّلة. ومن المزعج حقاً أن يتم الحكم على هذه المثل التي لم تتحقق في حدها الأدنى في أي من الدول العربية والإسلامية، فلا هي أوطان ولا هي مشروع أمة.

إنا ما تعتبره كشغري تغليباً لحس على آخر، أي للأمة على الوطن، ليس أكثر من تغليب لطوبى على أخرى، وليس من المثال على الواقع، أو الاستاتكو، فالوطن كما الأمة كائنان غائبان حتى الآن. فليس ثمة شروط وطنية ولا أممية قد تحققت في هذا البلد، وإن مجرد الانغماس في جدل الهوية والانتماء لا يغني عن العودة الى نقاط البداية الأولى في تشكّل مشاعر الانتماء والهوية.

وحتى يكون هناك وطن، لا بد من مواطنة مكتملة الشروط، وكيما تكون متوفّرة، لابد أن يكون هذا الوطن حقاً عاماً مشتركاً، وفيه تشكّلت ذاكرة جميع أبناء هذا الوطن الافتراضي، والذي منه تولّدت هويتهم. وليس بهوية وطنية تلك التي تقوم فقط على مجرد الإطار الجيوسياسي القهري، واللغة المشتركة، والدين الواحد (مع لفت الانتباه الى كونه غير توحيدي فالتمظهرات المذهبية تغلب على الانتماء الديني العام). وسيحتدم بطبيعة الحال خلاف واسع حين يطلق زعم مفاده أن اختلاف المواطنين السعوديين في جوانب الهوية (لكنهم يتفقون ويشتركون في المواطنة). وهذا يفترض حضور الحقائق جميعاً في مثل هذه الدعوى، المرتبطة على الأقل بالمساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

## هل السعودية كيان طبيعي؟

# كي نفهم الدولة السعودية

محمد قستي

**متى ما أصبحت الدولة تعبّر عن إرادة المجتمع وتطلعاته، فإنها بالقطع دولة طبيعية، ديمقراطية، شرعية، نزيهة، ومنتصرة، ومتى أصبح المجتمع معبّراً عن إرادة الدولة، فإن الأخيرة تصبح مجرد كيان فاسد، مستبد، لا شرعي، مهزوم، وفي الأخير هو كيان تجد فيه القيم الفاسدة مرتعاً مثل النفاق، الإزدواجية، الاحتيال، تعطيل القوانين، ترهّل الجهاز البيروقراطي، وفي نهاية المطاف يصبح كياناً عرضة للفناء.**

في النظرة الى نشأة الكيانات السياسية وتطورها، والعوامل الضالعة في تكوينها، يمكن الزعم، بقدر كبير من الثقة، بأن السعودية ليست كياناً طبيعياً، أي لم ينبعث من إرادة عامة وتعاقد تام بين غالبية القاطنين داخل تخوم الكيان الجيوسياسي القائم..وهذا الزعم لابد أن يستوجب مطالعة دقيقة لمفاهيم محدّدة للفصل بين ما تعنيه الدولة الطبيعية ومتوالياتها والدولة الفاسدة ومتوالياتها. ولكن قبل ذلك، لابد من التمييز بين فهم ومفهوم الدولة، رغم الترابط الحميمي الموضوعي بينهما من جهة أن تحديد المفهوم الخاص بالدولة القائمة يساعد على فهمها، أي تشخيص سبل التعامل معها، وتحديد المواقف منها..

يستعرض المفكر المغربي عبد الله العروي خلاصة المناقشات بين فلاسفة التاريخ والسياسة والاثنولوجيا فيما يرتبط بنشأة الدولة. ويرسم باديء الأمر خطوطاً عريضة لتلك المناقشات، ويفرّق بين شكلين للدولة: اذا كانت الدولة ظاهرة من ظواهر الاجتماع الطبيعي، بمعنى أنها تولّدت حسب قانون طبيعي، وبالتالي فإن حكمها مندرج تحت حكم المجتمع العام، في حال بقيت خاضعة لقانون تولدها وظهورها كانت طبيعية أي معقولة، فلا ينشأ تناقض بينها وبين المجتمع، مصدر تولّدها، فمتى يقع التناقض إذاً؟ يقع في حال واحدة، إذا كانت نشأة الدولة خارج الحاضنة الطبيعية، أي المجتمع، فهنا تتولد الدولة الإستبدادية الظالمة.

وفق هذا التمايز بين الشكلين، يضيء العروي على وظائف الدولتين: الدولة الطبيعية، التي تخدم المجتمع، بمعنى أنها تحقق عملية تنظيم التعاون، وتمهد طرق السعي، وتشجع الكسب وطلب العلم. وأن المطلوب منها هو الحفاظ على الأمن في الداخل والسلم في الخارج، أي ردع العنف اللامعقول. في المحصلة فإن الدولة الصالحة هي الشرعية الطبيعية، كونها متجانسة مع الفرد والمجتمع في كون لا يعرف التناقض البتة.

في المقابل هناك الدولة الفاسدة، أي المنّاقضة للمجتمع، المبنية على العنف واستعباد الناس، حيث يصفها العروي بأنها (ليست سوى مؤامرة ضد الإنسانية). فهي دولة لاشرعية، ولا طبيعية، وفي المحصلة (تمثل الشر كله وتحتضن كل الفئات الشريرة للإنسانية). والسبب في ذلك، أن هذه الدولة تتعارض مع وجدان الفرد الذي يصبو الى فضيلة وتمثل اللاقيمة مقابل القيم المتجسدة في الأخلاق.

لا تغيّر الكسوة الأيدلوجية من حقيقة الدولة طبيعية كانت أم فاسدة، مالم تكن منبعثة من إرادة المجتمع وخادمة له، فلا تتقمص الدولة القيمة الإ اذا انغمست في المجتمع وخدمة اغراض الفرد العاقل، عندئذ تصبح دولة أخلاقية، كما يصفها ارنست كاسيرر في كتابه (أسطورة الدولة). ولذلك يصح القول، كما يشرحه العروي، بأن الدولة تتحقق كواقع أخلاقي يجسد الروح بوعي تام، لابد من أن تتميز عن السلطة وعن الاعتقاد. وهذا التمييز يحدث بعد أن ينقسم الهيكل الديني على نفسه، والثاني، اعتراف الدولة بحرية الذات وتعمل على غمس الذات في المبدأ العام، أي تترك الفرد حراً يفعل ما يريد في الوقت الذي يطبق فيه تلقائياً القانون العام.

واذا ما تجاوزنا هنا مجمل المناقشات التي أنتجها وخاضها الفلاسفة وعلماء التاريخ والاثنولوجيا حول تكوّن الدول، حيث كانوا يقدّمون تصويرات وفق أوضاع الزمن الذي عاشوه، فإن الاتفاق انعقد لاحقاً وراهنا على أن الدولة الحديثة هي مجموع أدوات عقلنة المجتمع، كما كثّفها ماكس فيبر، رغم اختلاف المناهج التي تعاملت مع هذا التصوير.


عبدالله: وطنية أولادكم خفيفة!

في الانتقال من التجريدي الى التطبيقي، يظهر أن الدولة السعودية في أطوارها الثلاث، لم تولد بصورة طبيعية، أي نابعة من إرادة المجتمع الذي حكمته، فضلاً عن كونها مصمّمة لخدمة المجتمع الذي تحكمه. فقد نشأت الدولة السعودية على مبدأين رئيسيين:

- التملك وفق مزاعم تاريخية.
- التكفير المبيّت، في جوهره، دعوى الحق الالهي.

وشكّل كل من المبدأين مكوّنا عقيدة الفتح، حيث تتحوّل المناطق المحتلّة الى ملك سياسي وديني: حيث يفرض على أهلها الإقرار القهري

بـأن ما وقع تحت نير الاحتلال من أرض سوى استرداد لملك الآبـاء والأجـداد، أي ملك لآل سعود، وأن احتلال مناطقهم بعد قتل رجالها، وسبي نسائها، ونهب ممتلكاتها، لم يكن سوى امتثال لدعوى دينية، أي أنها كانت كافرة، فأملت اعلان الجهاد لفتحها، وإخضاعها لحكم الدين (= الوهـابية).

في مراسلات الملوك السعوديين من الامير محمد بن سعود، الأمير المؤسس للحكم السعودي في القرن الثامن عشر، وصولاً الى الملك عبد العزيز بن سعود، الملك المؤسس) في النصف الأول من القرن العشرين، وكذلك المدوّنين التاريخيين المقرّبين من آل سعود، وكذلك الرسائل الدينية التي تركها علماء الوهـابية، يظهر بجلاء النصوص الصريحة على عقيدة الفتح بمكونيّها: التملك والتكفير. في التصوير الوهـابي، لم يكن احتلال الحجاز في الدولة السعودية الأولى وتالياً الدولة السعودية الثالثة سوى فتحاً، وأن أهلها لم يكونوا سوى كفار، وجب غزو ديارهم واعادتهم للإسلام. كانت أول خطبة ألقاها المحتل السعودي من على منبر المسجد الحرام بعد احتلال مكة أنـه تلى على من حضر أركـان الاسلام، وكأنه ينتحل صفة رسولية مبشّراً بالدعوة. في تلك المراسلات السياسية والمدوّنات التاريخية والرسائل الدينية تتردد دائماً كلمة فتح، وأن الجيوش التي غزت الحجاز كانت توصف بأنها جيوش المسلمين أو جيش الفتح، في إشارة واضحة الى كفر أهل الحجاز.

لم يكن حال المناطق الأخرى مختلفاً، فقد كشفت رسائل الملك عبد العزيز الى وجهاء وأعيان المناطق الأخـرى عن حقيقة خطيرة، حين طالبهم بالإقرار بصورة خطيّة بأن مناطقهم التي وقعت تحت سيطرة قواته كانت في الأصل ملكاً لآبائه وأجداده.

إننا إذاً أمام كيان غير طبيعي، من حيث الولادة والوظيفة، وإن تنافر هذا الكيان مع المجتمع يجعله محكوماً بمصير مأساوي، فلا يمكن أن يحافظ الكيان على تماسكه واستقرار وحدته فيما هو يسير على خلاف القوانين الطبيعية لنشأته.

صحيح أن الكيفية التي نشأت فيها الامارة النجدية متوائمة الى حد ما مع طبيعة المجتمع النجدي القبلي، بما يجعلها إمارة طبيعية في مركز نشأتها، أي نجد، ولكن بالتأكيد إن هذه الكيفية لا تنطبق على المناطق الأخرى التي خضعت بفعل القوة الغاشمة في الغرب والجنوب والشرق، والتي تعاقبت على حكمها أنظمة سياسية متوافقة مع طبيعة مجتمعاتها.

كل دولة مستبدّة لا تزيدها الدعاوى الدينية والتاريخية سوى المزيد من الاستبداد والقهر، بخلاف ما يظنه البعض ترويضاً للحاكم المستبد، ولذلك لا غرابة في لجوء الدول المستبدّة الى أيديولوجيات دينية من أجل تعزيز سلطانها. إن تطبيق الدولة للشريعة لم يكن بالضرورة امتثالاً لنزعة إيمانية عميقة، بل هو في الغالب نزوع نحو ترسيخ النظام والأمن، وفق معايير الدولة، أي أن الهدف من تطبيق الشريعة سياسي بامتياز، ما يجعلها دولة مستبدة بعنوان ديني، خصوصاً إذا ما اتّخذت تطبيق الشرع شعاراً تحكم به المجتمع، فتلجأ الى القوة الغاشمة لتحقيق ذلك فيما الهدف، في جوهره، لايعدو أن يكون تحقيق غايات دنيوية محض، ما يحيلها دولة سلطانية، وليست خلافة نبوة.

تنبّه آل سعود في مرحلة مبكرة الى المفعول السحري للعامل الديني في السياسة، ولطالما حذّر العلماء الوهـابيون حلفاءهم من أمراء آل سعود من مغبة التهاون في الالتزام الديني.

في نصيحة للموبذان، وهو المرشد الديني عند الفرس، للملك بهران بن بهرام (أيها الملك، إن الملك لن يتم عزه الا بالشريعة والقيام لله بطاعته والتصرف تحت أمره ونهيه ولا قوام للشريعة إلا بالملك). وقد تلقى علماء الدين في المجال الاسلامي هذه النصيحة وصاروا يسدونها الى الخلفاء في زمانهم، وكانوا يشدّدون على أن تطبيق الشرع توقير للملك ودوامه. فإبان الدولة السعودية الثانية، كتب الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رسالة إلى الامير فيصل بن تركي جاء فيها (إعلم إن الله أنعم علينا وعليكم، وعلى كافة أهل نجد، بدين الإسلام، الذي رضيه لعباده ديناً، وعرّفنا ذلك بأدلّته وبراهينه، دون الكثير من هذه الأمة، الذين خفى عليهم ما خلقوا لـه، من توحيد ربهم، الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه). ويذّكره في رسالة أخرى بقوله (وأهل الإسلام ما صالوا على من عاداهم، إلا بسيف النبوة، وسلطانها، وخصوصاً دولتكم، فإنها ما قامت إلا بهذا الدين..). وقد ذكّر الشيخ الأمير بما يخفيه انهيار الدولة السعودية الاولى، حين حذّر بأن زوال ملك آبائه إنما كان بسبب تقصيرهم في أمور الدين، فجعلوا الدولة ملكاً دنيوياً بعد أن كانت أمراً دينياً. ولذلك، تواصى الملوك السعوديون باستتباب الأمر لهم بتطبيق صارم لأحكام الشريعة، لأن في ذلك مصلحة السلطان.

وهنا تقع الاشكالية الكبرى في ظل دولة الاستبداد الديني، الفاسدة حكماً، والظالمة، حيث تثار مسألة الحرية التي هي سنام العدل، الذي وضعه فقهاء السياسة الشرعية عنواناً للدولة الدينية. فالدولة السعودية بتمذهبها الوهـابي تجعل الحرية ممارسة خاصة بفئة من المجتمع، أي الفئة المتحالفة مع الـدولـة، والحاضنة لها، فيما تصبح الحرية جريمة في المـنـاطـق الأخـرى، ببساطة لأن الأيديولوجية المشرعنة للدولة تفرض هـذا الـنـوع مـن الحجـر علـى الحـريـات العـامـة، حيث تصبح متناقضة مع وظيفة وأهـداف دولة الاستبداد الديني. بل أكثر من ذلك، إن مجرد انتحال صفة دينية للدولة يمنحها حقاً مزعوماً باحتكار كل مصادر القوة والثروة، فيصبح النفط، والحرمان الشريفان، والأرض بكل معادنها وثرواتها، وكذلك الجيش وجهاز البيروقراطية ممتلكات خاصة يتصرف فيها الملك والأمراء كيفما شاؤوا، فإن أعطوا فإنما يهبون مما ملكوا، وإن حرموا فلا جرم عليهم، فإنهم يفعلوا في ملكهم ما يريدون.

**لا تغيّر الكسوة الأيدلوجية من حقيقة الدولة طبيعية كانت أم فاسدة، ما لم تكن منبعثة من إرادة المجتمع وخادمة له، فلا قيمة لدولة دون مجتمع تمثّله**

وهنا بالتحديد منشأ القطيعة التامة بين الدولة والمجتمع، حيث لا تصبح الأولى نابعة من إرادة الثاني، ولا هي تخدمه، ولا تحقق غايات نبيلة، وإنما تصبح في صدام دائم معه، بفعل الطبقة الحاكمة التي تدير الدولة بخلاف رغبة وإرادة، وتطلعات المجتمع. ثم تتحوّل المسألة الى ما هو أخطر من ذلك، خصوصاً حين تشعر غالبية السكّان بالإغتراب في ظل الدولة التي يعيشونها، فلا يرون في الطبقة الحاكمة سوى قوة احتلال غاشمة، لا يتقاسمون معها ثقافة، ولا مصلحة، ولا غايات مشتركة، فلا يكترثون لما يصيبها، بل يتمنون زوالها، ولو كان ذلك على يد أعداء البشرية قاطبة، وقد لحظنا كيف قبل قسم كبير من العراقيين الاحتلال الاجنبي (الأميركي) كونه جاء لهم بالخلاص من حكم صدام حسين الذي أحال العراق جحيماً لا يطاق، ومقبرة جماعية لطلاّب الحرية والعدل.

وهـذا يفتح أفـق المناقشة حـول الخـلاف الـذي اندلع بين الجيش

العقائدي ممثلاً في الاخوان وقيادته السياسية ممثلة في ابن سعود، حين قرر إيقاف العمل بمبدأ الجهاد، الذي استعمله بإسراف في احتلال مناطق واسعة من شبه الجزيرة العربية. نظر قادة الاخوان الى قرار ابن سعود على أنه سلب للصفة الدينية التي انتحلها في الفترة ما بين احتلال الاحساء والقطيف سنة ١٩١٢ وحتى احتلال الحجاز ١٩٢٤-١٩٢٦. نجد في رسائل جهيمان العتيبي، قائد انتفاضة الحرم في نوفمبر ١٩٧٩، ما يلفت الى المؤاخذات نفسها على الحكم السعودي ومنها تعطيله فريضة الجهاد، ما يجعله مسلوب الصفة الدينية.

نشير هنا الى أن النعوت الدينية التي أسبغت على ابن سعود ارتبطت بدعوى تطبيق الشريعة ضد اعدائها، أي بإعلان الجهاد ضد المجتمعات المصنّفة بالكافرة، التي تعيش حالة الجاهلية الثانية. وهنا مناقشة بسيطة حول العلاقة بين الصفة الدينية للدولة ووظيفة الجهاد. في رده على هاملتون جب الذي توصّل الى أن الخلافة هو القيام بواجب الجهاد، يقول العروي بأن الخلافة هي التي تجعل من الغزو جهاداً، لا العكس، وهو ما لم يتنبّه اليه جيب، حسب قوله. وهذا الرأي ينطبق على الخلافة الدينية المبنية على شرعية تاريخية ورسالية كخلافة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده، ولكن مع زوال الخلافة الدينية التاريخية - المثال، فإن المعادلة أصبحت عكسية، حيث يتم اللجوء الى القيم الدينية لتحقيق مشروعية دينية، أي الانغماس في المثال التاريخي الديني، وهذا ما تحقق في الجزيرة العربية، حيث تمسّك العلماء الوهابيون والأمراء السعوديون بخيار إحياء الخلافة النبوية عبر تحويل الغزو الى جهاد تحقيقاً لتطبيق الشريعة لناحية بعث خلافة النبوة، كما تشي المماثلة المتعمّدة التي يقيمها مدوّنو الوهابية بين التجربة الرسالية الاولى وتجربة مؤسس المذهب الوهابي.

لا ريب، أن ما أنجبته الغارات السعودية لم يكن خلافة وانما ملك دنيوي، ليس لأن إخفاقاً ذريعاً بدا واضحاً في الانحراف عن هدف الخلافة، أي تحقيق مقصدها، أي بناء مجتمع الفضائل، ولكن لأن الدنيوية تكتسي في ظل هذه الدولة رداءً دينياً، فيجعلها كياناً ناشزاً وفي الوقت نفسه محيّراً بالنسبة لأولئك الذين يدركون حقيقتها، ولكن لا يملكون القدرة على إماطة اللثام عن جوهرها أمام من يخضعون تحت تأثير أوهامها. وبالرغم من أن الكساء الديني للدولة السعودية لم يعد يميّزها عن غيرها من الدول السلطانية القائمة، فإنها تبقى متمسّكة بالدعوى الدينية كسلاح تحارب به خصومها في الداخل والخارج، فمازال الخطاب الديني بشحنه الطائفية قادراً على إحداث الانقسامات الخطيرة في المجال الاجتماعي العام.

سعت الطبقة الحاكمة استبدال نبرتها الدينية بأخرى وطنية، بعد أن فقدت كل ما يبرر احتفاظها بالهوية الدينية، ولكن عدم التزامها الديني لم يفقدها القدرة على توظيف الخلافات التاريخية والدينية في معاركها السياسية.

الدولة السعودية لم تحد عن نسق الكيانات السلطانية التي نشأت في طول التاريخ الاسلامي، وحين جدّدت هياكلها لم تبرح النموذج المشرقي بالمزاوجة المشوّهة بين التقليدية والتحديثية. بعبارات أخرى، حافظت على إحياء السيرة السلطانية الموروثة فكراً وسلوكاً، وفي الوقت نفسه أدخلت بعض التغييرات الشكلية كشروط حتمية لدوام واستمرار الكيان السلطاني، من قبيل التحديث الاداري والتعليمي، وتطوير وسائل الاتصال والمواصلات، ومكننة الصناعة وتطوير المنشآت الادارية. لم تحدث المزاوجة أدنى تغيير في العقل الدولتي الناظم لشؤون السلطنة، ولا في القيم الحاكمة على سلوك السلاطين، فكل شيء بقي في نطاق الملكية المطلقة واللامسؤولة، فالجيش ليس أكثر من جهاز مصمّم لحماية العرش، وليس حماية الشعب والوطن، والثروة الوطنية ليست أكثر من سلة غلال من حقل مملوك للملك وعائلته، بل يجوز لهم أن يقتطعوا ما شاءوا من أملاك منقولة وغير ذلك خاصة بالناس في أي وقت، فالثروة والناس وكل ذرة في الدولة تحت تصرف الملك وعائلته.

ومن سوء الحال أن يصل مبدعو اللغة والآداب السلطانية الى تعريف للدولة بما يتناسب وسلوك سلاطينها المستبدين في الشرق، فتصبح الدولة هي (القهر والتصرف الحر في بيت المال). يعرّف عبد الرحمن الكواكبي في كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار النفائس، بيروت ط٣، ٢٠٠٦، ص.٣٧) الاستبداد بأنه (تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة..)، ثم يقول (ص ٣٨) بأن أشد مراتب الاستبداد (هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية) ويعلّق (كلما قلّ وصف من هذه الأوصاف خفّ الاستبداد إلى أن ينتهي بالحاكم المنتخب الموّقت المسؤول فعلاً..)، ويقول أيضاً (ص ٤١): (المستبد يتحكم في شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المتعدي فيضع كعب رجله على أفـواه الملايين من الناس يصدهم عن النطق بالحق والتعدي لمطالبته).


نايف: الوطنية تعني الولاء لآل سعود!

لم يكن تحديث الجهاز الدولتي في وعي الطبقة الحاكمة سوى مسعى لتعزيز السلطة، ولذلك يبدأ التحديث غالباً، كما في أغلب الدول السلطانية، بالمؤسسة العسكرية، حيث يتم تدريب الجيش على فنون القتال الحديثة، وشراء السلاح من مصانع العالم. ولا بد من الاشارة هنا الى أن التحديث لا يعني التخلي عن تركة التقاليد السلطانية القديمة، بل تثبيتها، أي ترسيخها وفق شروط ومتطلبات حديثة، تواكب التحديات التي تواجه السلطة. وهنا يبدو التنافر بين رؤيتين في التحديث، رؤية يعتنقها اهل الحكم ورؤية يأمل المجتمع تحقيقها، فبالنسبة للأخير تبدو العملية التحديثية، أو بالأحرى الإصلاح، على أنه سبيل للقضاء على الفساد، والتخلف، والانحطاط، والاستبداد السياسي، بينما في رؤية الطبقة الحاكمة يصبح الإصلاح آلية لمزيد من الإستحكام بحلّة جديدة. وما الحل؟ هنا ينفتح باب التدخل أمام الأجنبي كيما يعقد، بنيّة مبيّتة، التقارب بين الرؤيتين، أي تحقيق رغبات أهل السلطة في الحفاظ على سلطانهم، وتلبية بعض رغبات المطالبين بالإصلاح، ولكن دون الوصول الى نقطة التصادم بين رغبات كل منهما، أي بما لا يهدد السلطة الضامنة لمصالح الأجنبي.

التعليم، القوانين (القضاء)، المؤسسة العسكرية، الجهاز البيروقراطي كانت دائماً مجالات تطالها برامج الاصلاح والتحديث الدولتية، وتشكّل

خطوط تماس بين الاتجاهين التقليدي والتحديثي/الاصلاحي، وهي في نهاية المطاف أدوات لطلاء وجه الدولة ليكسو نزوعها السلطاني.

إن النزوع المتعاظم والمستمر لدى الطبقة الحاكمة على ضرورة توفير وسائل القوة لبنية الدولة (جيش، جهاز أمني، مؤسسة دعائية ضخمة، قضاء صارم) لا يقدّم سوى دليل واحد: أن الدولة ضعيفة، مذعورة، مرتابة حيال مصيرها. يفصح عن ذلك بوضوح علاقاتها المتوتّرة مع جيرانها، ومع المدرجين في خانة الخصوم.

إن مجرد التلويح الدائم بإنزال أقصى العقوبات ضد كل من يصنّفون في معسكر الأعداء داخلياً أو خارجياً، والتهديد باستعمال العنف بذرائع مخاتلة من قبيل تشكيل خطر على الوحدة الوطنية، والتعامل مع جهات خارجية لا تكشف سوى عن حقيقة كون الطبقة الحاكمة واهنة، عنيفة، مستبدّة، وتستند على اعتبار الدولة امتيازاً خاصاً. كل ذلك يشي بحقيقة أكبر وهي أن الدولة في بلادنا، شأن بلدان يسودها الاستبداد والجور، تفتقر إلى ما أسماه العروي (أدلوجة دولوية). وتعني العقيدة الوجدانية، أو الوجه المعنوي للدولة، على أساس قسمة وجهي الدولة الحديثة: مادي قمعي، ووجه أدبي تأديبي بحسب غرامشي، ويشكل الوجه المعنوي الأدبي الأدلوجة الدولوية، والذي يستوعبه المواطن ويترجمه بعد حين في ولاء، فيعطي بذلك ركيزة معنوية قوية للدولة. يقول العروي (لكي تتكون أدلوجة دولوية لا بد من وجود قدر معين من الاجماع العاطفي، الوجداني، الفكري بين المواطنين. وهذا الاجماع وليد التاريخ، وفي نفس الوقت، تعبير عن مصلحة حالية) (عبدالله العروي، مفهوم الدولة، مصدر سابق، ص ١٤٧).

إن تقمّص الدولة لباساً دينياً أو إسباغ معنى علوي/ سماوي لا يغيّر من الصفة السلطانية للدولة، إذا ما توسّلت القمع نهجاً لسياسة الرعية، لأنها لا تنظر الى الايديولوجية التي تحكمها، بقدر ما تنظر الى النهج الذي تدير به الدولة شؤونها، وهو المسؤول عن صنع الاجماع وليس التبرير الديني الذي يخلقه الفقهاء المرتبطون بالقصر ويشيعون معانٍ مقدّسة حوله. فبالرغم من آلاف الفتاوى والارشادات الدينية التي تدعو الى طاعة ولي الأمر في بلادنا، إلا أن ذلك لم يسهم في تغيير إتجاهات النقد والاحتجاج على أهل الحكم، بل وتشجيع النزوعات الانفصالية بتعبيرات مختلفة، وبأشكال متعددة. فما أخفق فيه الفقهاء لناحية صنع إجماع شعبي حول الدولة لم يكن متعلقاً بالوصفة الدينية، بل في توظيفها السياسي لجهة تدعيم سياسة القمع. بكلمة أخرى، أن الوصفة الدينية لم تكن مصمّمة لدعم نظرية الدولة، أو (الأدلوجة الدولوية)، وإنما لتعزيز النزوع السلطاني في الدولة، أي إنتاج ديني للإستبداد السياسي. في مثل هذه الحال، فإن الدولة لا تقاس من حيث مشروعيتها وحتى قوتها وضعفها من خلال حيازتها إمكانيات هائلة على القمع، بل على قدرتها في التعبير عن إرادة المجتمع الذي تحكمه. ولهذا السبب بالتحديد، ندرك ما يجعل الدول السلطانية أقرب الى كونها سلطة منها إلى الدولة، لأن الاولى تعني الطبقة الحاكمة بينما تعني الثانية المجتمع.

لا يمكن اختبار ولاء واجماع المواطنين في الرخاء، لأننا نتحدث عن أوضاع غير محايدة، وغير ضاغطة، بل تلعب المصلحة دوراً أساسياً في تضليل إتجاهات الرأي العام، ولكن الاختبار الحقيقي للولاءات يجري في ظل تحديات عسيرة تحدق بالسلطة، وهنا يمكن للطبقة الحاكمة أن تتعرّف على خبايا المجتمع. في حقيقة الأمر، إنها تتعرف على نتائج سياساتها القمعية في لحظات تكون فيها بحاجة الى دعم المواطنين خصوصاً في زمن الحرب، والنزاعات الداخلية، والأخطار الاقليمية والدولية. تنبّه الملوك السعوديون في فترات سابقة الى ضعف ولاء المواطنين، ليس في المناطق التي تتعرض للقهر والقمع والتمييز فحسب، بل في مركز السلطة نفسها.

فالحقيقة الصادمة التي سمعها الملك عبد الله عن ضعف ولاء طلاّب المدارس في نجد، وهم الشريحة المؤهّلة دائماً لخضوعها تحت تأثير التعليم الرسمي بأهدافه السياسية والوطنية المباشرة، جاءت متأخرة وفي فترة كانت فيها العائلة المالكة الى عاطفة وطنية تعين على مواجهة الأخطار الأمنية (التي فرضتها الجماعات السلفية المسلّحة المرتبطة بالقاعدة)، والأخطار الخارجية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ثم تداعيات سقوط النظام العراقي السابق في إبريل ٢٠٠٣. وتوصّل الأمر نايف، وزيرالداخلية، إلى أن المثقفين ليسوا على درجة مقبولة من الولاء والمسؤولية الوطنية (وفق مقاييس العائلة المالكة)، لمواجهة الأخطار الأمنية والسياسية التي تواجه الدولة. وفي وقت سابق، إكتشفت العائلة المالكة في مناسبات عدّة (حرب الخليج الثانية، هجمات الحادي عشر من سبتمبر، العنف السلفي في الداخل..)، بأنها لا تحظى باجماع أو ولاء المواطنين، بل هناك من تمنى زوال السلطة. كتابات كثيرة نشرت في الفترة ما بين ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣ تنبىء عن ضجر شديد لدى المواطنين من سياسات العائلة المالكة.

في تلك الفترة بالتحديد، وقفت الأخيرة على حقيقة أن هذا الكيان لا يستحق الولاء والاجماع، الأمر الذي دفع بالأمراء الكبار الى إغراق الفضاء الإعلامي بمسائل: الولاء للوطن، والوحدة الوطنية، والإجماع الوطني، ولم يكن ذلك مجرد صحوة متأخرة على حقائق مفزعة، بل أنبأ الواقع عن أن هذا الكيان لم يعد يملك مبررات وجوده وأن ما يبطنه من أخطار وجودية أنجب إحساساً متعاظماً بأن زوال الكيان لم يعد خطراً بعيداً، بل بات قريباً، وإن مسيرة التفكيك الهادئة التي يمرّ بها الكيان أخذت وتيرة متسارعة في بداية الألفية الثالثة.

**نحن أمام كيان غير طبيعي، من حيث الولادة والوظيفة، وإن تنافر هذا الكيان مع المجتمع يجعله محكوماً بمصير مأساوي، لأنه خلاف الطبيعة**

الدولة السعودية ليست سوى كيان مهترىء يفتقر الى مقومات القوة الذاتية، وأهمها إجماع المواطنين وولائهم، ويعيش على مصادر قوة وهمية، تماماً كما يعكسها جهازه الدعائي، الذي يمثل في جوهره أحد الأدلة الرئيسية على وهنه البنيوي. ولهذا السبب، فإن التعويض عن ضعف الدولة، بسبب الافتقار للمشروعية الممثلة في المجتمع، يتم عبر تصعيد وتائر القمع، والاستعراضات المتكرّرة لوسائل القوة والهيمنة. فما يعيشه المجتمع ليس انسجاماً مع السلطة بل تنافر دائم، ما يجعل العلاقة بين المجتمع والسلطة فصامية وعقيمة بل مرشحة لأن تصل الى نقطة القطيعة التامة، ببساطة لأن المجتمع يبحث عن دولة حقيقية تمثّل إرادته وتطلعاته، فيما تمثّل السلطة مصالحها فتلوذ بوسائل القهر والاستغلال والجور.

ولكن هذه السيادة بوصفها حاصل مجموع مصادر السلطة في المجتمع، لا تصبح قانونية ما لم تكن نابعة من إرادة الشعب أو بالمعنى الدستوري الناخبين، الذين يؤلفون قاعدة التسلسل السياسي، بحيث تتجه السيادة من أدنى إلى أعلى بحسب الطريقة التي تشكلت فيها السيادة. ولا تقوم السيادة، بحسب النهج السائد في الديمقراطيات الحديثة، على علاقة

الأمر والطاعة حصرياً، ولكن تجعل السيادة مشروطة بنظام ديمقراطي، كونه يشتمل على توزيع للسلطة، وسلطة القانون.

وفق هذا التعريف، يمكن الدخول إلى موضوعة سيادة الدولة من بوابتها الثقافية والسياسية، من أجل الإلمام بأطراف مشكلة جوهرية مازلنا نشهد آثارها الخطيرة على الروابط الداخلية بين المجتمع والدولة، وخصوصاً مع تزايد حدة الإستقطاب السياسي الداخلي في عدد من الدول الشرق أوسطية.

وكبداية نقول، ينشق عن وعي الدولة مدخلان: وطن وسلطة، حيث يبدأ الإفتراق في تسوية أزمة الدولة من منظورين متنافرين. وهذا التنافر يعبّر عن أزمة تكوين الدولة المشرقية عموماً، التي شهدت تشويهاً خلقياً منذ نشأتها الأولى، حيث كان مشروع الدولة الوطنية ينبني على قاعدة سلطانية تستمد عناصرها من التراث الإستبدادي الشرقي.

يلزم التذكير بأن الأوضاع السياسية الإقليمية والدولية لم تتح فرصة كافية لشعوب الشرق لتنشئة ثقافة سياسية حديثة كفيلة بإنتاج وتطوير نموذج دولة وطنية ذات صفة تمثيلية وبطابع سواسي واضح، كما فشلت الأنظمة السياسية المشرقية التي خلفت عهد الإستعمار الغربي في إدارة عملية الإنتقال إلى الدولة الوطنية، بل على الضد فقد ساهمت في تكريس النموذج السلطاني الشرقي، حيث اقتفى أهل الحكم اللاحقين آثار السلف، الذين مارسوا تأثيراً أخّاذاً، فتحوّلت الدول المشرقية إلى مملوكيات.

ما سبق يفتح المناظرة المتصاعدة حول سيادة الدولة، التي جذبت قدراً مبالغاً من الإهتمام الإقليمي والدولي، في ضوء التجاذب السياسي الحاصل في عدد من الدول العربية، وخصوصاً لبنان وفلسطين. تجدر الإشارة هنا إلى أن مناظرة الدولة تستوعب المشرق العربي برمته، حيث مازالت مسألة الدولة خاضعة للفحص البحثي، وستبقى كذلك طالما بقيت حالة التنافر بين الدولة والمجتمع. فهناك من يشأ تشكيل دولة تكون شفيعاً لسلطة مركزية وبين من يريدها معيناً على استدراك وتصحيح الخطأ التاريخي، متمثلاً في إقامة سلطة مستبدة تكفّلت، عبر أدوات قاهرة، بإقامة الدولة والوطن، فجاء جنين الوطن حاملاً معه السمات الوراثية للسلطة التي أنشأته، وليس نابعاً عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه، المسؤولة حكماً عن تخليق الوطن.

ما ذلك الوطن إن لم يكن المجتمع ذاته، وما ذلك التضامن الذي سيغدو المصدر الرئيسي لاستقرار واستمرار الدولة إن لم يكن قائماً على المشاركة الجماعية، والتمثيل المتكافىء في السلطة. وإذ لا يمكن لروح الوطن أن تجد ذاتها إلا حين تسري في ألياف الوعي المجتمعي، فإن الدولة كتمظهر أمة تصبح تجسيداً لإرادة جماعية وتمثيلاً مشتركاً. ثمة خطأ فادح في تصوير الدولة كأداة إلغاء بإسم تحقيق السيادة، إذ تصبح الأخيرة مجرد تغليف لنيّة إحتكار السلطة. فالسيادة تحقق ذاتها عبر بسط سلطة المجتمع الممثّل في دولة، وأن الأخيرة تصبح التعبير القانوني عنه، أي كونها ناظماً لسلطة المجتمع وليست مهيمناً عليه.

إن تضخّم رقعة هيمنة الدولة لا يمنحها مشروعية ولا يحقق لها سيادة، بل قد تصبح في حال انفكاكها عن المجتمع مجرد أداة سلطوية، سيما حين تختلّ عملية التمثيل السياسي لفئات المجتمع كافة في الجهاز الإداري للدولة. لقد أريد للدولة أن تتخفف من أعبائها في ظل إمكانية إنتاج المجتمع لمؤسساته الأهلية القادرة على استيعاب جزء من مهمات الدولة، ولذلك نزعت الدولة الديمقراطية في العقود الأخيرة إلى تحرير قطاعات عديدة كانت تابعة لها ونقلها إلى المجتمع باعتبارها مصدر السلطة ومنشأها، فيما اكتفت الدولة برعاية الأمن والدفاع تحقيقاً للهيمنة بالمفهوم الغرامشي، وليس السيطرة بالمفهوم الهوبزي، تأسيساً على وعي متطور لمفهوم إدارة الدولة ومتوالياتها: السيادة، والسلطة، والارادة العمومية.

يعتقد صموئيل هنتغتون أن أهم فارق سياسي بين الدول لا صلة له بشكل الحكومة (ديمقراطية حزبية، قبلية، انقلابية عسكرية) وانما يتصل بشكل رئيسي بدرجة الحكومة. وهذا الفارق يمثل مفتاحاً لفهم التطابق المدهش في الأنظمة السياسية العربية على اختلاف أشكالها، والسبب في ذلك أن درجة الحكومة، أي درجة تغلغل السلطة السياسية في الشأن العام، تكاد تصل إلى حد التفشي بصورة تفقد الدولة الهدف الأساسي من أصل نشأتها والوظيفة الرئيسية التي قرّرت لها، بل تحيلها إلى سلطة مملوكية، تختزل كياني الدولة والوطن، وتجعلهما مجرد إطارين خاويين لجهة ترسيخ السلطة.

ثمة مقولة رائجة في بعض البلدان العربية مفادها: (لا تفكر فالحكومة تفكر عنك)، وهي كفيلة باختصار الفارق الكبير الذي تحدث عنه هنتغتون في كتابه (النظام السياسي في مجتمعات متغيرة). فالتمدد اللامحدود للسلطة إلى حد إختراق مجال التفكير عند الأفراد يجعل من السلطة مجرد جثة ضخمة متحرّكة، فيما يصبح المواطنون مجرد نزلاء في أرض لا تربطهم بها سوى ما تكفيهم مؤونة الأكل والشرب، إن إرادت السلطة ذلك، والا تحوّلوا إلى جيش من المرتزقة والشحادين على أبواب القصر.

فالتورّم المتزايد في الجهاز البيروقراطي جعل من الدولة مجرد آلة ضخمة مترهلة، أو بناء يحتشد بداخله عدد هائل من الكسالى والمنتفعين. وما حدث، نتيجة ذلك، هو نشوء عدد متزايد من البيروقراطيين ضاعفوا من المطالب على الجهاز السياسي، بمعنى أن تضخّم الدولة ضاعف من مسئولياتها، كما ضاعف من ضغوط المواطنين عليها، وبالتالي فإن تزايد توقعات المواطن من الدولة العاجزة عن تلبية هذه التوقعات أسفر عن مستوى خطير من الصراع والذي بات في نفس الوقت على درجة من التعقيد بحيث أصبح من العسير جداً تسويته أو حتى إدارته.

**كل دولة مستبدّة لا تزيدها الدعاوى الدينية والتاريخية سوى المزيد من الاستبداد والقهر، ولجوء المستبدّين للدين هو من أجل تعزيز سلطانهم فحسب**

في واقع الامر، أن النزعة الفئوية داخل الجهاز الإداري للدولة يوفّر مبرر تحريرها من قائمة الإلتزامات الضرورية تجاه مواطنيها رغم اختراقها المشين للمجال العام. كما أن تحرير الدولة من التزاماتها يرهن كل ثرواتها وأمنها واستقرارها لمجموعة من المنتفعين وأصحاب المصالح الخاصة.

فالدولة، بما هي أداة لإجماع وطني، لن تحقق وظيفتها طالما أن سلطة الهيمنة فيها تكاد تكون لصالح جماعة معينة وقاهرة لجماعات أخرى، فهي بهذا السلوك الإحتكاري للسلطة تصبح طرفاً في النزاع بل قد تكون مولّداً له وأحد مصادره الرئيسية. وحال كهذه، يصعب الحديث فيها عن دولة طبيعية، وطنية، شرعية حيث أن سياسات الدولة لا تعبّر عن إرادة وطنية جامعة وتوحيدية، فقد تتجه إلى تفجير تناقضات السلطة ذاتها فتصبح الأخيرة عامل تقسيم وإجهاض لمبررات وجودها.

لمحاربة الإرهاب..

# أعيدوا المذاهب الأربعة إلى المسجد الحرام

مرام عبد الرحمن مكاوي

المكـان: الصحن الشريف في المسجد الحرام.. الزمان حتى النصف الثاني من القرن الهجري الماضي.. كنت ترى شيوخ وطلاب ومريدي أربعة مذاهب إسلامية يتقاسمون المكان والزمان بكل تسامح وأريحية. وحين يصلي الشافعي مسدلاً يديه لم يكن يخاف من أن ينهره شاب قائلاً: "بدعة يا شيخ!" أو ليتهمه بأنه على غير مذهب أهل السنة والجماعة.

في رسالة ماجستير بعنوان (الدور التربوي لحلقات العلم بالمسجد الحرام في عهد الملك عبد العزيز) استخلص الباحث حسن محمد حسن شعيب من كلية التربية في جامعة أم القرى، ما يلي: (التنوّع الفقهي لدى مدرسي المسجد الحرام الكائن في تمثيلهم للمذاهب الفقهية الأربعة، وأن النساء شاركن في حضور بعض حلقات الدروس بالمسجد الحرام؛ وانعكس ذلك في تشجيع بعض علماء المسجد الحرام، تعليم البنات وإنشاء المدارس الخاصة لهنّ في تلك الفترة، كما ظهر دور طلاب حلقات الحرم المقيمين – الإندونيسيين خاصة – في ازدهار حلقات الدروس بالمسجد الحرام؛ نتيجةً للتنوّع العِرقي في أصول مدرسي المسجد الحرام الذي كان له دور في التواصل مع طلاب العلم من كافة أنحاء العالم الإسلامي، كما شارك علماء ودعاة من كافة أنحاء العالم الإسلامي في عقد حلقات ودروس عامة وخاصة للناس بالحرم فترة المواسم، وتميزت هذه الفترة بازدهار الدراسات الفقهية لعلماء المسجد الحـرام من خلال مشاركاتهم في التأليف والبحث في مختلف القضايا الفقهية المعاصرة، وكان نتيجة ذلك وفرة الإنتاج العلمي لمدرسي المسجد الحرام من تأليف ومشاركات إعلامية في الصحافة والإذاعة، وإلقاء للمحاضرات والدروس العامة، وعلى المستوى الوظيفي ساهم مدرسو المسجد الحرام في سدّ احتياجات الدولة من الوظائف الإدارية والتعليمية، وساهموا كذلك في الحراك العلمي والثقافي بالمجتمع المكي، وقاموا بأدوار اجتماعية وثقافية داخلياً وخارجياً).

وما استخلصه الباحث يوضح لنا لماذا لم لمن يكن هناك يومها "تعصب" أو "تنطع" أو "غلو" في منطقتنا، ناهيك عن أن يكون هناك إرهـاب. ثم شيئاً فشيئاً بدأ التحول، وبدأت الوسطية والتعددية تختفيان ليحل محلهما المذهب الواحد والرأي الواحد، حتى كان مطلع العام الهجري ١٤٠٠ حين استولى جهيمان العتيبي على المسجد الحرام قبل أن تقضي عليه وعلى حركته الحكومة السعودية في أواخر الشهر ذاته.

لكن المشكلة أن جيهمان أُعدم لكن فكره الذي يمثل غاية التشدد والغلو الديني قد بقي، بل يبدو أنه ازدهر بعد ذلك. فلا أعرف كيف اعتقد البعض بأن محاربة الفكر المتطرف تكون بتبنيه! وفشلت تلك الخطة ومـا زلنا نجني ثمـارهـا حتى الـيـوم، ليس فقط من خلال الإرهـاب المسلح، وإنما الإرهـاب الفكري والتشدد والغلو والتعصب. فنحن قدمنا نسخة واحدة من مدرسة واحدة من الإسلام، وألغينا (أو كدنا) كل ما سواها لدرجة أن من يطرح رأياً إسلامياً مخالفاً وإن كان معتبراً وقد أخذ به كبار الصحابة والتابعين في زمانهم فإن مقدم هذا الرأي يمكن أن يتهم بالكفر أو التبديع.

ولنأخذ قضية جدلية مثل الغناء. وأنا هنا لا أفتي ولا أتبنى هذا الرأي أو ذاك وإنما أنقل عن الشيخ الجليل محمد الغزالي إذ يقول عن الغناء في كتابة (السنة النبوية.. بين أهل الفقه وأهل الحديث): "إنه ليس لدينا نص يحظره". ويورد رحمه الله قول ابن حزم: "وبيع الشطرنج والمزامير والعيدان والمعازف والطنابير حلال كله ومن كسر شيئاً من ذلك ضمنه". أما الآية الكريمة "ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله" فقد نفى ابن حزم أن تكون في الغناء تحديداً وقال: "إن نصها يشرح المراد منها، فإن من يريد الإضلال عن سبيل الله واتخاذها هزواً كافر بإجماع المسلمين (...) ولو أن امرءاً اشترى مصحفاً ليضل عن سبيل الله لكان كافراً". ويقرر الشيخ الغزالي بعد ذلك قائلاً: "والحق أن الغناء كلام، حسنه حسن وقبيحه قبيح"!

وما ذكرته عن الغناء يصلح بالفعل مثالاً يوضح كيف تم تغييب رأي طائفة معتبرة من العلماء والفقهاء المتقدمين والمتأخرين بشأنه، وهناك حالات تفككت فيها أسر ووقعت قطيعة أو طلاق بسببه.

واليوم جئنا نطلب حلولاً لهذه المشكلات بعد أن اكتوينا بنارها، ويا لها من حلول عجيبة تلك التي تُطرح غالباً! إن هناك قضية مهمة يجب أن يدركها الجميع وخاصة أولئك المعنيون بقضية الإرهاب والتشديد وسأقولها بكل صراحة: الإرهـاب الديني بكل أنواعه والغلو الاعتقادي بكافة أشكاله لا تحلهما الليبرالية ولا التطرف نحو الضفة الأخرى. وسياسة تجفيف المنابع ومحاولة فرض نمط الحياة الغربي قد أثبتت فشلها في العديد من المجتمعات الإسلامية، بل إنها في الغالب تؤدي إلى ردة فعل عكسية وإلى تقوية موقف المرجفين والخوارج.

فالمشكلات الناتجة عما يسمى بالتطرف الإسلامي لن يحلها سوى فكر إسلامي معتدل مستند على صحيح الشريعة مدعوم بأدلة من الكتاب والسنة ومن القرون المفضلة. لن يحلها سوى إحياء مبدأ التعددية الفكرية الإسلامية وفتح بـاب الاجتهاد ومحاربة العنصرية المتسترة بالدين سواء كانت وطنية أو مناطقية أو مذهبية، ومن ذلك قول أحد المشايخ في إحدى جلسات الحوار الوطني أنه لا ينبغي الأخذ بآراء علماء من خارج القطر (السعودي)! وهو أمر يتناقض مع عالمية الإسلامية ومع معياره للأفضلية وهي التقوى والعلم بالشريعة.

ولأن مكة هي القبلة والمحور والأنموذج للعالم الإسلام، فقد آن الأوان أن نعيد إليها وإلى مدينة رسول الله أيضاً شكلهما الأول.. أن نعيد لهما التعددية والوسطية، وبغير ذلك سنظل في المعركة ذاتها منذ ثلاثين سنة بين كر وفكر مع الغلو وأهله في أبسط الأمور كما أعقدها.

### دولة التوحيد ضد الوحدة

# أيديولوجيا الشقاق

عبدالحميد قدس

**حسم روّاد مشروع الوحدة الاسلامية في منتصف القرن الماضي المسألة الخلافية حول استهدافات الوحدة، وتأثيراتها المباشرة على المذاهب الاسلامية، فأجمعوا أمرهم على مفهوم (التقريب) درءً لأية إشكالات ذات صلة بسوء فهم وتقدير في أصل المشروع، فقالوا بأن الهدف من التقريب ليس افتئاتاً على حرية الاعتقاد لكل مذهب، ولا تأهيلاً لواقع يتنازل فيه كل مذهب للآخر، بل ما يستوجبه الواقع هو فهم وتفاهم وتعايش بين المذاهب الاسلامية التي عانت ردحاً طويلاً من الزمن من القطيعة المتبادلة، والخصومة الناشئة عن الجهل تارة والتجهيل المتناوب تارة. وكان تركيز الدولة العثمانية الرئيس في عهد السلطان عبد الحميد ١٨٧٦– ١٩٠٩ على فكرة الجامعة الإسلامية والوحدة الإسلامية في مواجهة التحديات الغربية للإسلام، ولم نعثر على موقف لعلماء الوهابية وأمراء آل سعود يشيدون قولاً أو عملاً بالمبادرة التوحيدية العثمانية. فقد جاء الوصف الوهابي للعثمانية مطابقاً للموقف من مبادرات سلاطينها كافرة، منبوذة.**

ما يؤسف له أن مشروع التقريب رغم كونه شعلة أمل في سماء الأمة، في ظل بوادر توحيد سياسي كانت تنطلق في عواصم عربية من القاهرة مروراً بدمشق ووصولاً الى بغداد، في مطلع الستينيات كان مشروع التقريب بين المذاهب هو الآخر يشهد أولى مراحل تأسيسه الميمون. وكانت الرياض وحدها استثناءً في مجمل الحراك التقريبي، فكان لها موقف، بل أيديولوجية ضدّ وحدوية لم تكن تكتفي بالنأي عن مشاريع التقريب فحسب، بل أعلنت حرباً عليها. حتى عن طريق الخطأ، لم نعثر في الأدبيات السياسية والدينية السعودية ـ الوهابية على ما يشير الى رغبة في اعتناق مبدأ الوحدة الاسلامية، بل هناك كتلة هائلة من الأدلة على أن السعودية كانت على خصام تام مع مشاريع الوحدة من أي نوع سواء سياسية كانت أم دينية. على سبيل المثال، يصف المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز الوحدة العربية بأنها (دعوة جاهلية إلحادية تهدف إلى محاربة الإسلام والتخلص من أحكامه وتعاليمه). ويضيف (وقد أحدثها الغربيون من النصارى لمحاربة الإسلام والقضاء عليه في داره بزخرف من القول.. فاعتنقها كثير من العرب من أعداء الإسلام واغتر بها كثير من الأغمار ومن قلدهم من الجهال وفرح بذلك أرباب الإلحاد وخصوم الإسلام في كل مكان). ويقول أيضاً: (هي دعوة باطلة وخطأ عظيم ومكر ظاهر وجاهلية نكراء وكيد سافر للإسلام وأهله).

في المنظور العام هناك ثلاث مواقف متباينة للوهابية من مسألة الوحدة الاسلامية:

## الموقف المثالي التنزيهي

في إسقاط متأخر، وإعادة قراءة موجّهة للنص التراثي السلفي والوقائع السياسية السعودية ـ الوهابية، برز إتجاه رسمي داخل الدولة السعودية في ظل انتعاش أفكار الحوار والوحدة والتسامح الديني، يحاول تقديم قراءة أيديولوجية للتاريخ السعودي الوهابي بحيث يجعله منسجماً مع الأفكار الجديدة. ولنا وقفة متأنية مع ما كتبه الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ وزير الشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد، في مقالة بعنوان (الحديث عن عالمية الحج وأثره في تقوية تضامن المسلمين يقتضي ذكر بعض الحقائق). فالمقالة تعكس بجلاء الحقيقة المأمولة وليست الواقع الفعلي، لأننا أمام تصوير طوباوي ينتهك الواقع بكل قبائحه ودمويته، ففي هذا المقال تنقلب الصور التاريخية والراهنية لتقدّم نتائج ضدّية، أي ضد الحقيقة المنطقية. بداية، يعتبر آل الشيخ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بكونها (لاتزال تشكل رافدا قويا لدعم وحدة المسلمين وتقوية تضامنهم..). ويبرر ذلك بالقول (فقد توحدت على هذه الدعوة الإصلاحية مجتمعات كثيرة، رأت في منهاجها وضوحا في تحقيق التوحيد الخالص لله – جل وعلا –، وعودة ميمونة راشدة إلى المصادر الأصلية للشريعة، وعدم التقيد بمذهب معين، والبعد عن مسائل الخلاف التقليدية، وتأكيدها على ضرورة الالتفاف حول إمام عادل ينصر الدعوة، ويقيم الدين، ويعمل وفق منهاج النبوة الذي تجتمع عليه الأمة كلها).

المفتي: الوحدة العربية دعوة جاهلية

لا شك أن النص أقرب الى الدعوى المأمولة منه الى الحقيقة التاريخية، وليس هناك ما يعضده في الواقع التاريخي أو حتى في التراث السلفي بطبيعته الخصامية. إن الزعم بتوحّد مجتمعات كثيرة على الدعوة لا يتجاوز حدود الإقليم النجدي، بقدر من التحفّظ، وينسحب ذلك على سلسلة المزاعم

الأخرى مثل العودة الى المصادر الأصلية للشريعة، وهي المقتصرة على المدرسة الحنبلية، حيث يتقيّد الخط الوهابي، أما البعد عن مسائل الخلاف التقليدية فذلك زعم ينقصه الدليل من الماضي والحاضر، فلم تقم الدعوة الوهابية على قاعدة مخاصمة الآخر، المختلف ليس في الفضاء الاسلامي العام بل داخل الإسلام السني حصرياً، ولطالما انهالت الاحكام التكفيرية القصوى على علماء المسلمين من المذاهب الإسلامية الاخرى في الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام ومصر وامتدّت الى شمال أفريقيا، كما تنبىء عنها الرسائل التي كان يبعث بها علماء المذهب الوهابي اليهم وتأمرهم بالدخول في الاسلام، وكذا المحاجّات العقدية التي كان يخوضها علماء الوهابية مع نظرائهم في العراق وبلاد الشام وشمال أفريقيا.

يقول آل الشيخ أيضاً بأن (التاريخ يشهد للملك عبد العزيز آل سعود أنه من أبرز الدعاة إلى التضامن الإسلامي قولا وعملا بتطبيقه للشريعة الإسلامية، وإقراره لمبدأ الشورى، ودعوته لعقد أول مؤتمر للتضامن الإسلامي في مكة المكرمة في ١٣٤٤ هـ بعد تفكك الخلافة الإسلامية، فوضع الإطار المؤسسي المستمر للتضامن الإسلامي، وتبعه في ذلك أبناؤه الأوفياء لدينهم وأمتهم، فعزّزوا هذا التضامن من خلال إنشاء المؤسسات المتعددة التي تعمل على تقوية تضامن المسلمين، و دعم التعاون بينهم في المجالات المختلفة، ومحو التفرقة العنصرية، ودعم السلام والأمن والمصالحة بين الفئات المتصارعة، والوقوف إلى جانب كفاح الشعوب الإسلامية للمحافظة على حقوقها، و إيجاد المناخ المناسب لتعزيز التعارف والتفاهم وتبادل المصالح مع الدول الأخرى).

يبدو واضحاً أن الجرعة الدعائية تفوّقت على الجانب الموضوعي، كما تعكسه التفسيرات المفتعلة لوقائع ليست خافية على الباحثين في التاريخ السعودي، فقد كان المؤتمر المشار إليه لم يكن سوى مؤامرة حاكها ابن سعود لإضفاء مشروعية على احتلال قواته للحجاز، وهو ما تنبّهت له الحكومات الإسلامية التي امتنعت عن الحضور حتى لا يحظى الاحتلال السعودي للأماكن المقدّسة بقبول الدول الاسلامية الكبرى. وإذا ما ثبت بطلان تلك الدعوة، فإن ما عداها يصبح باطلاً فلا تعاون ولا سلام ولا أمن ولا مصالحة ولا مصالح ولا حقوق في ظل خديعة سياسية أراد إبن سعود تمريرها على المسلمين بعد أن وعد بأن يعطى الحجاز لأهله كيما يقرروا الحكم الذي يشأؤونه.

**لم يسلم مذهب إسلامي في العالم من سهام تكفير مشايخ الوهابية، حتى ثبتت النظرة على الوهابية بأنها مجرد مذهب تكفيري لا يرى أحداً مسلماً سوى أهل نجد**

وثالثة المزاعم، أو حسب ما يصفها آل الشيخ بالحقائق، استقبال الملك لوفود الحجيج سعياً للتضامن والوحدة وترسيخ عوامل الالتقاء ونبذ الخلافات، ورابعها التشديد على معنى الاخوة الاسلامية، والوحدة الاسلامية، والتحذير من خطورة الفرقة وإثارة الفتن، والسعي الى جمع الكلمة وتقوية التضامن من خلال الحج. والسؤال هنا: هل يستحضر آل الشيخ بيانات التكفير والفتاوى الاقتلاعية التي تصدر تباعاً من علماء المذهب السلفي وطلبة العلم وهو يطلق دعوة مفتوحة تنطوي على الحرص على مآل الأمة ووحدتها وخطورة إثارة الفتن؟

أليس في المؤسسة الدينية التي تخرج منها آل الشيخ من استعمل لغة محقونة بأحكام التكفير والتجهيل ضد رموز دينيين في بلاده كما فعل الشيخ سفر الحوالي حين وصف عالم الحجاز الجليل الراحل السيد محمد علوي المالكي بأنه (داعية الشرك في هذا الزمان ومجدد ملة عمرو بن لحي) في إشارة إلى أول من أبدع عبادة الاصنام في مكة، يضاف الى ذلك طائفة الفتاوى الصادرة من أعلى مؤسسة دينية (هيئة كبار العلماء) من بينهم ابن باز، وابن عثيمين، وآخرين. لقد رصد بعضهم من طاله التكفير الوهابي فلم يسلم أحد من سهام تكفيرهم، حتى ثبتت النظرة عليهم بأنه مجرد مذهب تكفيري. فكيف يقول آل الشيخ بأن هذا البلد حريض على وحدة الأمة، أم أن الأمر لا يعدو كونه بياناً سياسياً بطابع دعائي وأمني مع اقتراب موسم الحج.

البوطي: التحذير من الوهابية

على المنوال نفسه يقدّم محمد أبو رمان تصويراً مثالياً عن الرؤية الحوارية السعودية. ففي مقالة له بعنوان (التقريب والسياسة والخلافات المذهبية)، نشرت في (الجزيرة نت)، قسم المعرفة، بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٠٨، أن انفتاح الحكومة السعودية على الشيعة في المنطقة الشرقية إذا ما تم اعتماده خياراً ليس في الداخل فحسب (وإنما في الخارج على صعيد عربي واسلامي عام على قاعدة الوحدة الاسلامية العامة والالتزام الوطني والسياسي وعلى مبدأ (التقريب بين مذاهب المسلمين)، فإن ذلك يمكن أن يشكّل تحوّلاً نوعياً في روافد الخطاب الإسلامي، وتقوم السعودية بدور واضح في هذا المجال).

يفترض هذا المقترح أن تطوّراً دراماتيكياً هائلاً قد طرأ على نهج التفكير السياسي والديني في السعودية، ولابد أن تكون تصريحات الأمير نايف المتكررة حول (سلفية الدولة السعودية) ليست أكثر من زلّة لسان، أو للاستعمال النجدي فحسب، فضلاً عن البيانات الطائفية التي ما فتأت تحقق توازن مع المحافل الحوارية ذات الطابع الاستعراضي والدعائي.

## الموقف التاريخي

في محاضرة للشيخ محمد سعيد رمضان البوطي بعنوان (الأسافين البريطانية لتفتيت الوحدة الإسلامية)، جاء فيه أن الاسفين الثالث الذي زرعه المستعمر البريطاني يتمثّل في الوهابية وقال عنه (وإنما غرسته بريطانيا في الجزيرة العربية) بحسب ما ذكره مؤلف كتاب (أعمدة الحكمة السبعة) لتوماس لورانس، أو ما يعرف بإسم لورانس العرب، حيث حققت بريطانيا كثيراً مما ابتغت (قضي على الخلافة الجامعة والطوق الشامخ، ووضع السرطان الدائم في جسم العالم العربي والإسلامي متمثلاً في إسرائيل، ومزق العالم العربي والإسلامي بين هذه الأسافين الثلاثة (أي القاديانية، البابية والبهائية، والوهابية) ،لكن الإسلام لم يُقْضَ عليه).

أما اليوم يقول الشيخ البوطي (في ظل هذا الواقع يجري العمل صباح

مساء، وبكل الوسائل، لا أقول للقضاء على الوحدة الإسلامية، وإنما أقول للقضاء على البقية الباقية من الوحدة الإسلامية. اليوم ينفخ نيران العمل على القضاء على الإسلام في الوهابية وفي الوسائل الأخرى..). وحذّر البوطي (أريد أن أقول لنفسي ولكل مسلم حذار من السلاح الأول الفتاك الذي يستعمل اليوم كما استعمل بالأمس للقضاء على وحدة هذه الأمة الإسلامية، واستثارة الفكر الوهابي ولابدّ أن أذكر الأشياء بأسمائها واحد من أخطر هذه الأسلحة اليوم). (أنظر موقع الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي على النت).

**المذهب الوهابي في جوهره متنافر مع الآخر حدّ الفناء.. لا يتعايش مع آخر، وخلق ليسود بالقوة أو العزلة، فيخضع خصمه ليحكمه، أو يعتزله فيعيش وحيداً**

في الرؤية التاريخية للوهابية يظهر أنه مذهب في جوهره متنافر مع الآخر حد الفناء، فهو لا يتعايش مع آخر، بل خلق كيما يسود بالقوة أو العزلة، أي أن يخضع خصمه فيحكمه، أو يعتزله فيعيش وحيداً، فهو في نهاية المطاف خط لارجعة عنه ولا فيه، أي أنه لم يخضع للمراجعة فيولّد أفكاراً ومواقف مختلفة، أي أقل تشدّداً وأكثر تسامحاً، بل أصبح التشدد والصرامة وتنزيه الذات مواصفات جوهرية في الوهابي إذا ما أراد الانتصار. ومن الطبيعي، والحال هذه، أن يحارب كل ما يفقده تميّزه، تفوّقه، إحساسه الوهمي بتمثّل وتمثيل الفرقة الناجية.

كل ما يحتويه تراثها العقدي والتاريخي يدعو لقطع العلاقة مع الآخر، بعد تكفيره واعلان الجهاد عليه، فكيف يمكن لنفس التراث أن ينهض كحافز على الوحدة والتقارب والتعايش..؟ ولذلك، فلا الوحدة الاسلامية، ولا الوحدة الوطنية، ولا أي شكل من أشكال الوحدة يمكن لها أن تنجح إذا ما كانت الوهابية وآل سعود طرفاً رئيسياً فيها، دع عنك أن يكونوا روّاداً لها.

سئل المفتي السابق الشيخ عبد العزيز إبن باز عن موقفه من مبدأ التقريب بين المذاهب فأجاب: (التقريب بين الرافضة وبين أهل السنة غير ممكن؛ لأن العقيدة مختلفة.. كما أنه لا يمكن الجمع بين اليهود والنصارى والوثنيين وأهل السنة، فكذلك لا يمكن التقريب بين الرافضة وبين أهل السنة لاختلاف العقيدة التي أوضحناها). "مجموع فتاوى ابن باز" (٢٧/٣٢٥).

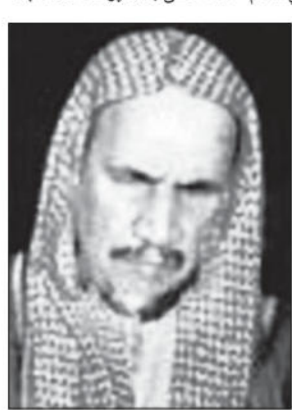
## الموقف السياسي الأيديولوجي

يتداول البعض طرفة معبّرة لأحد السلفيين الذي أدمن الطائفية وأراد أن يكون وحدوياً فقال (إنني ضد الطائفية والشيعية والصوفية..الخ) اعتقاداً منه أن الشيعية والصوفية هي مترادفات للطائفية، ولكنه في حقيقة الأمر ترجمة للوعي الطائفي المليء والذي يفصح عن نفسه في لحظات لاوعي.

مع نهاية القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين اندلعت المناظرات بين علماء المذهب الوهابي وطائفة كبيرة من المفكّرين وعلماء المذاهب الاسلامية، ودخل علماء الأزهر على خط المساجلات العقدية مع الوهابية التي اعتبروها خروجاً على الاسلام كونها ناصبت العداء لنبي الاسلام المصطفى صلى الله عليه وسلم، بعد أن قاموا بتهديم بيوت زوجاته وأهل بيته وتخريب قبور الصحابة، وأعلنوا صراحة عن نية إخراج قبر المصطفى من مسجده وهدم مرقده الشريف، وكذلك تكفير جميع المسلمين المخالفين لدعوتهم، ومطالبتهم إياهم بالتوبة واعتناق المذهب الوهابي، باعتباره الطريقة الصحيحة في الدين. وبعد أن شنّ العالم الأزهري الشيخ الظواهري هجوماً لاذعاً على الحكومة السعودية في مؤتمر مكة عام ١٩٢٩، كتبت مجلة (الأزهر) ما نصه (إن السعوديين هم الخوارج المارقون الذين قال فى شأنهم رسول الله (لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد) وأنهم كفار وقطاع طرق وأنهم أشرار الخلق والخليقه عند الله وإنهم أضر الناس على الاسلام).

لاشك أن الهجوم الوهابي الشامل على المذاهب الاسلامية كافة وضعها في مواجهة المسلمين قاطبة، الذين نظروا اليها باعتبارها ظاهرة انشقاقية في الأمة، ما عزّز الشكوك حول ارتباطها بالمشروع الاستعماري التقسيمي الذي كان حاكماً على المشرق العربي الاسلامي. وأدى ذلك إلى انحسار نفوذها في مناطق كثيرة كان يأمل الوهابيون أن تسود فيها دعوتهم السلفية، فقد ظهر النفور العام من الدعوة الوهابية لأنها أخرجت كل من لم يكن وهابياً من دائرة الاسلام، بل وهدّدتهم بالقتل في حال رفض الاعتناق للدعوة الجديدة.

حين بزغت فكرة التقريب بين المذاهب في فترة الاربعينيات من القرن الماضي في مصر، حمل رايتها علماء الأزهر وتنادى علماء المسلمين من مختلف المذاهب السنية والشيعية الى الاضطلاع بأدوار فاعلة من أجل إنجاح المبادرة، وكانت جماعة الاخوان المسلمين في مقدّمة الأطراف التي استجابت لتلك الدعوة ممثلة في الشيخ حسن البنا ثم في قيادات الجماعة التي سارت على ذات الخط في الخمسينيات والستينيات. ولابد من الاشارة الى أن فعاليات التقريب بين المذاهب الاسلامية كانت تتم في ظل دولة قومية اشتراكية ممثلة في الزعيم جمال عبد الناصر، الذي ما إن غاب عن المشهد بعد وفاته المفاجئة في العام ١٩٧٠ حتى بدأت إرهاصات هجمة مضادة قادتها الحكومة السعودية حيث فتحت النار على دار التقريب وشنّعت عليهم، ونعتتهم بأقذع النعوت، ووقع بعض أعضاء التقريب في دائرة الاستهداف السعودي مثل الشيخ الراحل العلامة محمد الغزالي والشيخ الباقوري والشيخ محمد متولي الشعراوي وكثير من علماء الأزهر.


ابن باز: التقريب غير ممكن!

في الوقت نفسه، شنّت مجلة (الإعتصام) المقرّبة من المدرسة السلفية الوهابية في مصر، وكذلك مجلة (التوحيد) الناطقة بإسم جماعة (أنصار السنة) وهي جماعة وهابية كانت تنشط في مصر، حملات متواصلة على دار التقريب وقامت بتحريض بعض العلماء المرتبطين بالمؤسسة الرسمية لجهة تعطيل أي نشاط تقريبي ينطلق من مصر. وما يؤسف له أن الشيخ المخلوف، مفتي الديار المصرية، خضع تحت تأثير الدعاية الوهابية في مصر فقام بتوجيه رسالة الى الشيخ الكبير الشعراوي، وكان حينذاك وزيراً للأوقاف، دعاه فيه الى إلغاء عضويته في دار التقريب، على أساس مخاوف من التقارب السني الشيعي،

بل حذّر الشيخ الشعراوي من أن يعتنق التشيع من جراء تقاربه مع علمائهم، فيما يطالبه بالنأي عن أي لقاء مع سكرتير الدار الشيخ القمي لما فيه من استغلال لدعوة التقريب. لابد أن يكون هذا الموقف المفاجيء وغير المسبوق من قبل المفتي قد بعث أسئلة حول الجهة التي دخلت على خط التقارب بين المذاهب الاسلامية وأرادت تخريبه على حين غرّة.

وفي سبعينيات القرن الماضي، وضع الشيخ ابراهيم الجبهان كتابه المثير للجدل (تبديد الظلام وتنبيه النيام إلى خطر الشيعة والتشيع على المسلمين والاسلام)، وتكفّلت (إدارة الدعوة والافتاء والإرشاد) بإعادة طبعه في الثمانينات وثبت على غلافه عبارة (وقف لله تعالى). حمل المؤلف على تجربة التقريب بين المذاهب الاسلامية وعدّها (من بركات السفارة الإسرائيلية): أنظر ص ٢٤

ونسج آخرون من بعده على منواله في كيل الشتائم الهابطة ضد علماء المسلمين العاملين في مجال التقريب بين المذاهب الاسلامية ووصفوهم بالمغفّلين والمخدوعين أو الماكرين. وانفرد مشايخ الوهابية دون سواهم من علماء الدين المسلمين في أرجاء المعمورة للرد والتهجّم على كل مشروع تقريبي بين المذاهب الاسلامية، مستعينين بأدوات تعكس ما انطوت عليه سرائرهم حيث نظروا بعين المكر الى مشروع التقريب. وكتب عبد الله القفاري في كتابه (مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة) بأن (محاولات التقريب من جانب الشيعة مجرد ستار لنشر التشيع في ديار أهل السنة)، وكأن أهل السنة فئة قليلة حتى يخشى عليهم من التشيع، أو أن البناء السني من الإعوجاج حتى يحتاج الى تقويم. في واقع الأمر، إن شعور الوهابيين بكونهم أقلية داخل الأمة هو ما يدفعهم للتعبير عن مثل هذه الهواجس، فهم يدركون بفعل مواقفهم التكفيرية وتجاربهم الدموية بأنهم منبوذون في المحيط الاسلامي العام، وهذا ما يدفعهم لمحاربة المبادرات التقريبية بين المسلمين، تماما كما يفعل ذلك الحكام السعوديون بوحي من مشاعر الخوف من الآخر، الحكومات الإقليمية والقوى الدولية.

**يعبّر عالم الدين السلفي عن موقفه من دعوات الوحدة الاسلامية والتقريب بين المذاهب بعقلية البدوي الذي يعيش هاجساً إزاء الآخر (الخصم بالضرورة)**

يعبّر عالم الدين السلفي عن موقفه من دعوات الوحدة الاسلامية والتقريب بين المذاهب بعقلية البدوي الذي يعيش هاجساً إزاء الآخر، الخصم بالضرورة أو بالقوة، فينظر اليها باعتبارها خديعة، ومؤامرة، ومخطط، وكلها مفردات تنطوي على حذر شديد من أي مسعى وحدوي أو تقريبي يفضي الى اختراق ثقافي، أو عبث عقدي، أو تساكن اجتماعي. ولأنها مدرسة تميّزت بصرامتها ومواقفها العقدية البترية، حيث لم يكن ينجو مذهب من مذاهب المسلمين من سهام التكفير إلا نادراً، ولذلك فإنها تشعر بأن وجودها قائمة على القسمة والطرح وليس الجمع، تماماً كما هي السلطة السياسية، التي نشأت زمناً وبنياناً واستمراراً على قاعدة تقسيم المجتمع وليس توحيده.

لقد بات في حكم المؤكد أن الوحدة من أي نوع ليست ظاهرة مقبولة من العائلة المالكة، كما هو الحال بالنسبة للشيخ السلفي الذي يرى في الوحدة إضراراً في تميّزه، ولذلك اشتغل بعضهم على نقض فتاوى التقريب، ومن بينها فتوى شيخ الأزهر الشيخ محمود شلتوت بجواز التعبّد بالمذهب الإثني عشري، كما جاء في رد الشيخ سفر الحوالي على سؤال حول جواز العمل بفتوى الشيخ شلتوت، فنقض الفتوى وقال (فقد صدرت هذه الدعوى وهي دعوى التقريب بين المذاهب في مصر ودعا إليها بعض العلماء وراجت عند بعضهم –مع الأسف– حتى أصبحوا يدرسون ما يسمى الفقه الجعفري في الأزهر، ونتيجة لذلك يقول شلتوت وغيره مثل هذا القول، والحقيقة أن الفقه والأحكام الفقهية لأية طائفة لا يمكن أن تنفصل عن عقيدتها).


داعية الوحدة: الشيخ الغزالي

لم يتوقف الحوالي عند مجرد نقض الفتاوى التقريبية، بل وجّه نقداً شديداً الى رموز الجامعة الإسلامية مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، حيث وصف الأفغاني بأنه (رجل رافضي تلبّس بلباس السنة، وسمى نفسه الأفغاني رغم أنه إيراني الأصل، وهو رجل باطني يقول بوحدة الأديان، كما أنه عميل للسياسة الإنجليزية، وتلقن علومه في بلاطات ملوك أوروبا، فهو رجل – نستطيع أن نقول – لا صلة له بالإسلام). وقال كلاماً مشابهاً عن الشيخ محمد عبده (وأما الشيخ محمد عبده فإن لديه مواقف يُعرف منها الغيرة على الدين، والحرص على أوضاع المسلمين، ولكن هناك جوانب صريحة وقطعية في سيرته تدل على خلل في عقيدته، منها أنه تعلم اللغة الفرنسية ليعرف القوانين الفرنسية، ثم جاء بهذه القوانين الفرنسية وأقامها وطبقها بنفسه في مصر يوم أن كان رئيساً لمحكمة النقض ومفتياً للبلاد، وكان من دعاة خروج المرأة وسفورها، هذا لا شك فيه، وكان أيضاً في عقيدته أقرب إلى منهج المعتزلة وفي بعض الأمور إلى منهج الفلاسفة، ومن ذلك أنه يرجح أن البعث لا يكون بعثاً جسدياً، وإنما بعث وحشر روحي، وهذا ما حققه المحققون في دراستهم لتعليقه على الحاشية العضدية ، وغير ذلك من الضلالات).

وبصرف النظر عن التشوّهات الكبيرة في وعي الحوالي لسيرة الافغاني وعبده، والتي يظهر أنه قاربها بسطحية شديدة، دع عنك تساهله في إطلاق الأحكام المبنيّة على مغالطات، فإن ما يضمره الحوالي ليس الجانب الفكري في شخصية الافغاني وعبده، بل الجانب المذهبي، الذي يمثل نقطة فراقية معهما ومع كل المتقاربين في الأمة.

خلاصة القول: أن الوهابية ليست مذهباً توحيدياً بالمعنى الاجتماعي، ولا يتقن استعمال أدوات التقارب والتقريب، ولو استعملها فسينتهي الى النتيجة التقسيمية، تبدأ بالقسمة العقدية، وأن أمتي لا تجتمع على ضلالة، ولا بد من اقتفاء سيرة القرون الثلاثة الاولى، وما اجمعت عليه الأمة.. حقائق لم تثبت في التاريخ يراد لها أن تكون نجوم هدي في طريق يفرض النظر اليه باعتباره خياراً جماعياً حراً وليس قهرياً ومنفرداً، أو مفروضاً من قبل فئة على باقي الفئات. فالوهابية تريدها وحدة على طريقتها بأن يذوب كل السنة وكل الشيعة في الوهابية فتخرج الأخيرة ممثلة عن وحدة الأمة، بل حينئذ فحسب تصبح وحدة الأمة مشروعة، وعلى حق، وجديرة بنيل بصمة الإجماع.

### هل تؤثر التقارير في العائلة المالكة؟

# الحرمان من الكرامة

محمد شمس

**كثيرة هي التقارير التي تصدر عن انتهاكات الحكومة السعودية لحقوق مواطنيها والمقيمين على أرضها كالعمال الأجانب والخادمات. وقد أفردت التقارير الدولية مساحة واسعة لمناقشة قضايا القضاء السعودي غير المتزن والفاسد، وكذا الإجراءات القضائية التي لا تطبق، وانتهاكات حقوق المساجين، والإعتداء على الإصلاحيين بحجة مكافحة الإرهاب، وتجاوزات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأوضاع النساء في السعودية.**

**كما أن المنظمات الحقوقية الدولية، وكذا وزارات خارجية العديد من بلدان العالم، كأميركا وبريطانيا، تصدر سنوياً تقارير عن السعودية، ترصد فيها تطورات أوضاع حقوق الإنسان، وأنظمة الدولة السعودية المتخلّفة وعدم انسجامها مع ما وقعته الحكومة السعودية من مواثيق دولية.**

ايضاً، ظهرت تقارير تتعلق بأوضاع شرائح محددة من المجتمع السعودي، كالتقرير المطول الذي أصدرته هيومان رايتس ووتش عن الإسماعيليين في السعودية، والذين يبلغ عددهم نحو مليون نسمة، كما أنها أصدرت مؤخراً تقريراً مطولاً عن سياسات التمييز الطائفي ضد الشيعة الإثني عشرية في شرق وغرب المملكة، والذين يبلغ عددهم نحو ١٥٪ من سكان السعودية.

ومع هذا تبدو الحكومة السعودية وكأنها غير عابئة بما يقال عنها في الخارج، ولم تسع حتى الآن في تليين سياساتها الداخلية القمعية؛ وكأنها تريد أن تقول بأنها غير مهتمة بما يقال عن الوهابية وآل سعود. فالمهم إبقاء القبضة قويّة على الجمهور حتى لا تتفتت العصبة الحاكمة وتخسر امتيازاتها في الحكم واحتكارها لمصادر القوة والسلطة.

لكننا نعلم بأن السعودية لا تعيش في جزيرة معزولة عن العالم، وسجلها الحقوقي البائس يخيف حتى أصدقائها من أميركيين وأوروبيين، وسوف تبقى السعودية كدولة تحت مجهر المراقبة والنقد، وسوء السمعة، وهروب المستثمرين أو ترددهم في الإستثمار بسبب عدم استقرار الوضع الذي ينبىء عنه ازدياد وتيرة العنف المحلي، كما وتيرة العنف السلطوي. إن حجم الإنتهاكات واستمرارها لا بدّ أن يقلق المواطنين انفسهم كما دول الجوار وغيرها، وستجد السعودية نفسها مضطرة لتعديل أوضاعها وتليين مواقفها ومنح مواطنيها حقوقهم، وإلاّ فإن سمعتها السيئة ستنعكس على علاقاتها مع العالم، وحتى مع حلفائها الغربيين الذين يتعرضون الى ضغوط ونقد متزايد في دولهم بسبب دعمهم لنظام فاسد تسلطي.




## الحرمان من الكرامة

في هذا السياق، أطلقت هيومان رايتس ووتش في (٢٠٠٩/٩/٣) تقريراً مطولاً عن التمييز الطائفي ضد المواطنين الشيعة في المملكة السعودية، أعدّه مسؤول قسم السعودية في المنظمة الحقوقية الدولية كريستوف ويلكي، تحت عنوان: (الحرمان من الكرامة: التمييز المنهجي والمعاملة الحكومية العدوانية بحق المواطنين السعوديين من الشيعة). وقد غطى التقرير مساحة واسعة من الموضوعات التي شملها التمييز، كما ناقش خلفيات التمييز الطائفي، ومظاهره وأكد على استمراره حتى اليوم ومخالفته للقوانين الدولية التي وقعت عليها الحكومة السعودية نفسها.

ومع أن التقرير تعرّض للموضوعات بخلفيات تاريخية، وقدّم نصوصاً وبراهين تثبت اشتراك الحكم وأجهزته الدينية في ممارسة التمييز الطائفي. إلا أن التقرير ركز بشكل خاص على تداعيات أحداث البقيع في المدينة المنورة في فبراير الماضي، وما تلاها من حصار لمدن شيعية، وقطع الكهرباء عنها، واعتقال العشرات، والإعتداء على المواطنين بالسكاكين، وإغلاق المساجد، وغيرها، فضلاً عن ازدياد تلك المضايقات وسياسة التمييز بشكل متسارع منذ ذلك الحين.

ويقول التقرير بأن المصادمات في منطقة مقبرة البقيع بالمدينة استمرت لمدة خمسة أيام، وأسفرت عن اعتقال العشرات من الزوار الشيعيين. وقد غذّت مصادمات المدينة وما تلاها من أحداث في المنطقة الشرقية، أقوى التوترات الطائفية القائمة التي تشهدها المملكة منذ سنوات عديدة.

ويضيف: تعكس أحداث البقيع في جزء منها هذه التوترات القديمة والقائمة، لكنها أيضاً كانت بمثابة منفذ للتعبير عن الغضب في صفوف الشيعة (١٠ إلى ١٥ في المائة من السكان في المملكة) وهو الغضب المتراكم جراء التمييز الحكومي المنهجي

في مجالات التعليم ونظام العدالة، والحريات الدينية بشكل خاص. و يواجهون أيضاً الإقصاء من التوظيف الحكومي. ومن جانبها ردت الحكومة بإجراءات قمعية تمثلت في أعمال توقيف ومداهمات على منافذ التعبير العلني عن الآراء الشيعية، بدلاً من سعيها للحوار منعاً للمزيد من المصادمات.

وأشار التقرير الى المظاهرات السلمية الشيعية التى وقعت في شهري فبراير ومارس الماضيين في المنطقة الشرقية تضامناً مع المقبوض عليهم في مصادمات المدينة المنورة، مما أدى إلى رد قوات الأمن بحملة قمعية. ولا تسمح المملكة بأي من أشكال التظاهر، حتى المظاهرات السلمية. وأوصى نمر النمر – رجل الدين الشيعي من مدينة العوامية المعروف بمعارضته للسياسات السعودية – في خطبته يوم الجمعة ١٣ مارس/آذار بأن ينظر أبناء مذهبه في أمر الانفصال عن المملكة العربية السعودية إذا استمر إهدار حقوقهم. وأسفر سعي قوات الأمن للقبض على النمر – الذي اختبأ – عن المزيد من الاحتجاجات الشيعية المؤيدة للشيخ نمر النمر، وأدت للمزيد من القمع.

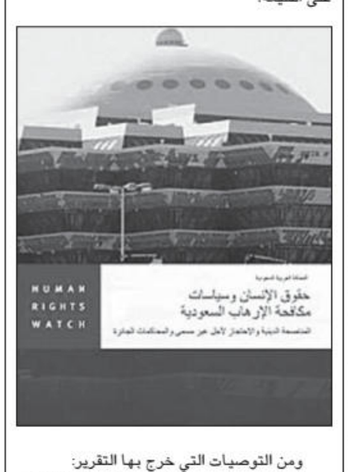
واعتقلت قوات الأمن أكثر من ٥٠ شخصاً في المنطقة الشرقية، منهم أطفال، جراء المشاركة في المظاهرات. وتم احتجاز أكثر من ٢٤ شخصاً حتى الأول من يوليو/تموز. وساعدت إجراءات مثل إصدار العفو الملكي عن المحتجزين، ووقف الاعتقالات التعسفية بعد مارس/آذار، والتصريح بالولاء للدولة من قبل الشيعة المعتدلين، إلى تخفيف وطأة تصاعد الوضع في الشهور التالية.

إلا أن التمييز الكامن وراء الأحداث المذكورة تزايد، حسب التقرير. فمنذ أحداث فبراير/شباط – مارس/آذار، كثّفت السلطات من قيودها القائمة على حياة الشيعة العامة. فمنذ عام ٢٠٠٨ اعتقلت السلطات وهددت مسؤولي دور الصلاة الجماعية في الخبر للضغط عليهم كي يوقعوا تعهدات بإغلاقها. ومنذ عام ٢٠٠١ فرضت السلطات في الأحساء عقوبات بالسجن، بعيداً عن القضاء، على قيادات دينية مسؤولين عن صلاة الجماعة لدى الشيعة، وعلى أشخاص يبيعون أغراضاً تُستخدم في الشعائر الشيعية مثل يوم عاشوراء ويوم قرقيعون، والاحتفال بالمناسبتين ما زال محظوراً على العديد من التجمعات الشيعية في السعودية.

وهذه الإجراءات القمعية أججت من الغضب لدى الشيعة جراء الأحساس بالتمييز. إذ هم يشاهدون كيف تتسامح الحكومة مع التصريحات التهييجية غير المتسامحة التي يدلي بها بعض رجال الدين السعوديين من الوهابيين، عن الشيعة، فيما تمنع – الحكومة – الشيعة من مجرد إحياء الشعائر الدينية البسيطة مثل صلاة الجماعة. ومن أشكال تمييز الحكومة ضد الشيعة، التمييز في نظام العدالة بناء على قانون ديني يتبنى التفاسير الوهابية للشريعة فقط، ونظام التعليم الذي يستبعد الشيعة من تعليم الدين، وأطفال الشيعة المحظور عليهم تعلّم مذهبهم الديني. وهذا الفصل الطائفي، وعدوانية الدولة السعودية والمجتمع الوهابي، وريبتهم من السعوديين الشيعة؛ لا تعكس فحسب عدم التسامح الديني، بل أيضاً التوترات السياسية القائمة في المنطقة على أسس طائفية.

وقد بادر الملك عبد الله – ولي العهد في عام ٢٠٠٣ – بإطلاق برامج للحوار الوطني بين الشيعة والسنة، وجماعات أخرى، لكن لم تنته هذه البرامج إلى مُنجز هام. وفي عام ٢٠٠٨ ترأس الملك الدعوة إلى التسامح بين أديان العالم، في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمدينة نيويورك، لكنه تجاهل تعزيز التسامح مع الأقلية الشيعية السعودية.

وطالب التقرير الحكومة السعودية بأن تتصدى على وجه السرعة للأسباب الكامنة وراء التوترات الطائفية، وأن تضع حداً للتمييز المنهجي المُمارس على الشيعة.




ومن التوصيات التي خرج بها التقرير:

- أن تنشيء الحكومة السعودية لجنة للتحقيق، تحت إشراف هيئة حقوق الإنسان الحكومية، وبمشاركة من هيئة التحقيق والادعاءات العامة، للتحقيق في ظروف وملابسات أعمال عنف المتظاهرين وقوات الأمن من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير/شباط في منطقة مقبرة البقيع بالمدينة المنورة. كما ينبغي عليها أن تحقق في مشروعية الاعتقالات والاحتجاز إثر أحداث المدينة، وبحق المتظاهرين في فبراير ومارس بمدن صفوى والعوامية والقطيف. كما ينبغي عليها أن تقاضي المشتبهين بالتورط في أعمال عنف غير مشروعة، وأن تؤدب المسؤولين الذين أمروا بهذه الاعتقالات التعسفية أو نفذوها. وعلى اللجنة أن تسمع شهود العيان على الأحداث وأن تعلن عن نتائجها علناً، وأن تكون لديها سلطة الأمر بصرف التعويضات لمن عانوا جراء العنف والاحتجاز غير القانونيين على أيدي السلطات.
- وأوصى التقرير بتشكيل لجنة المساواة في المواطنة، تحت إشراف المركز الوطني للحوار، بمشاركة موسعة، تشمل أعضاء مجلس الشورى وأعضاء هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء المجالس المحلية المُنتخبين، والقيادات القبلية والدينية والمجتمعية في المنطقة الشرقية. على اللجنة أن تنظر في أمر إصدار توصية بإنشاء مجلس وطني لمناهضة التمييز، حسبما أوصت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري.

وعلى اللجنة أن تبحث في سبل لـ:

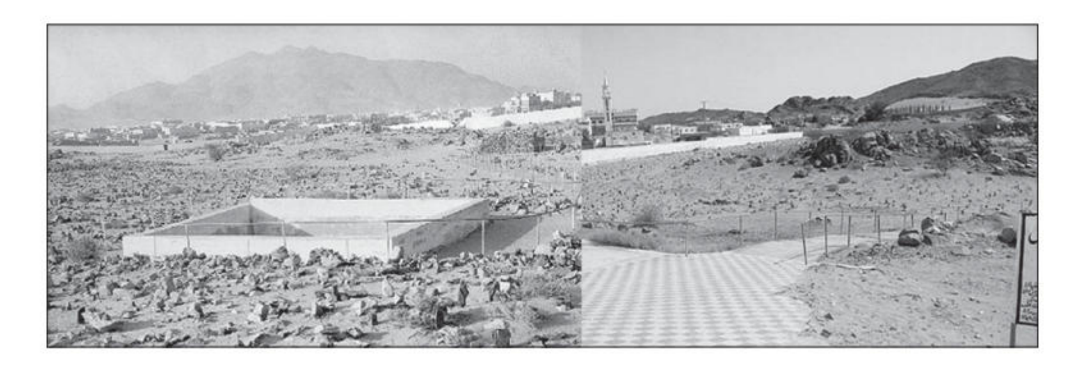
١/ حماية حرية الشيعة في العبادة، لا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية الشيعية العالية، بما في ذلك حرية بناء والحفاظ على مساجد وحسينيات، وطباعة واستيراد وتوزيع مواد دينية، وإقامة مراسم الاحتفالات الدينية العامة.

٢/ حماية حرية الآباء في ضمان تلقي أبنائهم للتعليم الديني بما يتفق ومعتقدهم، وحرية الأطفال في القدرة على اختيار مذهبهم الديني وممارسة شعائره. ويشمل هذا كفالة الحق – في المدرسة – في الامتناع عن أو الخروج من فصول التعليم الديني الوهابي التي تُعتبر مغايرة للتعاليم الشيعية، والحق – كلما أمكن (وعلى الحد الأدنى، في المناطق التي يشكل الشيعة فيها نسبة يُعتد بها من السكان) – في تلقي التعاليم الدينية طبقاً للمعتقدات الشيعية وعلى نفس مستوى ما يتلقاه التلاميذ الآخرون من تعليم ديني. ويستتبع ممارسة هذا الحق السماح للشيعة بتدريس الدين في المدارس.

٣/ ضمان المساواة في التوظيف، وفي القدرة على الانتماء في مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك المرافق الأمنية والمناصب الوزارية الرفيعة، والمجالس المحلية والخاصة بالمناطق ومجلس الشورى، والأكاديميات العسكرية.

٤/ ضمان المساواة في الحصول على خدمات القضاء، بما في ذلك اعتبار جميع الأفراد متساوين أمام القانون بغض النظر عن هويتهم المذهبية، وأن القضاة الشيعة المؤهلين يمكنهم تولي مناصب في القضاء بالمحاكم العادية، لا سيما في المناطق ذات التركيز السكاني الشيعي.

- وأوصى التقرير بتشكيل لجنة معنية بالأماكن المقدسة، لتواصل أنشطة مبادرة مكة للحوار بين الأديان، المُبرمة في يونيو ٢٠٠٨ تحت إشراف رابطة العالم الإسلامي، للخروج بسبل لمشاركة المساحات المخصصة للعبادة في مكة والمدينة فيما بين أنصار مختلف المذاهب الإسلامية، مع احترام الممارسات الدينية الغالبة على المجتمع السعودي بشكل عام. وعلى اللجنة أن تولي انتباهاً خاصاً للتنويع في تركيبة حراس الأمن والمسؤولين الأمنيين بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع تلقيهم للتدريب الملائم، ممن يعملون في أماكن العبادة المشتركة تلك.
- وأخيراً قال التقرير بأن على الحكومة السعودية أن تُشرك كبار مسؤوليها الدينيين – مثل مكتب المفتي ومجلس كبار علماء الدين ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – في مساعي نبذ خطاب عدم التسامح الديني الصادر عن المسؤولين وغيرهم من أصحاب الأصوات المؤثرة.



### لا مبرر لمنع الزيارة والتضييق على الناس

# فلنحتف ببدر.. ولنهتم بآثارها الخالدة

د. محمد عبده يماني

أشعر بسعادة غامرة كلما ذهبت إلى المدينة المنورة لزيارة المسجد النبوي الشريف والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأمر بمدينة بدر الخالدة، حيث جرت تلك المعركة العظيمة، وألتقي بصفوة من أهالي بدر الكرام من الأشراف والسادة وقبائل صبح والظواهر وبعض الأفخاذ من قبائل الحوازم والمحاميد والأحامدة والرحلة والكحلة وعوف وبني محمد وجهينة، وأتجول بين جنبات بدر، خاصة مسجد العريش الذي وقف عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومقابر الشهداء حيث نسلم على شهداء المعركة من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وألتقي في هذه المناسبات بصفوة من العلماء والمحبين الذين يزورون هذه المدينة ويفرحون بالاطلاع عليها وعلى آثارها، ويتذكرون ما جرى على هذه الأرض من نصر لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن معه من الصحابة الكرام، حيث نصرهم الله وأيدهم وبقي هذا المعلم الخالد نتذكره ونحاول أن نذكر أولادنا بآثار النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته في بدر.

هنا وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم.

هنا عسكر الجيش على قلته في هذا المكان من هذه المدينة الخالدة..

هنا وقف رسول الله على العريش..

وهنا صف الصفوف..

وهنا بئر الحباب بتاريخه العريق..

وهنا ساحة المعركة..

وهنا قبور شهداء بدر الذين دفنهم صلى الله عليه وسلم بيديه الشريفتين..

وهنا كثيب الحنان وهو العدوة الدنيا، وهناك العقنقل مكان معسكر مشركي مكة وهو العدوة القصوى كما سماها القرآن الكريم: «إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى والركب أسفل منكم ولو تواعدتم لاختلفتم في الميعاد ولكن ليقضي الله أمرا كان مفعولا ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حي عن بينة وإن الله لسميع عليم»

وهنا الملص الذي هرب منه أبو سفيان إلى الساحل ونجا بالقافلة..

فكل هذه المعالم والآثار باقية كلوحات عظيمة تشهد على نصر الله عز وجل لرسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في هذه المدينة ذات التاريخ العريق التى جرت على أرضها أول غزوة يغزوها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة المنورة، وهي كما ذكرت الحدث الرابع من الأحداث العظمى التي وقعت على التوالي منذ نزول القرآن على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في غار حراء فقد كان هذا الحدث العظيم هو الأول ثم كانت حادثة الإسراء والمعراج، تلك المعجزة العظيمة والتي نزلت فيها سورة كاملة من القرآن وتحدث عنها القرآن في أكثر من مناسبة ثم حادثة الهجرة بعد أن عانى ما عانى عليه الصلاة والسلام وصبر وتحمل أذى

قريش وصلفها وأذيتها.

وجاء الإذن بالهجرة إلى المدينة المنورة، ثم جاءت هذه الغزوة الكبرى والتي كانت علامة بارزة وحدثا عظيما زلزل كيان قريش التي استهانت بالأمر وتغطرست وتكبر زعماؤها.. وشاء الله عز وجل أن ينصر عبده ورسوله ويؤيده فمزقهم وهزمهم وردهم على أدبارهم خاسرين.

ومن هنا نرى أن الواجب علينا أن نهتم بهذه الآثار الخالدة في مدينة بدر ونتيح المجال أمام الحجاج والزوار للمرور بهذه المدينة والوقوف عندها ورؤية آثارها وتذكر ذلك اليوم العظيم يوم غزوة بدر بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم ونصر الله تعالى للمسلمين وتأييده لهم بملائكة من السماء وتثبيتهم وعونهم.

وهو يوم نتذكر فيه ثبات تلك الفئة المؤمنة المجاهدة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن اللحظات الخالدة يوم أن ثبت ثلاثمائة وبضعة عشر رجلا، معظمهم بلا سلاح يصلح لمعركة وليس معهم غير فرس واحد ولا يلبس الدروع منهم غير سبعين، وفي مواجهتهم زهاء الألف من المشركين المجهزين بالسلاح الكامل ومع الفارق الشاسع بين الفئتين تحقق للفئة القليلة النصر الساحق على الفئة الكثيرة بإذن الله .. وكان بذلك يوم «بدر» يوم الفوز والنصر المبين.

وقد كان الكفر قبل يوم بدر مزهوا والباطل مستعليا عاديا، والناس يرقبون الموقف في حيرة، ويظنون بمقاييسهم أن الغلبة لا محالة لأعداء الله، كما أرجف بذلك اليهود يتوقعون هلاك المسلمين، حتى جاء يوم «بدر» فأبلج الحجة، وقضى على الأوهام والظنون، وتحقق نصر الله لعباده المؤمنين، فأصبحت معركة فاصلة سماها الله في وحيه «يوم الفرقان» فرق فيها بين الحق والباطل في يوم «بدر». وتمضي السنون والقرون، فما تمر بالمسلمين شدة إلا وذكروا يوم بدر، ولا حققوا نصرا إلا وتمثلوا بيوم «بدر»، ولا أرادوا صمودا إلا وتنادوا بأمجاد «بدر».

هذه هي إذاً بدر الموقعة، وبدر القرية، وأنا أشعر نحو هذه المدينة بحب كبير، وأفرح كلما زرتها وتجولت بين مواقع البطولات فيها، وقد شاء الله أن تظل هذه المدينة بكرا ترى فيها الآثار والمواقع كما كانت. يوم بدر هنا وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم، هنا خطط، هنا جاهد، هنا رفع يده الشريفة يدعو الله ويسأله النصر.. هنا العريش .. وهنا العدوة الدنيا، وهنا العدوة القصوى هنا نزلت الملائكة .. هنا قبور الشهداء .. وهناك مصارع المشركين.

ومن فضل الله أن سكان هذه المدينة حافظوا عليها وقاموا على رعاية آثارها وهم من الناس المحترمين الذين يفرح الإنسان بلقائهم والحديث معهم وفيهم من العلماء والمؤرخين من يأنس الإنسان إلى الحديث معهم وأشهد أنهم ممن يحافظ على العقيدة الصافية وتعاليم الإسلام.. ويتبعون السنة النبوية الشريفة، ويكرمون من نزل بهم من الضيوف.

فما أجمل أن يمر أولادنا كذلك في رحلاتهم المدرسية بمثل هذه المدينة الخالدة ويطلعون على آثار أول غزوة في التاريخ الإسلامي والتي جاءت بنصر عزيز من الله عز وجل وكانت إيذانا بانطلاق الدعوة الإسلامية وتثبيت عراها، وأنا أرى أن منع الناس من الزيارة أو التضييق عليهم لا مبرر له لأن أي إنسان يزور هذه المدينة ويرتكب أي خطأ أو مخالفة يجب أن يوجه فبدلا من منع الناس نقوم بتوجيههم إلى الطريقة الصحيحة للزيارة والسلام على شهداء بدر بالصورة الشرعية ثم التجول في أنحاء هذه المدينة الخالدة ورؤية آثارها وسوف تكون نقطة مهمة من نقاط السياحة التي تجمع بين المتعة للسائح وتعميق الإيمان في قلب من



د. محمد عبده يماني

يزور بمكانه هذا النبي الكريم والرسول العظيم الذي نصره الله وأيده وهزم أعداءه على قلة من كان معه من رجال، وقفوا بإيمانهم الذي زلزل جحافل مشركي قريش.

وختاما فإنه لابد من نظرة جادة إلى هذه المدينة الخالدة والعناية بها وباثارها وبمرافقها وإنشاء مكتبة متكاملة فيها ومتحف يضم الآثار المحفوظة لدى الناس، فهي واجهة مشرقة من واجهاتنا الإسلامية، ولا غرو أن مثل هذه المشاريع تعين الزوار والقادمين على معرفة تاريخ هذه المدينة والاطلاع على ما بها من آثار خالدة، والمتحف بصورة خاصة يفيد في أن يرى الناس نماذج من تلك الآثار الباقية، ومن الممكن الاستفادة من المعلمين وأهل الخبرة من أهالي بدر لجمع ما لديهم من آثار وتوظيف أبنائهم في مراكز للتوعية؛ لأن هذه فرصة لتوظيف الشباب في مثل هذه الأعمال وهم أدرى بشعابها من خلال ما تعلموه من أجدادهم وآبائهم، وكم أتمنى أن نهتم بموقع مقابر الشهداء وتنظيم الزيارة له بصورة تتفق مع الشريعة ومع ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة رضوان الله عليهم من بعده عندما سلموا على هؤلاء الشهداء.

### أضواء على محاولة اغتيال محمد بن نايف

# السعودية وهمومها الثلاثة

**د. مضاوي الرشيد**

سلطت احداث الاسبوع الماضي، واهمها محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها مساعد وزير الداخلية، الاضواء على هموم سعودية ثلاثة حاولت الروايات الرسمية توجيه الانتباه اليها وربطها ببعض.

اولا: ايران؛ ثانيا: القاعدة؛ وثالثا: الحوثية على الحدود الجنوبية. وان كان ليس من السهل ربط هذه الهموم منطقيا بعضها ببعض، الا انه من الناحية السياسية اصبحت هذه الثلاثية كتلة متراصة تحاول السعودية شن حرب عليها مجتمعة ومتفرقة. وتبدأ هذه الحرب اعلاميا وتدعم ماليا حتى تتبلور الصورة في صالح السعودية.

إن بدأنا بالهم الاول وهو ايران، نجد ان السعودية قد فقدت الامل من تحرك الولايات المتحدة بمساعدة اسرائيلية لتوجيه ضربة خاطفة لايران ومنشآتها الحيوية دون ان تنخرط الساحة السعودية في المعركة او المواجهة المباشرة في منطقة الخليج خاصة وقد اتضحت هذه القناعة بعد موقف الولايات المتحدة من قضية الانتخابات الايرانية والتي عبر عنها اوباما بأنها قضية داخلية ولم تجعلها الادارة الامريكية محورا للمصادمة مع ايران. اذن خفت فرص تحجيم ايران وطموحها في المنطقة على يد الولايات المتحدة مما ادى الى خيبة أمل سعودية عوضت عنها بحرب اعلامية شرسة تشنها السعودية ويأتي في مقابلها رد ايراني بحجم الشراسة ذاتها.

ومؤخرا وخاصة بعد نزع فتيل الانفجار في منطقة الخليج نجد ان الصراع انتقل الى اليمن حيث لا توجد ينابيع نفط او ناقلاته مما يسهل استغلال هذه المنطقة وتحويلها الى منطقة صراع مفتوح بين دولتين يذهب ضحيتها الآلاف دون ان ينخرط المتناحرون في حرب مفتوحة وعلنية. لقد استغل الصراع اليمني ـ الحوثي القديم وتجدد في ظل وضع اقليمي ساعد على تفاقمه. ان اكثر ما تخافه السعودية في الوقت الحاضر هو تبلور امارة زيدية هاشمية على حدودها الجنوبية. هذه الحدود التي وقفت شامخة ضد اي مد سعودي منذ اكثر من مئتي عام. وما لم تستطع السعودية ان تحصل عليه بالسيف استطاعت ان تؤمنه بالمال

> **السعودية فقدت الأمل من تحرك أمريكا بمساعدة اسرائيلية لتوجيه ضربة لايران دون ان تنخرط الساحة السعودية في المعركة او المواجهة المباشرة**

حيث اخترقت الساحة اليمنية باموال النفط وحولت الكثير من رموز القبائل اليمنية والقيادات الى زبائن يستلمون اتاوات من الخزينة السعودية. ونجحت في تقويض الزيدية حتى في صعدة معقلها التاريخي القديم. وسهلت للمد السلفي السعودي وربط الساحة الدينية اليمنية


د. مضاوي الرشيد

بنظيرتها في السعودية.

ورغم ان السعودية آوت الكثير من الزيدية الملكية بعد عام ١٩٦٢ الا انها ظلت لا تكن الود لهؤلاء وظل احتواؤها لهم خطوة سياسية لمواجهة الجمهوريين والناصرية التي اطاحت بهم. اما اليوم فالسعودية تدعم الحكومة اليمنية في مواجهة الحوثية والتي تتهم ايران بأنها تقف خلفها، رغم الاختلاف العقدي بين اثني عشرية ايران وزيدية الحوثية اليمنية. ويزعم الحوثيون ان زج ايران في صراعهم مع حكومتهم ما هو الا محاولة من قبل الحكومة اليمنية لجر المال السعودي الى اليمن واثارة خوف السعودية من المد الايراني على حدودها الجنوبية، بعد ان حصل ذلك على حدودها الشمالية وخاصة في العراق. ومهما كانت حقيقة الدور الايراني في اليمن الا ان الصراع المحتدم في شماله سيظل من اصعب الهموم السعودية بسبب قربه وتداعياته

الدينية والسياسية.

لن ترتاح السعودية الى قيام امارة زيدية تعتمد على قيادة من شروطها ان يكون القائم عليها من سلالة الرسول (صلعم) وان يكون مجتهدا قادرا على مواجهة الظلم بالقوة ان كان هذا ضرورة.

يرتجف النظام السعودي من مثل هذه الافكار التي تخيفه وتقلقه رغم ان اتباعها هم اقلية قليلة جدا في العالم الاسلامي والجزيرة العربية.

ولكن ان انتقلنا الى الهم الثالث وهو هم

**ان اكثر ما تخافه السعودية في الوقت الحاضر هو تبلور امارة زيدية هاشمية على حدودها الجنوبية، تعتمد على قيادة من شروطها أن يكون مجتهداً قادراً على مواجهة الظلم بالقوة**

القاعدة ومشروعها، فسنجد ان السعودية ونظامها قد وقع في دوامة تحاصره ولا تعرف كيف ستكون نهايتها. اذا استثنينا الخطر الامني والاغتيالات والتفجيرات والتي لها المختصون يناقشونها وسلطنا الضوء على الفكر القاعدي سنجد ان الخطر يتفاقم بالنسبة للنظام السعودي وهو اكبر بكثير من الخطر الامني والذي ربما تحتويه اجهزة الدولة الامنية. يكمن خطر القاعدة الحقيقي على السعودية كونها فتحت ملفا شائكا وصعبا وهو ملف ماهية الحكم في الاسلام واسلوب التعامل مع الحاكم. لقد اعادت القاعدة هذا الملف على خارطة الجدل الاسلامي المعاصر بطريقة لم يتم احتواؤها من قبل طيف كبير من علماء المسلمين رغم كل مواعظهم وحلقات الارشاد والتدريس التي يقيمون عليها. لقد اعتقد الكثيرون ان ملف الحكم في الاسلام قد طويت صفحته بعد قيام الملكيات والجمهوريات الحديثة. وانحسر في مجلدات العلماء ومكاتبهم واسوأ ما في الامر ان هذا الملف ارتبط بحلقات عنف دموية وتفجيرات كبيرة بل حتى حروب استعمارية جديدة.

ولم يبق جدلا شرعيا محصورا في حلقات التدريس الشرعية. ومهما كان موقف المراقب من هذا الفكر الا اننا لا نستطيع ان ننكر خطره على نظام كالنظام السعودي.

ورغم ان السعودية قد صمدت امام الافكار السياسية السابقة التي اجتاحت العالم العربي والاسلامي من جمهوريات الى اشتراكيات مروراً بانقلابات ادعى اصحابها انها ثورات، الا ان فكر القاعدة ربما يكون الاخطر، لسبب بسيط يرتبط بكونه يستقي منابعه من نفس المنابع التي يدعي النظام السعودي انه يمثلها ويجسدها في حكمه. السعودية تحاول جاهدة اقفال ملف الحكم في الاسلام بينما القاعدة تفتحه مع كل عملية عنف تدبرها.

وسيستمر الصراع في المستقبل ومهما كانت نجاحات هذا الملف في مناطق اخرى كالامارات الاسلامية الطالبانية في افغانستان وباكستان او الصومال.. الا ان القاعدة ستعود للغنيمة الكبرى وهي الجزيرة العربية واهمها الحجاز حيث مكة والمدينة. فالامارات الاسلامية الظرفية في بقاع المعمورة لن تثنيها عن الامارة الاولى والأهم في قلب العالم الاسلامي التاريخي والديني. من هنا نفهم الهم السعودي المنبثق من خطر القاعدة. وان عدنا الى افتتاحية مقالنا هذا وحادثة الاغتيال الفاشلة سنجد أنها تجسد الهموم الثلاثة. (ايران، القاعدة، والحوثية) وعملية الربط القائمة حالياً بينها هي محاولة لضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد. فهل تتمكن السعودية من الربط بين ايران والقاعدة، خاصة وانها تعلن عن توبة جهاديين عائدين من ايران، وربما تتطلع الى ادلة اكثر وضوحا تربط القاعدة بايران في المنطقة الحدودية الساخنة في اليمن؟

ان نجحت السعودية في عملية الربط هذه ولو اعلاميا، فستحشر خلفها المجتمع الدولي رغم ان فرص توجيه ضربة مباشرة لايران قد تقلصت مع وجود ادارة امريكية جديدة في البيت الابيض لا تزال غارقة في كنس مخلفات الادارة السابقة في مناطق ساخنة بل تزداد سخونة يوما بعد يوم. وان كانت هموم السعودية متباينة في ظاهرها الا ان السياسة لها قواعدها وظروفها التي تجعل من المستحيل ممكناً خاصة وان تضافرت العداوات لتخلق حالة تضامن غير مسبوقة تجتمع فيها الاخطار الثلاثة على هدف واحد.

تأتي ثلاثية الهموم السعودية في لحظة تاريخية صعبة أهم ملامحها تشظي القرار السياسي السعودي نتيجة تعددية فرضتها الحالة القيادية السعودية والتسابق على مناصب في الدولة من قبل مجموعة كبيرة من المتسابقين وفي مقابلها وضع اقليمي متشنج يفتح الباب على كثير من الصراعات، ويشجعها على البروز وتهديد الكيانات العربية الهشة هذا بالاضافة الى العداوات بين الانظمة العربية ذاتها والتي

**ما لم تستطع السعودية أن تحصل عليه في اليمن بالسيف، أمّنته بالمال فحولت الكثير من القبائل اليمنية والقيادات الى زبائن يستلمون أتاوات من الخزينة السعودية**

لم تسلم منها المنطقة الخليجية المعروفة بقدرتها على تفادي المواجهة المباشرة ودفن العداوات والمنافسة تحت بساط المؤتمرات والاجتماعات.

ستبقى ثلاثية الهموم قائمة، وربما انها تنذر بكابوس طويل الامد لن يستفيق منه النظام السعودي الا بصعوبة.

عن القدس العربي، ٢٠٠٩/٩/٧

# للامير السلامة اما المملكة فأقل

## تسفي بارئيل

في الذكرى الثامنة لعمليات الحادي عشر من ايلول (سبتمبر)، ايضا لا يمكن للسعودية التي كان مواطنوها هم الاغلبية بين منفذي العمليات، الحديث عن أن الحرب ضد الارهاب قد انتهت. قبل نحو اسبوعين تلقت على ذلك تذكرة قاسية على نحو خاص. فلأول مرة، حاول ناشط اسلامي اغتيال احد ابناء الاسرة المالكة.

الخطة كانت بسيطة: عبدالله العسيري، شاب سعودي حتى قبل بضع سنوات درج على الاستماع بمتعة للموسيقى الغربية والتوجه الى النوادي الليلية في مدينة الشاطيء السعودية، جدة، دس في احد ثقوب جسده نصف كيلوغرام من المواد المتفجرة وذهب للقاء نائب وزير الداخلية، الامير محمد بن نايف. وقد بدأ العسيري طريقه في اليمن التي انتقل اليها قبل ثلاث سنوات لينضم الى اخيه النشيط في منظمة 'القاعدة من أجل الجهاد في شبه الجزيرة العربية'. وقد اجتاز بسلام الفحوصات الامنية في مطار نجران في اليمن وفي جدة. وبعد ذلك توجه الى البيت الفاخر للامير محمد.

حسب موقع الانترنت لمنظمة القاعدة في اليمن، فقد شق العسيري الطريق الى السعودية في الطائرة الخاصة للامير - الذي لم يكن في الطائرة - كجزء من مشروع أعلن عنه، لمنح عفو لكل ارهابي يعرب عن الندم ويتوب من الارهاب. وكان العسيري ضمن قائمة ٨٥ مطلوبا للسعودية.

حسب الرواية السعودية الرسمية، فقد اتصل مساعدو الامير محمد برجل ارتباط يدعى 'تامر' في اليمن، كي يبلغوه بأن العسيري هبط بسلام. ويبدو ان هذه المكالمة كانت الاشارة لمسؤولي العسيري في التنظيم الذين اتصلوا بالهاتف الخلوي الذي شغل العبوة. العسيري، الذي امتنع عن الكلام والشراب على مدى ٤٠ ساعة خشية الاضرار بالمادة المتفجرة في جسده، تفتت لعشرات الاشلاء. اما الامير محمد، الذي كان حقا على مقربة منه فقد خرج بسلام.

كانت هذه أول محاولة اغتيال لأمير من العائلة المالكة في السعودية وبعد التهاني التي تلقاها محمد من عمه، الملك عبدالله، لنجاته من الموت، بقيت بضع اسئلة غير محلولة. مثلا، كيف نجح العسيري في الصعود الى الطائرة الخاصة للامير والاقتراب منه في بيته دون أن تكتشف المواد المتفجرة؟ وكيف حصل ان الامير لم يصب بأذى؟ في مواقع الانترنت للقاعدة يدعون بان الحديث يدور عن اعدام مخطط له جيدا للمطلوب، وليس عن معجزة وقعت للامير. ولما كان الامير محمد بن نايف يسيطر على وسائل الاعلام السعودية، فمن الصعب تلقي معلومات موثوقة وحيادية عن تفاصيل الحدث.

ولكن رغم ذلك، فان الحقيقة الهامة واضحة: السعودية بعيدة عن نهاية المعركة ضد الارهاب الاسلامي والتي هي نفسها المشجعة الرئيسية له. فالعديد من السعوديين يقاتلون في الخارج ومسؤولون عن العمليات في العراق، في افغانستان وفي اليمن. وفي نفس الوقت تعتبر أجهزة الاستخبارات في الغرب السعودية الدولة الاكثر نجاعة في الحرب ضد الارهاب. وكدليل على ذلك، يعرض السعوديون معطيات تفيد بأن ٤٥ مطلوبا ظهرت اسماؤهم في قائمتين سابقتين، صفوا جميعا منذ ٢٠٠٣. كما أن سطور القائمة الحالية، التي تتضمن ٨٥ اسما، تتناقص. منذ تلقى عبدالله الملك مع وفاة أخيه فهد في ٢٠٠٥، تعمل السعودية بتعاون وثيق مع الاستخبارات الامريكية التي تؤهل وحدات سعودية خاصة لمكافحة الارهاب وجمع المعلومات الاستخبارية وكل ذلك بتمويل سعودي.

ولكن التعاون ليس أمرا مسلما به. خلافا للملك، فإن وزير الداخلية الامير نايف الذي هو ايضا والد نائب وزير الداخلية، الامير محمد، يعارض التعاون الوثيق مع الاستخبارات الامريكية. لموقفه اهمية كونه بشكل رسمي هو المسؤول عن الامن الداخلي. كما أنه ادعى في الماضي بأن ليس السعوديون هم الذين نفذوا عمليات ١١ ايلول (سبتمبر)، بل محافل ارادت تشويه سمعة الاسلام. ووقف على رأس لجنة الانتفاضة الفلسطينية، التي تبرعت بمبالغ طائلة لعائلات المخربين الانتحاريين، وهو غير متحمس للافكار الديمقراطية التي تتطلع الولايات المتحدة الى تسويقها. وفي المقابلة قال ان (من الافضل تعيين اعضاء الحكومة... وعدم ادخالهم الى الانتخابات إذ هكذا يمكن ضمان ان يتولى الاشخاص الاكثر كفاءة هذه المناصب).

الأمير نايف هو شخص مريض، ومعظم صلاحياته نقلها الى ابنه الامير محمد، الذي أخذ على عاتقه المهمة المعقدة في مكافحة الارهاب. وتقوم خطته على قدمين اثنتين: مطاردة لا هوادة فيها لمنظمات المتطرفين وعمل تربوي يتضمن مساعدات مالية لمن يبدي الاستعداد لوضع سلاحه والانقطاع عن المنظمات. وهو يتعاون بشكل وثيق مع قادة الـ اف.بي.اي والـ سي.اي.ايه، يوظف مبالغ طائلة في البنى التحتية الاستخبارية وفي تأهيل المقاتلين ضد الارهاب ورجاله يشرفون على المناهج التعليمية في المدارس وعلى مواعظ وخطب رجال الدين.

ولكن هذا صراع طويل وعنيد. تكفي مراجعة الطوبغرافيا السعودية والحدود الطويلة والفالتة لها مع اليمن والعراق كي نفهم الصعوبة في منع الحركة في الاتجاهين للارهابيين من السعودية واليها. ٢٨ مليون مواطن في المملكة ليسوا بالضرورة مؤيدين متحمسين للاسرة المالكة وليسوا جميعهم متفقين مع الحكم على مكافحة الارهاب او التعاون مع الولايات المتحدة. رجل استخبارات سعودي اقتبست عنه الـ سي.ان.ان يشرح تعقيدات الصراع: (نحن نربي شبابنا على الكفاح في سبيل الاسلام في افغانستان، الشيشان والبوسنة، ولكن حين يصل هذا الى العراق نقول لهم انه ممنوع عنهم الكفاح هناك في سبيل الاسلام).

ومع ذلك، فان السعودية، مثل مصر، هي الطراز الذي تتطلع الولايات المتحدة الى اقامته في افغانستان، باكستان وسورية: دول الحكم فيها يأخذ على عاتقه دون تحفظ مهمة الحرب ضد الارهاب المحلي. ولهذا السبب فان الولايات المتحدة تمتنع عن انتقاد السعودية رغم أن العديد من الارهابيين السعوديين يجتازون حدودها بنجاح. في دول اخرى لا نجدها تحقق نجاحا كبيرا: في باكستان ليس واضحا كم هي الحكومة، ولا سيما الجيش، مستعدة حقا للقتال ضد طالبان، في افغانستان الحكومة لا تسيطر على الاطلاق في مناطق الطالبان وسورية لا ترى في الكفاح ضد الارهاب الخارجي هدفا وطنيا.

عن: هآرتس، ٢٠٠٩/٩/١٤

# وجوه حجازية

## (١)
## ابن زِهيّر
## (... - ١٣١٠هـ)

هـو حسن بـن محمد المالكي المكّي، الشهير بـابن زِهيْر (بكسر الزاء والهاء).

ولد بمكة ونشأ فيها. حفظ القرآن الكريم وأتقن علم القراءات والتجويد، وحفظ كثيراً من المتون. وأخـذ عن جماعة من علماء المسجد الحرام، منهم السيد أحمد دحلان، والشيخ عبدالقادر مشّاط المالكي وبه تفقّه. وأذنوا لـه بـالتدريس في المسجد الحرام. وقد أجيز وتخرج على يديه جماعة من طلاب العلم.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة(١).

## (٢)
## عبدالله البصري
## (١٠٤٨ - ١١٣٤هـ)

هو عبدالله بن سالم بن محمد بن سالم بن عيسى البصري المكّي. عمدة المحققين، وخاتمة المحدّثين. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بـالبصرة، ثم عـاد الى مكة وطلب العلم، وتـأهل لـه، فـحفظ القرآن الكريم، وأخذ عن علي بن الجمال، وعبدالله بن سعيد بـاقشير، وعيسى الجعفري الثعالبي، ومحمد بن محمد بن سليمان، ومحمد بن علاء البـابلي، وشهاب الدين البشبيشي، ويحي الشاوي، وعلي بن عبدالقادر الطبري، وإبراهيم بن حسن الكوراني، ومحدّث الشام محمد بـن علي الكاملي، وشمس الديـن محمد الشرنبـابلي وغيرهم.

جـمـع في عـلـم الـحديـث بـين الـروايـة والدراية، وقرأ في المسجد الحرام البخاري ومسلم والسنن الأربـع، وقرأ مسند الإمام أحمد جميعه في الروضة الشريفة، وقرأ البخاري كاملاً مرتين في جوف الكعبة، وفي الروضة الشريفة، وأخذ عنه من أهل الحرمين والشام واليمن وغيرهم كثيرون، وحدّث عنه من علماء عصره كثيرون أيضاً.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له عدّة رسائل في ختم البخاري وفي ختم صحيح مسلم والترمذي وأبـي دواد والنسائي وابن مـاجة والموطأ، ولـه: الضيـاء الساري على صحيح البـخاري؛ الإمـداد بمعرفة علو الإسناد (جمعه ولده)، ورسالة في الأحـاديث النبوية(٢).

## (٣)
## عمر البقاعي
## (١٢٤٥ - ١٣١٣هـ)

هو عمر بن بركات بن أحمد الشامي البقـاعي الأزهـري، المكّي الشافعي. ولد في البقـاع، ونشأ في قرية بعلول، وارتحل الى دمشق، وقرأ فيها بعضاً من العلوم، ثم انتقل الى مصر والتحق بـالأزهر، وقرأ على علمـائه، منهم الشيخ إبراهيم البـاجوري، والشيخ السقا، والشيخ الدمنهوري، والشيخ مصطفى المبلّط وغيرهم، ومكث في مصر للدراسة في الأزهـر خمسة عشر عاماً، ثم قـدم مكة المكرمة سنة ١٢٧٦هــ، وابتدأ فيها قـراءة دروسه، وأقـام فيها مشتغلاً بـالدرس والتدريس والإفـادة، حتى توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

لـه: شرح العدة في الفقه؛ ورسالة في علم البيـان(٣).

---

(١) عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ١٦٤. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ١٧٥.

(٢) عبدالله مرداد أبو الخير، ص ٢٩٠؛ وعبدالرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، جـ١، ص ٢٠٩؛ وعبدالحي الكتاني، فهرس الفهارس، جـ١، ص ١٩٣؛ وخير الدين الزركلي، الأعلام، جـ٤، ص ٢١٩؛ وإسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، جـ١، ص ٤٨٠؛ وعبدالواسع الواسعي، الدر الفريد، ص ١٢١؛ وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ٦، ص ٥٦؛ ويوسف إليان سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص ١٢٩٥؛ ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٣٨٨؛ وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٩٠.

(٣) عمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص١٩٦ (حاشية)؛ عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤٧٤؛ وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ١٩٥.

# لجينيات الوهابية

موقع لجينيات الذي تموله وتدير صاحبه وزارة الداخلية السعودية، مسؤول عنه شخص يدعى أبو لجين إبراهيم، وقد كان يكتب في موقع الساحات. هذا الرجل اتفق مع وزارة الداخلية لتجديد موقع الساحات ولكن بإسم آخر، فكان اسما مناسباً: (لجينيات). هذا الموقع أداة واضحة في معارك الحكومة السعودية تجاه معارضيها في الداخل والخارج.

هو ـ كما مواقع سلفية/ وهابية اخرى ـ تعشعش فيها الفتنة الطائفية، والتحريض داخلياً وخارجياً على فئات إسلامية متعددة.

وهو أداة إعلامية ضد إيران الفارسية المجوسية اليهودية، التي تعيش معركة مع السعودية، حيث تجد في الموقع كل الدعايات الرسمية التي يمكن أن تلقاها في مواقع ليبرالية! وهابية مثل منتدياتنا. وحيث التركيز على ذات المواضيع التي تركز عليها الشرق الأوسط وإيلاف والعربية، فكلهم يستقون من معين واحد.

لكن موقع لجينيات له مسحة شخصية، فقد سبق لصاحب الموقع ان أقام علاقة مع الأمير خالد بن طلال، الذي زعم أنه تاب، وأنه أصبح سلفياً، ودلالة سلفيته وتوبته شتيمته للمواطنين الحجازيين الصوفيين والشيعة في الشرقية! ويعتقد كثيرون بأن خالد وأبا لجين على علاقة وثيقة، وأن الثاني ملتصق بالأول نظير ما يدفع له الاول من اموال، وحين قرر خالد بن طلال مواجهة اخيه الوليد، اختار موقع لجينيات ليطلق سهامه.

وأبو لجين مكثر في الكتابة، مدافع عن الحكومة السعودية؛ وفي نفس الوقت مدافع عن المجاهدين! من أفراخ القاعدة، وما اكثر ما دافع عنهم؛ وهو في نفس الوقت داعم للمشايخ التقليديين، والتكفيريين على حد سواء، ما يعني أن بوصلة الرجل (تجمع ولا تفرق) ولكن تلتزم بالثوابت: تأجيج الحرب الطائفية، الدفاع عن آل سعود، مهاجمة الليبراليين المطالبين بالإصلاحات، الدفاع عن هيئة الضلال والمنكر.

لكن التأجيج الطائفي التي هي سمة كل المواقع الوهابية، لم تتمتع بحماسة الدفاع عن نظام آل سعود كحماسة موقع لجينيات. وغالباً ما يستكتب متطرفون من خارج الحدود وكأن الوهابية ودعاتها غير كافيين داخلياً! فهذا طائفي أردني (ياسر العجوري) يكتب ضد الحوثيين، ويهدد الشيعة في الداخل السعودي نفسه، ويدافع عن النظام السعودي الفاسد. في مقالة تحت عنوان (الحوثيون خطر على السعودية) قال الكاتب: (..إن أصدقاء ومحبي البلد الذي يحتضن قبلة المسلمين الأولى ليس لهم عدد وهم على استعداد للذهاب إلى صعده أن لزم الأمر لسحق أي تمرد شيعي، فلا مكان لأتباع أبي لؤلوة المجوسي، وابن سبأ وإسماعيل الصفوي بين ظهرانينا، إن الخطر الشيعي الحوثي يجب أن يجابه بكل قوة وصرامة لكي لا تسول النفس لبعض الأقليات الشيعة بان يفكروا مجرد تفكير بالتمرد على البلدان التي تؤويهم، ولكي يفهم النظام الإيراني أن يد أهل السنة واحدة، ومهما فرقت بينهم الحدود السياسية فان محبة المذهب السني والدفاع عن أعراض وأموال وأراضي أهل السنة يجمعهم).

الحرب اليمنية السادسة التي أشعلتها السعودية، وتحرّض عليها، وتشارك فيها بطائراتها وبوهابيتها، تكاد تصبح معركة في الداخل بين الحكومة والمواطنين.

وأبو لجين المنافق كتب مقالة تحت عنوان: (لماذا نجا الأمير محمد بن نايف من محاولة الإغتيال؟!)، يستطيع المرء أن يفهم محتواها من عنوانها، وصف فيها نائب وزير الداخلية بأنه (أمير خلوق، لا يحب الأضواء) وامتدح جهوده اي امتداح، خاصة وأنه سعى لاطلاق معتقلي غوانتنامو، كما امتدح سياسة المناصحة الفاشلة، وانتقد متطرفي الوهابية ولكنه انتقد أكثر اولئك الذين يدعون لاستخدام المزيد من الحزم مع التيار العنفي، لكن أبا لجين يعود فينقض كلامهم، ويريد من الأمير المضي على سياسته السابقة: (وفي تقديرنا أن أصحاب هذا التيار الكاذب الذى لايري إلا بعين واحدة سيشرعون في التطبيل حول ما حدث، في محاولة جديدة لثني الأمير محمد – حفظه الله – عن هذا الطريق الذى إختطه لنفسه وقبل السير فيه رغم مخاطره على حياته، إنه طريق الصالحين والمصلحين وهم يبذلون المهج والأفئدة، والدماء، والمال، والأنفس، وكل غال ونفيس، كل ذلك بسخاوة نفس في سبيل أمن مجتمعهم وأوطانهم).

لا عتب على الدجالين والمنافقين، الذين يتزيون بلباس الدين، ولا عتب على موقع تديره وزارة الداخلية، ويستلم صاحبه الأموال منها ومن اتجاهات أخرى.

## (شكراً قطر) يغضب السعوديين
## صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقّب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبّة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).






## (الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي
## هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.



من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).



## أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن
## السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة). وبحسب الصحيفة فإن



## حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.



## الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

## خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

## وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



أزياء حجازية